Text Stamp

الجامعـــة الأردنيـــة
كليـــة الدراســات العليـــا

٤٧
١٢٥٠٩
ج

دور القوى العاملة في النمو الاقتصادي في الأردن
(١٩٧٣ - ١٩٩٢)

عميد كلية الدراسات العليا

أمين موسى خليفات

إشراف

الاستاذ الدكتور وديع شرايحة

الدكتور بشير الزعبي (مشرف مشارك)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

آب ١٩٩٥

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٥/ ٨ / ١٩٩٥
وأجيزت من قبل لجنة المناقشة

الاعضاء	التوقيع	
الاستاذ الدكتور وديع شرايحة		مشرفاً ورئيساً
الدكتور بشير الزعبي		مشرفاً مشاركاً
الدكتور محمد عدينات		عضواً
الدكتور صالح الخصاونة		عضواً
الدكتور وليد شواقفة		عضواً

Text Stamp

إهـــداء

****

إلى الباحثين عن الحقيقة في هذا الوطن الحبيب

إلى جميع من يهمهم رفعة هذا الوطن ومكانته واستقراره

إلى والدي وإخوتي وأخواتي الذين كانوا المنارة التي أنارت لي الطريق

Text Stamp

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، يسعدني أن أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني إلى كل من ساهم في اظهار هذه الدراسة إلى حيز الوجود، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور وديع شرايحة والدكتور بشير الزعبي حيث كان لآرائهما السديدة وإرشاداتهما القيمة وإشرافهما على مسيرة هذه الدراسة الأثر الكبير في إخراجها إلى حيز الوجود.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد بالجامعة الأردنية، والذين لم يبخلوا علي بالنصح والإرشاد.

كما يسعني أن أزجي عميق شكري إلى كافة موظفي وباحثي وزارة التخطيط والبنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة على حسن تعاونهم وتشجيعهم ودعمهم المستمر للبحث العلمي ،والى السيد عوني الفاعوري على تفضله بتنقيح هذه الدراسة لغويا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إبراز معالم هذه الرسالة راجياً اعتبار هذه الكلمة بمثابة شكر خاص لكل واحد منهم.

أمين موسى خليفات

Text Stamp

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	جـ
شكر وتقدير	د
محتويات الدراسة	هـ
فهرس الملاحق الإحصائية	ح
الملخص باللغة العربية	ل
١- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
(١-١) مقدمة	٢
(١-٢) مبررات البحث، مشكلاته وأهدافه وفرضياته	٢
(١-٢-أ) المبررات	٣
(١-٢-ب) مشكلة البحث	٣
(١-٢-جـ) الأهداف	٤
(١-٢- د) الفرضيات	٤
(١-٣) الدراسات السابقة	٥
(١-٤) منهجية البحث	٦
٢- الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الأردني واتجاهات النمو الاقتصادي فيه	
(٢-١) مقدمة	١٠
(٢-٢) الخصائص الهيكلية للاقتصاد الأردني	١٥
(٢-٣) مصادر واستخدامات الناتج المحلي الإجمالي	١٦
(٢-٤) اتجاهات النمو الاقتصادي في الأردن	١٨
٣- الفصل الثالث: السكان والقوى العاملة ودورها في الاقتصاد الأردني	
(٣-١) مقدمة	٢٤
(٣-٢) النمو السكاني وتأثيره على سوق العمل الأردني	٢٤
(٣-٣) خصائص سوق العمل الأردني	٢٧
(٣-٤) التوزيع القطاعي للقوى العاملة الأردنية	٣١

Text Stamp

الموضوع	الصفحة
(٣-٥) البطالة في الأردن وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي	٣٤
٤- الفصل الرابع: قياس دور القوى العاملة في النمو الاقتصادي في الأردن	
(٤-١) مقدمة	٤١
(٤-٢) إنتاجية العمل في الاقتصاد الأردني وتطور الأجور	٤٢
(٤-٢-أ) مفهوم الإنتاجية	٤٢
(٤-٢-ب) العوامل المؤثرة على الإنتاجية في الأردن	٤٣
(٤-٢-جـ) قياس الإنتاجية في الاقتصاد الأردني	٤٥
أولاً: إنتاجية العمل	٤٦
ثانياً: إنتاجية رأس المال	٤٨
ثالثاً: إنتاجية الدينار من الأجور	٤٩
(٤-٢-د) تطور الأجور في الاقتصاد الأردني	٥٣
(٤-٣) أثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني	٥٧
(٤-٣-أ) مقدمة	٥٧
(٤-٣-ب) قياس أثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني	٥٩
أولاً: أثر تحويلات العمالة الوافدة	٥٩
ثانياً: أثر العمالة الوافدة على سوق العمل الأردني	٦٠
ثالثاً: أثر العمالة الوافدة على الاستهلاك	٦١
رابعاً: أثر العمالة الوافدة على الاستثمار والادخار	٦٢
خامساً: أثر العمالة الوافدة على الإنتاج	٦٢
سادساً: آثار اقتصادية أخرى	٦٤
(٤-٤) مصادر النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له	٦٥
(٤-٥) قياس نصيب كل من العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي في الأردن وعلى المستوى الكلي	٦٦
(٤-٦) قياس دور العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي في الأردن على المستوى القطاعي	٧٢

Text Stamp

الموضوع	الصفحة
٥. الفصل الخامس: الآثار المتبادلة بين سوق العمل والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن	
(٥-١) مقدمة	٨١
- دور أجور العمل في تحديد حجم الاستهلاك والادخار والإنتاج في الاقتصاد الأردني	٨٢
- دور نظام العلاقات الصناعية في تحديد مستوى الادخار والاستهلاك والإنتاج	٨٤
- أثر العمالة الأردنية في الخارج على المتغيرات الاقتصادية الكلية	٨٧
٦. الفصل السادس: نتائج وتوصيات	٩٢
- قائمة المراجع	١٠٢
- الملاحق الإحصائية	١٠٥
- ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	١٥١

Text Stamp

الملحق الاحصائي

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	مؤشرات عامة عن واقع الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٣)	١٠٥
٢	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية لمجموعة دول لعام ١٩٩٢	١٠٦
٣	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٣)	١٠٧
٤	مصادر واستخدامات الناتج المحلي الاجمالي الأردني خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٣)	١٠٨
٥	نسبة الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٨-١٩٩٣)	١٠٩
٦	مساهمة القطاعات السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (١٩٧٣ ، ١٩٨٠)	١١٠
٧	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٢)	١١١
٨	عدد السكان ومعدلات النمو السكاني في الأردن خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٣)	١١٢
٩	حجم القوى العاملة الأردنية ومعدلات النمو فيها خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٢)	١١٣
١٠	توزيع القوى العاملة الأردنية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)	١١٤
١١	التوزيع القطاعي للقوى العاملة الأردنية ونسبتها خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢)	١١٥
١٢	حجم التكوين الرأسمالي الثابت ومعدل النمو فيه خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٤)	١١٦
١٣	إنتاجية العامل الأردني حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٨)	١١٧

Text Stamp

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١٤	حجم القوى العاملة الأردنية وعدد المتعطلين ومعدلات البطالة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)	١١٨
١٥	مقدار خسارة الاقتصاد الأردني من الإنتاج نتيجة وجود البطالة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٢).	١١٩
١٦	الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني حسب القطاعات الاقتصادية وبالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٢)	١٢٠
١٧	معدل نمو انتاجية العامل الأردني السنوي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٢)	١٢١
١٨	انتاجية الدينار الأردني من الأجور خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٢)	١٢٢
١٩	تقديرات رأس المال في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٢٣
٢٠	انتاجية رأس المال في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٢٦
٢١	الدخل الاسمي والدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٢)	١٢٧
٢٢.	تقديرات العمالة الوافدة في الأردن ومعدل النمو فيها وعدد الحاصلين على تصاريح عمل ونسبتهم إلى العمالة الوافدة خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٢)	١٢٨
٢٣	حوالات العاملين الوافدين ونسبتها إلى ميزان الخدمات وميزان البضائع وميزان البضائع والخدمات خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٣)	١٢٩
٢٤	مكونات دخل العامل الوافد لعام ١٩٨٤	١٣٠
٢٥	استهلاك العمالة الوافدة ونسبتها إلى الاستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٦)	١٣١
٢٦	الإنتاجية الحدية للدينار المنفق على العمالة المحلية والعمالة الوافدة وحجم الإنفاق على العمالة المحلية والعمالة الوافدة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦)	١٣٢
٢٧	مقدار الأرباح نتيجة إحلال العمالة المحلية بدل العمالة الوافدة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦)	١٣٣

Text Stamp

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٢٨	حجم العمالة الوافدة ونسبتها إلى العمالة الأردنية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٣٤
٢٩	ضريبة الدخل التي يدفعها العامل الوافد حسب تصاريح العمل، حسب تقديرات وزارة العمل، وحسب تقديرات الأمن العام خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٧)	١٣٥
٣٠	تعويضات العمالة الوافدة الخارجة من الضمان الاجتماعي خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٣)	١٣٦
٣١	الناتج المحلي الحقيقي وعدد العمال وحجم رأس المال ومعدلات النمو فيها خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٩٢)	١٣٧
٣٢	البيانات المعدلة لدالة الإنتاج المستخدمة في تقدير مساهمة العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي في الأردن	١٣٨
٣٣	التغير في معلمة الكفاءة الفنية أو الفن الإنتاجي في السنوات (١٩٧٢-١٩٩٢)	١٣٩
٣٤	القيمة المضافة وعدد العمال وحجم رأس المال في قطاع الزراعة والصيد والغابات خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٤٠
٣٥	القيمة المضافة وعدد العمال وحجم رأس المال في قطاع التعدين والصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٤١
٣٦	القيمة المضافة وعدد العمال وحجم رأس المال في قطاع الكهرباء والمياه خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٤٢
٣٧	القيمة المضافة وعدد العمال وحجم رأس المال في قطاع الإنشاءات خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٤٣
٣٨	القيمة المضافة وعدد العمال وحجم رأس المال في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٤٤
٣٩	القيمة المضافة وعدد العمال وحجم رأس المال في قطاع النقل والتخزين والاتصالات خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٤٥

Text Stamp

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٤٠	القيمة المضافة وعدد العمال وحجم رأس المال في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والادارة والدفاع خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)عنوان الجدول	١٤٦
٤١	القيمة المضافة وعدد العمال وحجم رأس المال في قطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات في الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)	١٤٧
٤٢	توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والادخار والميل المتوسط للأستهلاك والادخار خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٢)	١٤٨
٤٣	تحويلات العاملين والاستهلاك الكلي والادخار الكلي ومعدلات النمو فيها خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢)	١٤٩
٤٤	ودائع غير المقيمين ونسبتها إلى إجمالي الودائع خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)	١٥٠

Text Stamp

ملخص

"دور القوى العاملة في النمو الاقتصادي في الاردن (١٩٧٢-١٩٩٢)

امين موسى خليفات

بأشراف:-

الاستاذ الدكتور : وديع شرايحة

الدكتور: بشير الزعبي (مشرف مشارك)

يتوقع ان يلعب العمل دوراً رئيساً في تحقيق مستويات النمو الاقتصادي المستهدفة في الاردن ،خاصة في ظل أفتقار الاردن للموارد الماليه والطبيعية الكافية لتمويل المشاريع التنموية .من هنا كان لابد من الاهتمام بالعنصر البشري الاردني لتهيئته للقيام بالدور المنشود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتقليل الاعتماد على القروض والمساعدات العربية والدولية والتي قدمت لنفس الهدف ولم تنجح في تحقيقه واوقعتنا في فخ المديونيه.

وانطلاقا من أهمية زيادة انتاجية عنصر العمل في تحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي فقد قمنا بعمل دراسه تحليليه لاوضاع القوى العامله الاردنية للوصول الى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الاردن وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية لمعرفة التوزيع الامثل لعنصر العمل أضافة للعناصر الانتاجية الاخرى وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي التعرف على كثافة استخدام عناصر الانتاج المناسبة في كل قطاع اقتصادي والتي تحقق معدلات اعلى للنمو الاقتصادي في الاردن.

وقد قسمت هذه الدراسة الى ستة فصول:-

- فى الفصل الاول تم وضع الاطار العام للدراسه والذي يتلخص في اهمية واهداف ومشكلات وفرضيات ومنهجية الدراسة.

- اما فى الفصل الثاني فقد تم استعراض واقع الاقتصاد الاردني واتجاهات النمو الاقتصادي فى الاردن.

Text Stamp

- وفي الفصل الثالث تم تحليل واقع السكان والقوى العاملة في الاردن من حيث خصائصة ومشاكلة، وخصص الجزء الاخير من هذا الفصل لقياس أثر البطالة في الناتج المحلي الاجمالي الاردني .

- اما فى الفصل الرابع فقد تم عمل تحليل اقتصادي شامل لدور العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي وعلى المستوى القطاعي .بحيث تناول البند الاول من هذا الفصل دراسة الانتاجية في الاقتصاد الاردني من جوانب عديدة ،وبعد ذلك تم تحليل اثر العمالة الوافدة في الاقتصاد الاردني بحيث تم تحليل اثرها على كل من : الانتاج، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، سوق العمل، أضافة لأثار اقتصادية أخرى. وبعد ذلك تم عمل تحليل أحصائي لدور عوامل الانتاج (العمل، رأس المال، الكفاءة الفنية) في النمو الاقتصادي وعلى المستوى القطاعي.

- وفي الفصل الخامس من هذه الدراسة تم استعراض العلاقة التبادلية بين سوق العمل الاردني والمتغيرات الاقتصادية الكلية (الانتاج، الاستهلاك، الاستثمار).

- وقد حمل الفصل السادس والاخير أهم النتائج والتوصيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. تبين أن مقدار خسارة الأردن من الانتاج بسبب تعطل الموارد البشرية المتاحة (البطالة) بلغت حوالي ٣١٧٠,٦٦٤ مليون دينار خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٢).

٢. احتل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى من بين القطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بانتاجية عنصر العمل فيه، بحيث بلغت انتاجية العامل في هذا القطاع حوالي ٢١٢ ٢٧ دينار عام ١٩٩٢، وبمعنى آخر أكثر من خمسة أضعاف متوسط انتاجية الفرد على مستوى الاقتصاد ككل والتي تبلغ ٥٣١٦ دينار لنفس العام .

٣. أدت منافسة العمالة الوافدة للعمالة المحلية إلى حدوث اختناقات في سوق العمل، مما أثر سلباً عليه. فقد ارتفع معدل دوران العمل ليصل إلى ٣٩٪ عام ١٩٨٤ مما كلف الاقتصاد الشيء الكثير بسبب تكاليف التدريب والتأهيل وفحص العمالة قبل التعيين، اضافة لآثار سلبية أخرى.

Text Stamp

٤. بلغ حجم العمالة الوافدة عام ١٩٨٤ حوالي ٣٣٪ من حجم العمالة الكلية في الاقتصاد الأردني. ورغم ذلك فقد شكلت استثمارات العمالة الوافدة حوالي ٠,٩٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لنفس العام.

٥. تبين أن عملية احلال العمالة الأردنية محل الوافدة سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ١٠٨٩,٣٣ مليون دينار خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) اي بمعدل زيادة سنوية بلغت ١٥٥ مليون دينار، اضافة لتخفيض معدلات البطالة ، وقد افترضنا ان هذا التحليل ستاتيكي وليس ديناميكي .

٦. بلغت مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال على مستوى الاقتصاد الأردني ٠,٧٣٦ وهي أقل من واحد صحيح.

٧. بلغت مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر العمل في القطاع الزراعي حوالي ٣,٨٩٨ وهي مرتفعة تدل على ارتفاع انتاجية العمل في هذا القطاع.

٨. في قطاع التعدين والصناعة التحويلية وجد أن انتاجية العمل ورأس المال منخفضة،حيث كان الدور الأكبر لتنمية هذا القطاع ملقى على عاتق معلمة الكفاءة الفنية والعوامل الاخرى.

٩. تميز قطاع الانشاءات الأردني بوفورات الحجم المتزايدة اذ بلغ مجموع مرونات الناتج بالنسبة للعمل ورأس المال في هذا القطاع حوالي ٦,٥٣.

١٠. في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق لعب عنصر رأس المال دوراً كبيراً في زيادة القيمة المضافة. إذ بلغت مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال في هذا القطاع حوالي ١٦ وهذا يعكس طبيعة الأرباح الكبيرة والسريعة التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال في الأردن.

١١. بلغت انتاجية العمل في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والادارة العامة معدلات مرتفعة، بحيث بلغت مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل في هذا القطاع حوالي ١,٥٢٨ وهذا يعطي بعض المؤشرات على أهمية الجهاز العسكري الذي لعب دوراً كبيراً في رفد سوق العمل الأردني بكفاءات ذات انتاجية مرتفعة.

Text Stamp

١٢. بلغ الميل المتوسط للإستهلاك في الأردن عام ١٩٩٢ حوالي ٩٢,٣٪، مما يعني انخفاض المدخرات الوطنية لتشكل ما نسبته ٧,٧٪ من الدخل القومي المتاح. وقد ساهم انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل وارتفاع عبء الاعالة، وهجرة العمالة المحلية من الريف إلى المدن واهمال القطاع الزراعي في توجه الجزء الأكبر من دخل المواطن للاستهلاك.

١٣. ساهم استقرار نظام العلاقات الصناعية في قطاع الخدمات المالية بزيادة انتاجية العامل في هذا القطاع لتصل كما ذكر سابقاً إلى ٥١١٪ من متوسط انتاجية الفرد على مستوى الاقتصاد ككل.

١٤. لقد لعبت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج دوراً كبيراً في تنمية الانتاج وزيادة الاستهلاك وتمويل الاستثمار، سواء بطريقة مباشرة عن طريق استخدامات هذه التحويلات الشخصية، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية للمواطنين والتي شكلت ودائع غير المقيمين فيها حوالي ٣٩٪ من اجمالي ودائع البنوك التجارية.

Text Stamp

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

Text Stamp

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

(١-١) مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كافة الأنظمة الاقتصادية والسياسية العالمية على اختلاف أيدولوجياتها السياسية والاقتصادية؛ لأن تحقيق نمو اقتصادي مستمر يعني زيادة الرفاه الاقتصادي وتحسن المستوى المعيشي للمواطنين، وهذا يساعد على بقاء الأنظمة الحاكمة واستقرارها باعتبارها وضعت الحلول لمشكلات المنتمين إليها. وانطلاقاً من هذه الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي فإننا في هذه الدراسة المفصلة سوف نقوم بتحليل تطور النمو الاقتصادي في الأردن مع التعرف على مصادره الرئيسة والعوامل المؤثرة فيه.

ونظراً للأهمية الكبيرة التي تلعبها الإنتاجية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فإننا سنركز على إنتاجية العمل ورأس المال ودورهما في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال معرفة مساهمتها في النمو الاقتصادي الأردني.

وقد تناولنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة طبيعة الاقتصاد الأردني بشكل عام والخصائص التي يتميز بها والمشكلات التي يعاني منها، اضافة لاتجاهات النمو الاقتصادي في الأردن.

وفي الفصل الثالث من هذه الدراسة تم مناقشة السكان والقوى العاملة ودورها في النمو الاقتصادي بحيث تم بحث خصائص سوق العمل الاردني والمشكلات التي يعاني منها، خاصة البطالة والتي تم تحليل أثرها في الناتج المحلي الاجمالي الأردني.

أما في الفصل الرابع فقد تم مناقشة أهم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها. فقد قمنا بقياس انتاجية عوامل الإنتاج في الأردن والعوامل المؤثرة فيها. وبعد ذلك درسنا تطور الأجور في الأردن ومكوناتها. وتم إعداد تحليل مفصل للدور الذي تلعبه العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني. وأخيراً تم قياس نصيب كل من العمل ورأس المال من النمو الاقتصادي الأردني، وعلى المستوى القطاعي.

Text Stamp

وتناول الفصل الخامس من هذه الدراسة الدور الذي تلعبه القوى العاملة الأردنية في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك ،الاستثمار ،الانتاج) .

وأخيراً، اشتمل الفصل السادس على النتائج والتوصيات التي تخدم أغراض الدراسة بهدف زيادة درجة استغلال الموارد الاقتصادية وتحسينها لتسريع عجلة التنمية.

(١-٢) مبررات البحث ومشكلاته وأهدافه:

(١-٢-أ) المبررات (أهمية موضوع البحث):

تعد إنتاجية العمل من العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي لما تلعبه من دور فاعل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل الفردي.

ومن هنا، تبرز أهمية موضوع البحث بحيث يسعى لمعرفة وتقدير الدور الذي يلعبه العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي الأردني وعلى المستوى القطاعي، في محاولة للتعرف على الكثافة المناسبة لهذه العناصر وفي كل قطاع اقتصادي لضمان الإنتاجية المثالية لعوامل الإنتاج. وسوف نحاول معرفة الدور الذي تلعبه القوى العاملة في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك، الاستثمار والانتاج).

(١-٢-ب) مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن العديد من التساؤلات الملحة والتي تطرح باستمرار على الساحة الإقتصادية الأردنية، وأهم هذه التساؤلات تتعلق فيما يلي:

١- ما هي الخصائص الاقتصادية والإجتماعية للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي لعنصر العمل البشري؟

٢- ما هي الكثافة المناسبة لعناصر الانتاج ممثلة بالعمل ورأس المال في كل قطاع اقتصادي، والتي تحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن؟

٣- ما هي القطاعات الاقتصادية التي تتميز بوجود فائض أو عجز في الأيدي العاملة؟

٤- ما هو الدور الذي تلعبه العمالة الوافدة في الإقتصاد الأردني؟

Text Stamp

(١-٢-ج) الأهـداف:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعرف على التوزيع الأمثل لعنصري الانتاج (العمل ورأس المال) وفي كل قطاع اقتصادي عن طريق معرفة مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في النمو الإقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية.

٢. التعرف على الانتاجية المتوسطة لعنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) في كل قطاع اقتصادي من أجل توزيعها بما يحقق الإنتاج الأمثل.

٣. معرفة الدور الذي تلعبه العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي، ومقارنة إنتاجية العمالة الوافدة والعمالة المحلية.

٤. التعرف على أهمية القوى العاملة آثارها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك، الاستثمار والإنتاج).

٥. الوصول إلى مقترحات وتوصيات لزيادة وتائر النمو الاقتصادي في الأردن.

(١-٢-د) الفرضيات:

لقد اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الفرضيات والتي تم اختبار بعضها أثناء البحث، وأهم هذه الفرضيات:

١. عنصر العمل له تأثير كبير في النمو الاقتصادي.

٢. إن هناك علاقة ايجابية وقوية بين النمو في القوى العاملة والنمو في الناتج المحلي الاجمالي.

٣. الأثر التكنولوجي غير متحيز سواء للعمل أو رأس المال (محايد).

٤. إن الاقتصاد الأردني يتصف بعوائد الحجم الثابتة.

Text Stamp

(١-٣) الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والتي تطرقت لمثل هذا الموضوع، ولكن ليس بالصورة التفصيلية التي سننتهجها في هذا البحث. وأهم هذه الدراسات ما يلي:

١. محمد سعد عميرة، القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن، ١٩٨٥.

وقد تناول الباحث الموضوع من ثلاثة جوانب:

أ. حجم القوى العاملة وتوزيعها القطاعي.

ب. الأثر الانمائي لإنتاجية العاملين.

جـ. الأثر الإنمائي لعوائد العاملين.

وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين معدل نمو الإنتاج المحلي ومعدل نمو حجم القوى العاملة ومعدل نمو الإنتاجية بشكل عام. دون أن يتطرق لدور عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد قامت هذه الدراسة بحساب دور القوى العاملة في التنمية الاقتصادية من خلال التحليل الإحصائي البحت، بحيث أخذت نسبة عوائد العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي واعتبرته جزءاً من مساهمة القوى العاملة في الناتج المحلي.

أما دراستنا فقد قامت على المنهجين الإحصائي الوصفي و القياسي ، بحيث تم تقدير مساهمة كل من العمل ورأس المال والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي في الأردن وليس فقط على مستوى الاقتصاد ككل، وانما على المستوى القطاعي أيضاً.

٢. دراسة الدكتور أحمد ملكاوي، قياس الإنتاجية والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية، ١٩٦٣ – ١٩٨٦. والتي استخدمت دالة كوب دوجلاس (دالة الإنتاج) لتقدير نصيب العمل ورأس المال من الناتج الكلي لشركة الفوسفات الأردنية.

أما هذه الدراسة فستتم على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام ثم على المستوى القطاعي بشكل خاص.

Text Stamp

٣. دراسة د. حسين طلافحة حول دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني، وهي دراسة نشرت في مجلة أبحاث اليرموك عام ١٩٨٩.

وقد تضمنت تقدير إنتاجية العامل الوافد في الاقتصاد الأردني ومقارنتها بإنتاجية العامل المحلي.

أما نحن فقد استعرضنا إنتاجية العمالة الوافدة، وبحثنا أيضاً الدور الذي تلعبه العمالة الوافدة في مختلف المتغيرات الاقتصادية.

٤. International Monetary Fund. Sources of Growth, Studies For The World Economic. August ١٩٨٧.

وقد تناولت دراسة (IMF) تحليل نظري بحت لمصادر النمو الاقتصادي وقسمتها إلى العمل ورأس المال والتكنولوجيا ولكن دون تطبيقات رقمية.

٥. The World Bank, Jordan Consolidating Economic Adjustment And Establishing The Base For Sustainable Growth, August ٢٤, ١٩٩٤.

وهي دراسة تطبيقية لمصادر النمو الاقتصادي في الأردن، بحيث تم تقسيمها إلى العمل ورأس المال وقد تم استخدام دالة الإنتاج (كوب دوجلاس) لقياس مساهمة العوامل الإنتاجية السابقة في النمو الاقتصادي وعلى مستوى الاقتصاد الأردني ككل. وقد افترضت الدراسة أن نصيب العمل ورأس المال من الناتج المحلي متساوية (٥٠٪ لكل منهما)، إضافة إلى فرضيات أخرى مثل وفورات الحجم الثابتة. وتختلف دراستنا عن دراسة البنك الدولي كونها منذ البداية ستقوم باختبار الفرضيات السابقة، وبعد ذلك ستقوم بدراسة الموضوع على المستوى القطاعي وليس على المستوى الإقتصادي الكلي فحسب.

(١-٤) منهجية البحث:

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهجين الإحصائي الوصفي والقياسي في عرض البيانات وتحليلها وتقييمها وتفسيرها، فقد تم إعداد عدد من الجداول والبيانات الإحصائية والتي تعكس تطور حجم السكان والقوى العاملة والبطالة والإنتاجية والأجور ومعدلات النمو فيها، وخصائصها في كل قطاع اقتصادي، إضافة إلى جداول تبين النمو الاقتصادي وتطوره خلال فترة الدراسة، ونصيب عوامل الإنتاج من هذا النمو وبشكل يخدم أغراض الدراسة في معالجة موضوعها بالطرق والمعايير العلمية والموضوعية.

Text Stamp

وقد تم تقدير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل رأس المال بحيث تم تقديره عن طريق نسبة رأس المال – الناتج أو عن طريق

"Incremental Capital - Output Ratio" (ICOR)

التعريف الإجرائي للمتغيرات:

وبهذا الصدد يجدر بنا أن نبين بعض التعريفات الإجرائية لمتغيرات إقتصادية سترد في سياق هذه الدراسة.

١. الإنتاج: القيمة المضافة.

٢. الإنتاجية: $\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد الوحدات}}$

٣. معدل النمو الاقتصادي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

وفي هذا السياق، سوف نعتمد عند قياس نصيب كل من العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي على دالة الإنتاج (كوب دوجلاس)، التي تأخذ الشكل التالي:

$$y = A L^{\alpha} K^{\beta}$$

حيث

y : الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع)

L : عدد العمال. (متغير مستقل)

K : رأس المال. (متغير مستقل)

A : التكنولوجيا. (معلمة الكفاءة = الثابت)

α : مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر العمل .

B : مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر رأس المال.

Text Stamp

(١-٥) المشكلات التي واجهتها الدراسة:

١. عدم توافر البيانات والإحصاءات حول بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل رأس المال، المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالعمالة الوافدة كالدخل والاستهلاك والاستثمار ولسلسلة زمنية تشمل فترة الدراسة. لذلك، فقد اقتصرت بعض جوانب هذه الدراسة على السنوات التي تتوافر فيها بيانات الدراسة.

٢. تناقض البيانات: بحيث نجد اختلافاً واضحاً وكبيراً بين أرقام إحصاءات المتغيرات الاقتصادية المختلفة سواء في الدائرة الحكومية المختصة نفسها كالبنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة من خلال النشرات الإحصائية المختلفة اوالتي تصدر عن جهات غير حكومية.

Text Stamp

الفصل الثاني

واقع الاقتصاد الأردني واتجاهات النمو الاقتصادي فيه

Text Stamp

الفصل الثاني

واقع الاقتصاد الأردني واتجاهات النمو الاقتصادي فيه

(٢-١) مقدمة:

"عند دراسة الاقتصاد الوطني لأي بلد، لابد أن نرجع إلى الوراء قليلاً لكي نكشف الجذور التاريخية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني خلال تطوره؛ إذ إن هذا التطور يمثل حلقات متصلة فيما بينها، وإن حاضر أي اقتصاد ليس إلا امتداداً لماضيه ونقطة الانطلاق في دراسة آفاق تطوره. فمنذ نشوء الدولة الأردنية ورثت عن العهد العثماني مجتمعاً متخلفاً تسوده العلاقات العشائرية، وتعد الأسرة الوحدة الأساسية في الإنتاج والاستهلاك معتمدة على زراعة متأخرة تمثل إنتاج المجتمع المغلق والذي غالباً ما يميل إلى حد الاكتفاء الذاتي، لذلك يمكننا تحديد الخصائص الاقتصادية العامة لتلك المرحلة كما يلي:

١. إقتصاد تسيره التقاليد لا السوق.

٢. الدخل الحقيقي للفرد منخفض جداً.

٣. الموارد الطبيعية غير مستغلة.

٤. النموذج الاستهلاكي بدائي وبسيط.

٥. ارتفاع نسبة المواليد ونسبة الوفيات نتيجة تأخر الخدمات الصحية.

٦. إنتشار البطالة الدائمة والبطالة الموسمية.

٧. الاعتماد على العمل العضلي دون الذهني.

٨. اعتقاد تام بين السكان أنهم في حالة تخلف وضعف الثقة في تغيير مجريات الأمور.

وجاءت الحرب العالمية الأولى محاولة تغيير معالم الصورة نسبياً، فقد تقاسمت الدول الكبرى تركة الرجل المريض، وتأسست في الأردن سنة ١٩٢١ إمارة شرق

Text Stamp

وقسطاً كبيراً من الموازنة السنوية؛ وقد نتج عن هذا الوضع مشكلات مازالت تواجه التنمية الاقتصادية في الأردن، ومن أهم هذه المشكلات:

أولاً: العجز المزمن والمستمر في الميزان التجاري مما أدى إلى الاعتماد على الأموال الخارجية لتسوية العجز الناتج عن استيراد السلع الاستهلاكية.

ثانياً: ارتبط مستوى المعونة الخارجية بالموازنة منذ نشوء الدولة الأردنية وازداد دور هذه المساعدات بعد نكبة فلسطين لمواجهة الاختلال بين زيادة عدد السكان الكبيرة والزيادة المتواضعة في الموارد، ولمواجهة متطلبات الإنفاق العسكري.

ثالثاً: إنخفاض معدل دخل الفرد، وهذا يرتبط مباشرة بانخفاض الإنتاجية ووجود نسبة عالية من السكان دون سن الإنتاج (٤٨٪).

رابعاً: إرتفاع مستوى البطالة، وإن كان من الصعب تقديره منذ البداية، إلا أن تعداد السكان الذي تم في الأردن في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٦١ أظهر أن نسبة البطالة في الأردن تتراوح ما بين٧و ١٤٪ إلى ذلك العمال الذين يعملون بعض الوقت أو في مواسم محددة وهذا ما يعرف بالبطالة الجزئية والموسمية والتي يصعب قياسها "(١: ١-٣)

وقد أعقب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ تطورات اقتصادية وسياسية كبيرة أدت إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادي وبشكل ملحوظ، إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي للفترة ١٩٥٢ – ١٩٦٦ إلى ١١,٥٪ سنوياً (٢: ٥٧). وقد يعود ذلك إلى زيادة حجم المساعدات والقروض الخارجية للأردن، إضافة إلى نجاح السياسات التنموية المتبعة خلال هذه الفترة، وساعد على ذلك تأسيس أول بنك مركزي أردني عام ١٩٦٤ بحيث أصدر الدينار الأردني كعملة للتداول. كما شهدت بداية الستينات تبني برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٣ – ١٩٦٧) والذي عدل فيما بعد إلى برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما أن بدأت البوادر بظهور اقتصاد وطني أكثر تقدماً وأسرع نمواً حتى جاءت حرب ١٩٦٧ والتي أدت إلى خسارة جزء ليس بالقليل من موارد الأردن الطبيعية فحدثت هجرة جماعية كبيرة من فلسطين إلى الأردن أدت إلى زيادة عدد السكان والقوى العاملة بشكل يفوق زيادة الموارد. كل ذلك أدى إلى حدوث البطالة والفقر وزيادة النفقات الاستهلاكية وعجز في الميزان التجاري أدى إلى زيادة الاعتماد على المساعدات والمنح والقروض الخارجية. وقد كان من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى منها الأردن خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات ما يلي :

Text Stamp

الأردن قد تبنى خطط التنمية (٧٥ - ١٩٨٠) و (١٩٨١ - ١٩٨٥) والخطة (١٩٨٦-١٩٩٠) والتي توقفت وتم وضع برنامج تصحيح اقتصادي بدلاً منها.

ولذا، ومن خلال التتبع التاريخي لمسيرة الأردن الاقتصادية والسياسية يمكن أن نبين أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى ويعاني منها الأردن، وهي:

١. اعتمد الاقتصاد الأردني منذ نشوئه وبشكل رئيسي على المساعدات العربية والدولية. وهذه المساعدات اتسمت بالتذبذب الكبير، فتارة نراها في القمة ثم تختفي بعد ذلك تبعاً للظروف السياسية، وهذا ما حدث في نهاية عقد الثمانينات إذ انقطعت المساعدات العربية عن الأردن وساعد على ذلك انخفاض اسعار البترول ، فلم يعد بإمكانه سداد الديون الخارجية والداخلية فلجأ مجبراً إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع برنامج تصحيح اقتصادي الأمر الذي أدى إلى زيادة التدخل الخارجي الهادف لتوجيه مسار الاقتصاد الأردني لخدمة المصالح الغربية.

٢. تنفق الحكومة الأردنية جزءاً كبيراً من الموازنة السنوية على القوات المسلحة الأردنية، مما أدى إلى خسائر كبيرة نتيجة لعدم توجيه هذه الموارد نحو الإنتاج المدني. فأثر ذلك على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطن. فقد بلغت النفقات العسكرية الأردنية عام ١٩٩٣ حوالي ٢٩٩,٦ مليون دينار، أي ما نسبته ٢٢٪ من مجموع الإيرادات الحقيقية. (٣)

٣. عزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في المنطقة ، إضافة إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج بسبب عدم توفر الاستقرار السياسي في المنطقة وارتفاع درجة المخاطرة .

٤. العجز المزمن والمتزايد في الموازنة العامة بشكل عام والميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل خاص.

٥. أدى زيادة التوجه نحو الإستهلاك، والتردد في تنفيذ العمليات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص إلى خسارة جزء كبير من موارد الدولة، سواء بهروب رأس المال المحلي إلى الخارج نتيجة استيراد السلع الاستهلاكية المرتفعة الثمن، أو نتيجة لعدم رغبة القطاع الخاص في الإستثمار داخل الاقتصاد الوطني، كل ذلك أدى إلى انخفاض التكوين الرأسمالي، وبالتالي انخفاض الإنتاج وشيوع الفقر والبطالة ومديونية نعجز عن التعامل معها بالطرق الاقتصادية.

Text Stamp

٦. عجز الادخارات المحلية عن تغطية الاستثمارات المحلية مما أدى إلى عجز كبير في تمويل خطط التنمية الأردنية ولجوئها إلى التمويل التضخمي، أو التمويل عن طريق القروض، الأمر الذي سبب بطىء العملية التنموية الأردنية.

وعلى الرغم من كل هذه المشكلات إضافة إلى معوقات أخرى سترد في سياق هذه الدراسة، استطاع الاقتصاد الأردني استيعابها نسبياً مقارنة بالدول المجاورة.

والجدول رقم (١) في الملحق الأحصائي يبين لنا بعض معالم الاقتصاد الأردني والتي وردت سابقاً. أوسترد في سياق هذه الدراسة.

(٢-٢) الخصائص الهيكلية للاقتصاد الأردني:

إن من أهم الخصائص التي تطلق على الاقتصاد الأردني انه اقتصاد خدمي، بحيث تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٥٪ عام ١٩٩٢، وهذه النسبة هي الأعلى من بين الدول التي شملتها دراسة البنك الدولي حسبما ورد في تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لعام ١٩٩٤.

والجدول رقم (٢) في الملحق الإحصائي يبين الوضع الهيكلي للاقتصاد الأردني مقارنة بعدد من الدول المتقدمة والدول النامية:

من الجدول رقم (٢) نلاحظ أن قطاع الخدمات وفي الدول كافة هو القطاع المهيمن من بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة (الزراعة، التعدين، الصناعة التحويلية والخدمات)، مما يعني أن هيمنة القطاع الخدمي الأردني على بقية القطاعات ليست حالة نادرة بل نجدها عند معظم الدول أي أن غالبية الدول النامية تعاني من هذه المشكلة.

ولكن قطاع الخدمات الأردني يهيمن على ٦٥٪ من النشاط الاقتصادي، وهذه هي النسبة الأعلى من بين هذه الدول.

هذا بالنسبة لتوزيع الناتج المحلي بين القطاعات الاقتصادية الأردنية مقارنة بالدول الأخرى. أما إذا أردنا دراسة الوضع الأردني في هذا المجال وحده فيمكن لنا التعرف عليه من خلال الجدول رقم (٣) في الملحق الإحصائي، والذي يبين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الكلفة الثابتة وللفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٣).

Text Stamp

إن المتتبع للجدول رقم(٣) يرى بسهولة هيمنة قطاع الخدمات الأردني على بقية القطاعات الاقتصادية، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

١. إن قطاع الخدمات الأردني أكثر القطاعات الاقتصادية تطوراً بسبب ارتباطه بالعالم الخارجي، وهذا مهم إذا ما عرفنا أن الأردن يعتمد بشكل أساسي على الموارد والمساعدات الخارجية الممثلة بالتحويلات التي يقوم بها الأردنيون العاملون في الخارج، والمساعدات التي تقدم إلى الأردن بناءً على قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٩ نظراً لوجوده على خط المواجهة مع (إسرائيل) والتي لم يبق منها شيئاً، إضافة إلى المساعدات الدولية التي تقدم إلى الأردن.

٢. إن قطاع التجارة والخدمات هو الأكثر والأسرع ربحاً والأقل مخاطرةً من القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذلك يتجه إليه المستثمرون، ويساعدهم على ذلك اختلال قانون الاستثمار الأردني الذي لم يستطع إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية لصالح قطاع الإنتاج السلعي.

٣. العادات الاجتماعية التي تفضل العمل الكتابي على العمل اليدوي، ويساعد على ذلك ارتفاع مخرجات النظام التعليمي لاسيما خريجي كليات المجتمع والجامعات والتي تبحث عن الأعمال المكتبية والتجارية وتحتقر العمل اليدوي.

(٢-٣) مصادر الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن مجمل القيمة السوقية لما يتدفق من سلع وخدمات داخل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة.

وفيما يتعلق بمصادر الناتج المحلي الإجمالي فإنها تقسم إلى:

١- عوائد العاملين بأجر.

٢- فائض التشغيل.

٣- اهتلاك رأس المال الثابت.

٤- صافي الضرائب غير المباشرة.

Text Stamp

أما استخدامات الناتج المحلي الإجمالي فهي كما يقول كينز تقسم إلى:

١. إنفاق استهلاكي نهائي خاص C

٢. إنفاق استهلاكي نهائي عام G

٣. انفاق استثماري (التكوين الرأسمالي الثابت + التغير في المخزون) I

٤. صافي القطاع الخارجي (صادرات – واردات) (X - M)

وفق المعادلة التالية:

$$y = C + G + I + (X - M) \qquad (١٤٩،٤)$$

هذا عن مصادر الناتج المحلي الإجمالي بشكل نظري واستخداماته أما إذا أردنا تطبيقها على الأردن، فيمكن لنا مشاهدة ذلك من خلال الجدول رقم (٤) في الملحق الأحصائي والذي يبين مصادر الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بسعر السوق خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٩٣. (٥: ٤٨)

نلاحظ من الجدول رقم (٤) وبشكل واضح الإختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الأردني. فلو قارنا على سبيل المثال نسبة الاستهلاك النهائي الكلي (حكومي + خاص) الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٨ – ١٩٩٣) نلاحظها في الجدول رقم (٥) في الملحق الأحصائي.

ومن الجدول رقم(٥) نلاحظ أن نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قريب أو يزيد عن ١٠٠٪.

ففي بعض السنوات نجد أن الاستهلاك الكلي قد يفوق الناتج المحلي الإجمالي، فكيف إذا أضفنا له الاستثمار والقطاع الخارجي؟!

فمثلاً عام ١٩٨٨ نجد أن الإنفاق الكلي يساوي ١٠٢,٥٪ من الناتج المحلي. أي أننا نستهلك أكثر من إمكاناتنا ونغطي هذه الفجوة عن طريق المساعدات والمنح والقروض العربية والدولية. وهذا إضافة الاستثمار والقطاع الخارجي له. فلو أخذنا كافة هذه الأمور بعين الإعتبار وللعام ١٩٩٣ مثلاً نجد أن إنفاقنا الكلي يساوي (٦٧٣٣:٨) مليون دينار ولوحسبنا نسبته من الناتج لتلك السنة نجده حوالي ١٨٧٪. ويمكن من خلال ذلك أن نرى كيف حدثت المديونية الكبيرة التي نعجز عن التعامل معها.

Text Stamp

(٢-٤) إتجاهات النمو الاقتصادي في الأردن:

تميزت المسيرة التنموية الأردنية منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر بتحقيق إنجازات هائلة وعلى مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تمثلت هذه الإنجازات بتحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبشكل يفوق معدلات نمو السكان.

ولكن نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت وتمر بها المنطقة ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي أثرت على الاقتصاد الأردني بشكل كبير، فقد كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير مستقر. لذلك وفي هذا الفصل سوف نحاول استعراض المسيرة التنموية الأردنية، ونتعرف على إنجازاتها والعوامل المؤثرة فيها.

إن المتتبع لتطور المسيرة التنموية الأردنية يرى بوضوح مدى تأثرها بالأحداث الخارجية، سواء الاقتصادية منها أو السياسية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الإنكشاف الواضح للاقتصاد الأردني على العالم الخارجي، وسهولة تعرضه للهزات والمؤثرات الخارجية، العربية منها والدولية.

هذا ويجب أن نبين أن فترة ما قبل الخمسينات لم تحصل في الأردن أي عملية تنموية مخطط لها. لذلك، سوف نقسم المراحل التي مرت بها المسيرة التنموية الأردنية إلى أربع مراحل تمتد منذ ١٩٥٢ وحتى الآن. وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: ١٩٥٢ - ١٩٦٦

تميزت الفترة التي أعقبت حرب ١٩٤٨ بتحقيق معدلات نمو إقتصادي ملحوظة رغم محدودية الموارد، وتزايد الأعباء الدفاعية لاسيما في ظل وجود جزء كبير من أفراد الجيش العربي الأردني في المناطق الفلسطينية (الضفة والقطاع)، مما كان له أكبر الأثر في زيادة الإنفاق العسكري، بحيث احتل جزءاً كبيراً من الموازنة السنوية. ورغم ذلك فقد حقق الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة.

وعلى الرغم من المشكلات الاقتصادية والسكانية الصعبة التي واجهها الأردن إثر نكبة ١٩٤٨، فقد نما الناتج المحلي بنسبة عالية بلغ متوسطها ١١,٥٪.

Text Stamp

وقد تم هذا النمو ضمن إطار استقرار نسبي في الأسعار، إذ بلغ معدل ارتفاع الأسعار نحو ٢٪ سنوياً، ونتج عن ذلك زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي بنسبة ٦,٦٪ سنوياً. (٢: ٥٧)

وقد شهدت هذه الفترة تبني برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٣ - ١٩٦٧)، والذي عدل فيما بعد إلى برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان من أهم أهداف هذا البرنامج تخفيض العجز في الميزان التجاري، والقضاء على البطالة، وتخفيف سياسة الاعتماد على المعونات الخارجية.

المرحلة الثانية: ١٩٦٧ - ١٩٧٢

لقد لعب الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ دوراً كبيراً في فقدان الأردن لجزء مهم من موارده الطبيعية والاقتصادية، وقد لعبت عوامل عديدة إضافة إلى فقدان موارد طبيعية واقتصادية دوراً كبيراً في تخفيض معدلات النمو الاقتصادي وحدوث حالة من الركود الاقتصادي. ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- تزايد الإنفاق على قطاع الدفاع وبشكل كبير، مما أدى إلى فقدان جزء كبير من مواردنا الاقتصادية وتحويلها إلى الدول الغربية المصدر الرئيسي للأسلحة.

- الهجرة القسرية للنازحين الفلسطينيين إلى الأردن، مما أدى إلى زيادة عرض العمل وبالتالي حدوث البطالة.

- ارتفاع الإنفاق على الاستهلاك العام والخاص وحيث بلغ ما نسبته ١١٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، بينما لم تتعد نسبة الاستثمار ١٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (٥: ٩)

- تناقص قيمة الصادرات من السلع والخدمات (ومن ضمنها تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والدخل من الاستثمار) منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧١. ثم عادت وارتفعت ارتفاعاً حاداً عام ١٩٧٢ بلغ ٢٨,٥٪ بالأسعار الجارية. وبالمقابل ازدادت المستوردات من السلع والخدمات وبالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧١ بمعدل نمو سنوي مقداره ١١٪. وبهذا بلغ معدل النمو السنوي للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٢ حوالي ١٣٪ للمستوردات مقارنة مع ٧,١٪ للصادرات مما زاد من عجز الميزان التجاري، وأثر سلباً على النمو الاقتصادي. (٥: ١٠)

Text Stamp

المرحلة الثالثة: ١٩٧٣ - ١٩٨٠

شهدت هذه الفترة حالة من الازدهار الاقتصادي لم يشهدها الاقتصاد الأردني من قبل. بحيث ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في تسريع معدلات النمو الاقتصادي فارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة وبالأسعار الجارية من ١٨٢,٨ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٨٩٣,٢ مليون دينار عام ١٩٨٠، أي بمعدل نمو قدره ٢١,٩٪، مقابل معدل نمو سنوي حقيقي بلغ ٨,٣٪. (٥: ١٥). ومن أهم العوامل التي ساعدت على ذلك ما يلي:

- أدى ارتفاع أسعار البترول العربي إلى زيادة حجم المنح والمساعدات والقروض العربية إلى الأردن.

- زيادة الطلب الخارجي على القوى العاملة الأردنية، مما ساهم بزيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج.

- زيادة التدفق الداخلي لرأس المال والذي أدى إلى توظيف استثمارات كبيرة الحجم ساهمت بزيادة النشاط الاقتصادي وبالتالي معدلات نمو الناتج.

- تبني خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥)، إضافة إلى الخطة الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) واللتين ركزتا على تحريك النشاطات الاقتصادية ومعالجة المشكلات التي ترتبت على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والأحداث التي تبعت ذلك. علاوة على عوامل أخرى تتعلق بزيادة عمليات التنمية الاقتصادية وتسريعها وتخفيف العجز في الميزان التجاري، وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية لتمويل متطلبات التنمية. وفي هذه الفترة حدث تطور كبير في هيكل الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الصناعة والتعدين والإنشاءات.

والجدول رقم (٦) في الملحق الإحصائي يبين الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للعامين (١٩٧٣ ، ١٩٨٠)

المرحلة الرابعة: ١٩٨٠ - ١٩٩٢

لقد أثبت الاقتصاد الأردني خلال مرحلة السبعينات قدرته على التجاوب والاستفادة من مؤثرات الأحداث العربية والدولية، من خلال ارتباطه السياسي والاقتصادي بالعالم الخارجي. ولكن للأسف فعلى المستوى الداخلي لم تنجح خطط التنمية الاقتصادية التي تم

Text Stamp

تبنيها في هذه الفترة في الحيلولة دون وقوع الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانينات. ومن أهم الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المرحلة ما يلي:

- تبني خطة التنمية الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٥) والخطة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) والتي تم ايقاف تنفيذها فيما بعد. وقد هدفت هذه الخطط إلى زيادة وتائر النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة والتضخم إضافة إلى زيادة درجة الإعتماد على الذات وبخاصة فيما يتعلق بتمويل الموازنة العامة أو خطط التنمية.

- لم تنجح جهود المخططين في الاستفادة من التدفقات الرأسمالية إلى الأردن سواء من الأردنيين العاملين في الخارج او المنح والمساعدات والقروض خاصة بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية . ولم يدر بخلد المخطط الأردني أننا شعب يعيش بأكبرمن إمكاناته وأننا إذا ما قطعت المساعدات عنا سوف تحدث أزمة اقتصادية لا يمكن تجاوز آثارها خلال فترة قصيرة، وعلى الرغم من ذلك زاد التوجه نحو الاستهلاك والاستيراد ولاسيما السلع الكمالية والمعمرة فجاءت النكسة الاقتصادية، وانخفض سعر صرف الدينار الأردني بمقدار الضعف، وانخفضت المساعدات والمنح العربية والدولية بشكل كبير فوقع الأردن في فخ المديونية والتي تجاوزت ٨ مليارات دينار.

- شهدت نهاية مرحلة الثمانينات إغلاق أسواق دول الخليج العربي في وجه الصادرات الأردنية مما أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري.

- بعد وقوع أزمة ١٩٨٩ تم ايقاف تنفيذ خطة التنمية (٨٦ - ٩٠) وتبني برنامج تصحيح اقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فانعكس ذلك سلباً على مستوى معيشة المواطنين ورفاههم بحيث ارتفعت الضرائب بكافة أشكالها وتم تخفيض الدعم المقدم للسلع الأساسية فانتشر الفقر وعمت البطالة وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير، وقد رافق ذلك زيادة معدلات التضخم وبشكل كبير. فانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ١٩٨٩ بمقدار (١٣،٥٪).

ولهذا، وفي ضوء دراسة المراحل التي تضمنتها المسيرة التنموية الأردنية يجدر بنا أن نبين معدلات النمو الاقتصادي الأردني، أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك في الفترة(١٩٧٠ -١٩٩٢) وسوف نلاحظ تطور معدلات نمو الناتج الحقيقي لنرى انجازات المسيرة التنموية الأردنية خلال العقدين الماضيين.

Text Stamp

والجدول رقم (٧) في الملحق الإحصائي يبين معدل نمو GDP الحقيقي للفترة (١٩٧٠-١٩٩٢)

إن المتتبع للجدول رقم(٧) يرى بوضوح مدى تأثر النمو الاقتصادي الأردني بالعوامل والمتغيرات الخارجية.

فمثلاً وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ظهرت أزمة النفط العربي وإرتفاع أسعاره العالمية، والذي أدى إلى ارتفاع في اسعار المواد الأولية وتأثر جانب العرض بسبب زيادة التكاليف (Supply shock) وهذا أدى إلى ركود اقتصادي عالمي أثر على الأردن فانخفضت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة ووصلت إلى -٧,٥٪ عام ١٩٧٣رغم ان تأثير ارتفاع اسعار النفط لم يلعب دورا في تراجع معدلات النمو في هذا العام ولكن لعبت امور اخرى دورا كبيرا في تحقيق ذلك خاصة الحروب العربية الأسرائيلية . وبعد عام ١٩٧٥ ازدادت المساعدات العربية إلى الأردن نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وازدياد الطلب الخارجي على قوة العمل الأردنية وبخاصة في ظل ارتفاع مستوى الأجور في الخارج، كل ذلك أدى إلى زيادة تدفق رأس المال نحو الداخل، وبالتالي تسارع معدلات النمو الاقتصادي فوصلت إلى ٢٤,٣٪ عام ١٩٧٦.

ومنذ بداية الثمانينات بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع، لا سيما بعد انخفاض أسعار النفط العربي ونشوب الحرب العراقية - الايرانية، وزيادة التوجه نحو السلع والاستثمارات الاستهلاكية على حساب الاستثمار الإنتاجي.

واستمر الوضع كذلك حتى جاءت النكسة الاقتصادية في نهاية الثمانينات، إذ انخفضت الاحتياطات الوطنية من الذهب والعملات الصعبة بشكل خطير، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني إلى النصف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف المستوردات؛ لأن معظم مدخلات عملياتنا الإنتاجية هي مدخلات مستوردة مما زاد من تكاليف الإنتاج. وفي ظل اغلاق أسواق الخليج العربي أمام السلع والخدمات الأردنية توقفت المصانع عن الإنتاج أو أصبحت لا تعمل بأقصى طاقتها الإنتاجية فانخفض الإنتاج وبالتالي تدهور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل عام ١٩٨٩ إلى -١٣,٥٪. وفي ضوء ذلك، تبنى الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي وما أن ظهرت بوادر الانفراج في الأزمة الاقتصادية حتى جاءت أزمة الخليج الثانية وأثرت سلبياً على الاقتصاد الأردني بشكل عام ومعدلات النمو الاقتصادي بشكل خاص.

Text Stamp

الفصل الثالث

السكان والقوى العاملة ودورها في النمو الإقتصادي في الأردن

Text Stamp

الفصل الثالث

السكان والقوى العاملة ودورها في النمو الإقتصادي في الأردن

(٣-١) مقدمـة

يعتبر عنصر العمل أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية بسبب الدور المزدوج الذي يقوم به سواء من حيث كونه هدف التنمية الإقتصادية أو من حيث كونه وسيلة تنفيذها. وانطلاقاً من هذه الأهمية سوف نحاول في هذا الفصل مناقشة وتحليل الوضع الإقتصادي لسوق العمل في الأردن ودراسة العوامل المؤثرة به مع التركيز على النمو السكاني الذي يعتبر العنصر الأساسي الذي يعمل على زيادة عرض العمل إضافة للهجرات.

(٣-٢) النمو السكاني في الأردن وتأثيره على سوق العمل.

يعد معدل نمو السكان في الأردن من أعلى المعدلات في العالم، إذ وصل هذا المعدل في الأردن في السنوات (١٩٨٠ - ١٩٩٢) إلى ٤,٩٪ سنوياً (٦: ٢٩) وهي نسبة عالية جداً، ولكن في الأردن ولظروف خاصة يمكن أن نجد بعض المبررات لارتفاع هذه النسبة ومن أهمها موجة الهجرات، إذ تعرض الأردن منذ نشوئه وحتى الآن إلى موجات مستمرة من الهجرات نحو الداخل سواء بسبب العدوان الصهيوني وتهجير الأشقاء الفلسطينيين إلى الأردن أو بسبب أزمة الخليج الأخيرة عام ١٩٩٠.

من هنا يجدر بنا أن نبين أن معدل النمو السكاني يختلف عن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان، والتي تعبر عن الفارق بين معدلات المواليد والوفيات، بينما معدل النمو السكاني يشمل إضافة لذلك صافي الهجرة. والجدول رقم (٨) في الملحق الإحصائي يبين عدد السكان ومعدل النمو السكاني في الأردن للفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٣).

ويعود ارتفاع معدل نمو السكان في الأردن مقارنة بالدول الأخرى إلى العوامل التالية:

Text Stamp

١. الهجرات الكبيرة التي حدثت عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وعام ١٩٩١ بعد أزمة الخليج.

٢. ارتفاع معدل الخصوبة، الذي يبلغ (٥,٢) في الأردن. أي أن كل سيدة متزوجة تنجب ما معدله (٥,٢) مولوداً خلال فترة الإنجاب، وهذا المعدل يبلغ حسب المستوى العالمي ٣,١ فقط. (٦: ٣٠)

٣. يرافق ارتفاع معدل الخصوبة انخفاض في معدل الوفيات بسبب التطورات الصحية والعلمية والثقافية وانخفاض الأمية.

ويرتبط عادة بنمو السكان نمو في القوى العاملة، ومعدل نمو القوى العاملة قد يكون مساوياً أو أكبر أو أقل من معدل النمو السكاني، وهذا يعتمد على الأسباب التي أدت إلى حدوث معدل النمو السكاني.

والجدول رقم (٩) في الملحق الإحصائي يبين حجم العاملين الاردنيين ومعدلات النمو فيه للفترة (١٩٧٨ - ١٩٩٣).

وبمقارنة جدول رقم (٨) مع جدول رقم (٩) نجد أن معدل نمو القوى العاملة الأردنية كانت تنمو بنسبة متقاربة مع معدل نمو السكان خلال هذه الفترة بحيث بلغت بالمتوسط (٤٪) ولكن نلاحظ ارتفاع معدل نمو القوى العاملة خلال العامين (١٩٩٠ - ١٩٩١) بسبب موجة الهجرة التي اجتاحت الأردنيين العاملين في الخارج، وعودتهم إلى أرض الوطن نتيجة أزمة الخليج، بحيث ارتفع معدل نمو القوى العاملة إلى ٧,٣ خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ليواكب معدل نمو السكان في تلك الفترة (٩,٩ و ١١٪) لعامي ١٩٩٠، ١٩٩١ على التوالي.

وعلى الرغم من ذلك بقيت نسبة مشاركة السكان في القوى العاملة منخفضة.

من هنا، تأتي أهمية وضع سياسات سكانية وعمالية لاستيعاب الزيادة الكبيرة في عرض كل منهما لمواكبة العملية التنموية.

Text Stamp

ويبين النموذج التالي أهمية زيادة السكان والقوى العاملة على التنمية الإقتصادية. (٧: ٥).

شكل (١) يبين أثر الزيادة السكانية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وسيتم من خلال مناقشتنا لسوق العمل الأردني تحديد بعض المفاهيم الإقتصادية والإجتماعية الواردة في هذا النموذج.

ولكن ... هل يوجد فعلاً أثر سلبي للزيادة الطبيعية للسكان على التنمية في الأردن؟!

إن ما ورد في النموذج يمكن أن يكون من منظور التحليل الإقتصادي صحيحاً. فنحن لا نعارض تنظيم معدل الزيادة الطبيعية للسكان، ولكن في الوقت نفسه يمكن أن يؤدي ارتفاع هذا المعدل إلى زيادة الطلب الكلي مما يشجع على زيادة الإنتاج، وبالتالي

Text Stamp

زيادة الطلب على العمل، فترتفع الأجور ويتحسن مستوى الرفاه الإقتصادي والإجتماعي، إن تمت العملية السابقة بشكل سليم ومخطط له، وبخاصة في ظل افتقارنا للموارد الطبيعية والمالية، لذلك فالإنسان هو ثروة المجتمع الأردني.

(٣-٣) خصائص سوق العمل الأردني:

سوق العمل، البطالة، القوى العاملة، القوى البشرية ومفاهيم اقتصادية كثيرة تتعلق باقتصاد العمل نتداولها بشكل مستمر. ولكن ماذا نعني بها؟ في هذا الفصل سنحاول توضيح هذه المفاهيم وتطبيقها على الإقتصاد الأردني لنرى في النهاية خصائص سوق العمل الأردني والمشكلات التي يعاني منها.

سوق العمل: يعرف سوق العمل بأنه عنصر مهم من عناصر نظام العلاقات الصناعية، ويمثل مكان الالتقاء والتفاعل بين عرض العمل والطلب عليه خلال فترة زمنية معينة. (٨: ١١٧)

من التعريف السابق نرى إن أهم مكونات سوق العمل هم العمال الذين يشكلون عرض القوى العاملة، وأصحاب العمل الذين يشكلون الطلب على العمل وبينهما وبالتنسيق المستمر تتشكل النقابات لكلا الطرفين.

وبسوق العمل تتحدد أمور كثيرة مثل نظام العلاقات الصناعية، الأجور، العمالة والبطالة وغيرها من المتغيرات الإقتصادية.

ولكن أغلب الحكومات تستخدم سوق العمل لتحقيق هدفها الأسمى وهو العمالة الكاملة، وهذا ما ينص عليه الدستور الفنلندي. (٩: ١٤١)

هذا بالنسبة لسوق العمل بالمفهوم النظري، أما لو أردنا دراسة سوق العمل الأردني فيمكن لنا معرفة معالمه ومشكلاته من خلال معرفة خصائص هذا السوق مع إشارة إلى تطبيقات عملية ورقمية حول دوره في الإقتصاد الأردني.

فقد واجه الأردن منذ نشوئه وحتى الآن الكثير من التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي أثرت سلبياً على الإقتصاد الأردني بشكل عام وسوق العمل بشكل خاص، كان من أهمها نكبة فلسطين ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧ إضافة إلى أزمة الخليج ١٩٩٠ وقد أدت جميعها إلى هجرات قسرية كبيرة إلى الأردن مما ساهم في زيادة عرض العمل بشكل كبير وبالتالي انخفاض الأجور.

Text Stamp

وفيما يلي استعراض موجز لخصائص سوق العمل الأردني:

أولاً: تدني نسبة مشاركة السكان في القوة العاملة، إذ تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن حجم القوى العاملة الأردنية قد ارتفع من ٢١٨ ألف عامل في سنة ١٩٦١ إلى ٤٨٤,٧ ألف عامل عام ١٩٨٤، ثم وصل إلى ٧٠٦ ألف عامل عام ١٩٩٢.

وفيما يتعلق بمعدل مشاركة السكان في قوة العمل تشير الإحصاءات إلى أنها منخفضة جداً، إذ انخفضت هذه النسبة من ٢٤٪ عام ١٩٦١ إلى ٢٢٪ عام ١٩٧٩ ثم وصلت إلى ٢١,٢٪ عام ١٩٩٠. (١٠)

ويمكن للشخص المشاركة في النشاط الإقتصادي عند الوصول إلى عمر معين، ويتباين هذا العمر من مجتمع لآخر، ولكن المعايير الدولية تعتبر أن سن الدخول إلى سوق العمل هو ١٥ عاماً.

لذلك، وقبل تحديد ما إذا كان الفرد مشاركاً في النشاط الإقتصادي أم لا يجب أن نعرف هل هو في سن العمل أم لا. وبناءً على ذلك يقسم السكان إلى فئتين، هما:

الأولى تشمل السكان في سن العمل ويطلق عليها "القوى البشرية".

الثانية السكان خارج سن العمل (خارج القوى البشرية) .

وفيما يتعلق بالسكان في سن العمل فهم لا يعملون جميعاً أو لا يرغبون في العمل بشكل كامل. لذلك فإنهم يتشكلون من فئتين: تشمل الأولى فئة النشيطين اقتصادياً ويطلق عليهم بالقوة العاملة، والذين يقسمون إلى عاملين ومتعطلين. والفئة الأخرى فئة غير النشيطين اقتصادياً. أي لا يرغبون في العمل أو لا يستطيعوا ذلك سواءاً بسبب العجز أو لوجودهم على مقاعد الدراسة أو أية أسباب أخرى.

لذلك، فعند حساب نسبة مشاركة السكان في القوى العاملة فإننا نحسبها على أساس حجم القوى العاملة وليس على أساس القوى البشرية.

ويمكن أن تعزى المعدلات المنخفضة للمشاركة الاقتصادية للسكان إلى العوامل التالية:

١. التركيب العمري للسكان. حيث أن حوالي ٥٠٪ من السكان يقعون بالفئتين العمريتين أقل من ١٥ عاماً وأكثر من ٦٠. (١١: ٣)

Text Stamp

٢. إرتفاع نسبة الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة: حيث تشير الدراسات إلى أن هناك توجهاً كبيراً في الأردن للالتحاق بالتعليم، إضافة إلى إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسطة، فقد ارتفع عدد الطلبة في المدارس من ٢٩٢ ألف طالب عام ١٩٦٨/٦٧ إلى ٨٦٤ ألف طالب عام ١٩٨٥/٨٤، وهذا يشكل ثلث السكان تقريباً. (١٢:٢١)

٣. تدني نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، إذ تدل البيانات على أنها لم تتجاوز ٦,٦٪ عام ١٩٩٠ (١٣). وتعود هذه النسبة المنخفضة للأسباب التالية:

أ. العادات الإجتماعية والتي تقيد المرأة أو تمنعها من العمل خارج المنزل، وقد ظهر في الآونة الأخيرة مؤشر على زوال ذلك، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المواطن الأردني.

ب. العودة المستمرة للعمالة الأردنية من الخارج والتي جعلت فرص عمل المرأة قليلة.

جـ. التأثر بالظروف السياسية والعسكرية والتي أدت إلى أثر سلبي على الاقتصاد الأردني، بحيث ازداد التوجه نحو الإنفاق العسكري والذي لعب دوراً رئيساً في تقليل الطلب على قوة العمل المدنية.

٤. تدني نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل نتيجة التحاقهم بمراحل التعليم المختلفة.

* إن عدم دقة البيانات الإحصائية حول حجم القوى العاملة الأردنية قد تظلل من صورة المشاركة السكانية في قوة العمل وبالتالي تعطي نسب غير صحيحة.

ثانياً: الاختلال الكبير في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية حيث سنرى لاحقاً أن ٧١٪ من العاملين الأردنيين يعملون في قطاع الخدمات عام ١٩٩٢.

ثالثاً: سوء توزيع القوى العاملة جغرافياً بين المحافظات، بحيث تشير البيانات الإحصائية إلى أن حوالي ٤٣٪ من العاملين الأردنيين يتركزون في محافظة العاصمة، ١٥,١٪ في محافظة الزرقاء، ٢١,٩٪ في محافظة إربد، ٣,٦٪ في محافظة المفرق، ٦,٧٪ في محافظة البلقاء، ٤,٣٪في محافظة الكرك، ١,٤٪ في محافظة الطفيلة، ٤٪ في محافظة معان عام ١٩٩٣. (١٤)

Text Stamp

بالنظر للإحصاءات السابقة نرى بوضوح مدى تركز العاملين في محافظة العاصمة على حساب المحافظات الأخرى، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة من أهمها: الهجرة من الريف إلى المدن نتيجة تركز المشروعات التنموية والخدمات الحكومية في محافظة العاصمة وحرمان مواطني المحافظات الاخرى من هذه المشروعات، مما أدى إلى شيوع الفقر والبطالة وتخلف القطاع الزراعي والتوجه نحو العاصمة (عمان) طلباً للأعمال الخدمية.

رابعاً: التأثير الكبير للعوامل الخارجية على سوق العمل، بحيث أدت موجة الهجرات لأبناء الضفة الغربية إلى الأردن إلى زيادة عرض العمل بشكل كبير مما أدى إلى حدوث البطالة عام ١٩٦٧، وكذلك الحال في هجرات عامي ١٩٤٨ و١٩٩١. وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع عائدات النفط في السبعينات وارتفاع الأجور وبخاصة في دول الخليج العربي أدى إلى موجة هجرة للعمالة الأردنية إلى الخليج مما أدى إلى نقص في عرض العمل لاسيما في التخصصات التي تحتاج إلى تعليم ومهارة عالية.

خامساً: تصدير العمالة واستيرادها في آن واحد وبمعدلات مرتفعة.

سادساً: عدم ثبات قيمة الأجور الفعلية وعدم وجود سياسة واضحة للأجور حيث ان ظروف الفقر والبطالة أدت بالعامل إلى النظر للأجر الاسمي وليس الحقيقي باعتباره مكافأةً لخدمة العمل التي يقدمها لصاحب العمل، ونرى ذلك بوضوح في القطاع الخاص الذي عمل على استغلال ظروف النكسات الاقتصادية وزيادة عرض العمل بدفع أجور منخفضة للعمالة الأردنية وبخاصة في ظل منافسة العمالة الوافدة. ويمكن توضيح ذلك عن طريق مقارنة معدلات التضخم مع معدلات زيادة أجور العاملين، وحتماً سنجد أن التضخم استهلك جزءاً كبيراً من دخل المواطن الحقيقي.

سابعاً: حجم القطاع العام كبير إذ أن نصف العاملين الأردنيين يستلمون رواتبهم وأجورهم من القطاع العام عام ١٩٨٩. (١٥: ١٠٥)

ثامناً: القطاع الخاص صغير ولا يؤدي دوره المطلوب، إذ يوظف القطاع الخاص حالياً حوالي ٥٠٪ من العاملين الأردنيين (١٩٩٤) بينما كان يوظف ٦٠٪ من العاملين الأردنيين عام ١٩٦٠. وكان يوظف ٥٦٪ عام ١٩٧٩، أي أن دوره في تناقص مستمر.

(١٥: ١٠٦)

Text Stamp

تاسعاً: اعطاء الاولوية لتوظيف رأس المال بدلاً من العمل:-

في العقدين الأخيرين تضاعف حجم العمالة مرتين بينما تضاعف رأس المال الثابت ثلاث مرات، نمو الإنتاجية كان قليلاً، ونمو الإنتاج كان يتحقق بسبب زيادة عوامل الإنتاج أكبر منه نتيجة زيادة الكفاءة الإنتاجية. (١٥: ١٠٦)

عاشراً: تنامي الهجرة الداخلية للقوى العاملة الأردنية:

يشترك الأردن مع كافة الدول النامية في ظاهرة تنامي الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بسبب سنوات القحط، ويرتبط بهذه الظاهرة تراجع دور القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني، وتناقص نسبة العاملين في القطاع الزراعي من مجمل القوى العاملة، وهذا يرتبط بالآثار التي يخلفها التقدم التكنولوجي على العمالة الزراعية والمرتبطة بإحلال الآلات بدلاً من العمال، وخير دليل على ذلك ما تدل عليه الإحصاءات من تناقص مساهمة قطاع الزراعة في استيعاب العمالة الأردني.

والجدول رقم (١٠) في الملحق الاحصائي يبين توزيع القوى العاملة الأردنية حسب النشاط الإقتصادي للفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٨.

وسوف نناقش الآن التوزيع القطاعي للقوى العاملة الأردنية.

(٣-٤) التوزيع القطاعي للقوى العاملة في الأردن:

يعكس حجم العمالة في قطاع معين الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته في مجمل الإقتصاد الوطني، واتجاهات الإستثمار نحو هذا القطاع.

إن توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية يلعب دوراً رئيساً في تحقيق الأمن الإقتصادي والإجتماعي، وبخاصة إذا ما تركز هذا التوزيع على قطاعات الإنتاج السلعية.

والجدول رقم (١١) في الملحق الاحصائي يبين التوزيع القطاعي للقوى العاملة الاردنية حسب النشاط الاقتصادي للفترة من (١٩٦٨ - ١٩٩٢)

يشير الجدول رقم (١١) إلى ارتفاع عدد العاملين الأردنيين من (٢٧٩٤٠٠) عامل عام ١٩٦٨ إلى ٦٠٠٠٠٠ عامل عام ١٩٩٢. ولكن ما الذي حدث لتوزيع القوى العاملة على النشاطات الاقتصادية الأردنية؟!

Text Stamp

إن المتتبع للجدول السابق يرى بوضوح الأمور التالية:

١. إن نسبة نمو العمالة الأردنية الزراعية سالبة. بحيث انخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي من ٦١٤٠٠ عامل عام ١٩٦٨ إلى (٤٤٤٠٠) عامل عام ١٩٩٢ على الرغم من تضاعف حجم القوى العاملة الأردنية، وكانت النتيجة انخفاض نسبة العاملين في قطاع الزراعة من مجمل العمالة الأردنية من ٢٢٪ عام ١٩٦٨ إلى ٧,٤٪ عام ١٩٩٢، كل ذلك أدى إلى هجرة القطاع الزراعي وهذا كان له اثرا سلبيا على الميزان التجاري الأردني وميزان المدفوعات، وساعد على ذلك اعتماد قطاع الصناعة على مدخلات زراعية.

٢. أما قطاع الخدمات الإجتماعية والدفاع والإدارة فقد نما هذا القطاع بشكل كبير ليصبح القطاع المهيمن على بقية القطاعات الإقتصادية، فقد ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من ١١٨٧٠٠ عامل عام ١٩٦٨ إلى ٢٩٢٢٠٠ عامل عام ١٩٩٢.

٣. ارتفاع عدد العاملين في قطاع التعدين والصناعة التحويلية من ٢٦٦٠٠ عامل عام ١٩٦٨ إلى ٦١٨٠٠ عامل عام ١٩٩٢. وهذا مفيد للإقتصاد الوطني لأنه قطاع سلعي، ولكن معدل نموه ليس بالمعدل المرغوب.

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن التوزيع القطاعي للقوى العاملة الأردنية يعاني من اختلال، بحيث ترتفع نسبة العاملين في القطاعات الخدمية لتصل إلى حوالي (٧١,٢٪) من حجم العمالة الكلية، مقابل (٢٨,٨٪) في قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة، الصناعة، الإنشاءات، الكهرباء والمياه) عام ١٩٩٢.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما هو أثر اختلال التوزيع القطاعي للقوى العاملة الأردنية لصالح القطاعات الخدمية على النمو الإقتصادي في الأردن؟؟

يمكن باختصار الإجابة عن هذا السؤال من خلال النقاط التالية والتي تعبر عن أثر هذا الإختلال على النمو الإقتصادي بشكل عام ونظري، كونه ليس جوهر الموضوع الذي نبحثه في هذا الفصل وسيتضح لنا هذا الأثر في نهاية الفصل الثالث حيث سنكون قد عرفنا الكثافة العمالية المناسبة وبكل قطاع.

١. إن تركز القوى العاملة في قطاعات الإقتصاد الخدمية يعني أن جزءاً كبيراً من حجم الإستثمار الوطني يذهب لهذه القطاعات، وبما أن البطالة المقنعة في الأردن تتزايد

Text Stamp

في القطاعات الخدمية، فإننا نكون قد حرمنا الإقتصاد الوطني من موارد مهمة كان يمكن لو استثمرت في قطاعات إنتاجية أن ترفع من وتائر النمو الإقتصادي.

٢. إن القطاعات الخدمية وبكافة الدول لها خاصية مهمة، وهي أنها تستخدم كثافة رأسمالية خلال العملية الإنتاجية (فمثلاً زيادة استخدام الأجهزة الالكترونية يقلل من استخدام العمل رغم أنه قد يحدث تزايد في الإنتاجية. وهذا في الأردن من شأنه أن يؤثر سلباً باتجاهين:

الاتجاه الأول يتبين لنا بوضوح من خلال معرفة العلاقة الوطيدة لقطاع الخدمات في الاقتصادات المتقدمة؛ إذ أن أغلب مدخلات القطاعات الخدمية هي مدخلات مستوردة، تستنزف عملات صعبة نحن بأمس الحاجة إليها. أما الاتجاه الثاني فهو التزايد الكبير بمعدلات البطالة: لأن أغلب القطاعات الخدمية تستخدم كثافة رأسمالية. وسنتطرق لاحقاً لأثر البطالة على الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد مؤشراً للنمو الإقتصادي.

٣. إن تطور القطاع الخدمي الأردني يؤدي إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن وخصوصاً إلى مدينتي عمان والزرقاء بحثاً عن فرص عمل خدمية مريحة، مما أدى إلى ازدحام سكاني كبير في هذه المدن، ونتج عن ذلك توجيه الجزء الأكبر من موارد التنمية الاقتصادية إلى تلك المدن، مما أشاع الفقر في الأرياف وتدهور القطاع الزراعي لاسيما في ظل تفاقم مشكلة المياه. كل ذلك نجم عنه تدهور في قطاع الصناعة الذي يستخدم المدخلات الزراعية في عملية الإنتاج، وبالتالي انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية في الناتج المحلي الإجمالي رغم أنها القطاعات التي تسرع العملية التنموية.

٤. يجدر بنا أن ننوه إلى أن تطور قطاع الخدمات قد يساهم إلى حد كبير في زيادة وتائر النمو الإقتصادي؛ إذ إن هذا القطاع يتميز بوجود أرباح كبيرة، ودرجة مخاطرة أقل مما يشجع من العملية الإستثمارية، وهذا يؤدي إلى القضاء على الإكتناز، وحرمان الاقتصاد الوطني من موارده المحدودة.

وفيما يلي عدد من السياسات التي ننصح باستخدامها لمعالجة مشكلة الإختلال في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية:

أ. وضع نظام ضريبي يحفز المستثمرين على التوجه لقطاعات الإنتاج السلعي مما يساهم في الحد من مشكلة البطالة المقنعة والتي غالباً ما تتفشى في القطاعات الخدمية.

Text Stamp

ب. اتباع سياسات تدعم التوجه إلى التعليم المهني، والذي يعد الأساس لقيام صناعات وطنية منافسة.

جـ. العمل على حل مشكلة المياه بإقامة السدود والآبار الارتوازية لتطوير قطاع الزراعة الذي يستخدم كمدخل في القطاع الصناعي.

د. ضرورة تنمية وتطوير الأرياف والحد من النزوح والهجرة نحو المناطق الحضرية وهذا يحتاج إلى خطط تنمية قطاعية، كالتي استخدمتها ايطاليا بهدف تنمية الجنوب الإيطالي المتخلف.

(٣-٥) البطالة في الأردن وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي.

تؤدي المنافسة في سوق العمل في النظام الرأسمالي إلى خلق التوازن بين الطلب على العمل وعرض العمل، بوجود أجر توازني معين. ولكن وبسبب عدم توفر المنافسة التامة بكافة شروطها، نجد أن أغلب أسواق العمل في الواقع العملي غير متوازنة فيما يتعلق بالعرض والطلب. ولما كان الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية، فمن الواجب أن يكون الطلب الكلي الفعال على مقدار يساهم في امتصاص عرض العمل الكلي دون حدوث بطالة.

لذلك تعرف البطالة بأنها زيادة عرض العمل على الطلب عليه خلال فترة زمنية معينة، وعند أجر معين. وسبب ذلك قصور في الطلب الكلي. (١٦: ١١٣-١١٤)

وباختصار، يمكن أن نبين مفهوم البطالة بأنها تحدث عند وجود عدد من الأشخاص البالغين والعاقلين، الباحثين عن عمل، ويرغبون في العمل عند مستوى أجور معين، ولكنهم لا يجدونه.

أنواع البطالة:

١. البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

تحدث عندما يقوم العمال الذين تركوا العمل اختيارياً بالبحث عن عمل آخر. وتكمن أسبابها في الأجور المنخفضة، أو موقع العمل وبعده عن السكن أو ظروف أخرى محيطة بالعمل سواء كانت صحية أو ظروف السلامة العامة وغيرها... .

وهذا النوع من البطالة قد يحدث بسبب دخول عاملين جدد الى السوق .

Text Stamp

٢. البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

تحدث في أوقات معينة من السنة وبخاصة بسبب ظروف الطقس والشتاء، ويتأثر بها عمال الزراعة بشكل رئيسي.

٣. البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

وتحدث في أثناء فترة الكساد الاقتصادي بحيث يقل الطلب على العمل بسبب انخفاض الطلب الكلي.

٤. البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

وتحدث عندما تكون فرص العمل المتوافرة في سوق العمل لا تلائم الخبرات والكفاءات الموجودة. وهذا النوع من البطالة هو المتوفر بكثرة في الأردن.

أسباب البطالة في الأردن:

يمكن تلخيص أسباب البطالة في سوق العمل الأردني فيما يلي:

أولاً: أسباب داخلية:

١. لعب تباطؤ النمو الاقتصادي دوراً كبيراً في تعميق مشكلة البطالة في سوق العمل الأردني، وبخاصة في عقد الثمانينات إذ أدى انخفاض الطلب على الإنتاج المحلي إلى انخفاض الطلب على العمل.

٢. معدل النمو السكاني المرتفع أدى إلى زيادة عرض العمل بشكل كبير لاسيما بوجود الهجرات المتلاحقة التي شهدها الأردن أعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٩١.

٣. لقد أدى انخفاض حجم التكوين الرأسمالي إلى انخفاض الطلب على العمل، وبخاصة في بعض السنوات التي كان معدل نمو التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت فيها سالباً.

والجدول رقم (١٢) في الملحق يبين التكوين الرأسمالي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدلات النمو فيه للأعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٤

٤. دخول المرأة إلى سوق العمل الأردني رغم انخفاض نسبة مشاركتها إلا أنها ساهمت في زيادة عرض العمل دون وجود طلب مقابل.

Text Stamp

٥. عدم ملاءمة مخرجات النظام التعليمي الأردني مع متطلبات سوق العمل، مما أدى إلى حدوث بطالة هيكلية.

٦. اتباع المنتجين لطرق انتاج ذات كثافة رأسمالية لأنها الأكثر ربحاً.

٧. الإنخفاض المستمر في انتاجية العامل الأردني مما أدى إلى انخفاض الطلب على القوى العاملة الأردنية وانخفاض الأجور. وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تقول: إن المنتج يبقى يوظف العمال حتى تتساوى الإنتاجية الحدية مع الأجور.

والجدول رقم (١٣) في الملحق يبين إنتاجية العامل الأردني في مختلف القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (٧٩ -١٩٨٨) وحسب النشاطات الإقتصادية.

ثانياً: أسباب خارجية:

١. لعبت العمالة الوافدة دوراً كبيراً في تعميق مشكلة البطالة عن طريق منافستها المستمرة للعمالة المحلية. وبخاصة إذا ما عرفنا أن العمالة الوافدة ترضى بأجور منخفضة لأنها عندما تحولها للخارج تصبح أجوراً مرتفعة بسبب اختلاف سعر الصرف، وتقبل بشروط عمل اقل .

٢. لعب الركود الاقتصادي العالمي دوراً مهماً ومؤثراً على الإقتصاد الأردني، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج، وبالتالي انخفاض الطلب على الأيدي العاملة.

٣. عودة الأردنيين العاملين في الخارج إلى أرض الوطن بسبب أزمة الخليج عام ١٩٩١، مما أدى إلى زيادة عرض العمل.

٤. انخفاض حجم المساعدات العربية والدولية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، مما أدى إلى انخفاض حجم الإستثمارات وبالتالي حدوث البطالة.

وفي ضوء استعراض أسباب البطالة يتوجب علينا أن نبين الحجم الكلي للبطالة في سوق العمل الأردني، حتى يتبين لنا عمق المشكلة التي نواجهها.

توضح بيانات مسح العمالة والبطالة والدخل لعام ١٩٩٣، أن معدل البطالة قد بلغ ١٨,٨٪ في نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٣. وقد أصابت البطالة سكان المناطق المختلفة باختلاف مستوياتهم العمرية والتعليمية، إلا أن أكثر الفئات تأثراً بها هم الشباب دون سن التاسعة والعشرين (٧٤,٦٪ من المتعطلين)، ومن ذوي المستويات التعليمية دون الثانوية العامة (٤٧,٥٪ من مجموع المتعطلين).

Text Stamp

ويلاحظ منذ عام ١٩٨٧ أن نسبة المتعطلين بدأت تتزايد بين المتعلمين لاسيما خريجي كليات المجتمع، والتي تشكل ٢٤,٧٪ من مجموع المتعطلين لعام ١٩٩٣، وبخاصة الإناث خريجات كليات المجتمع اللاتي يشكلن ٥٦,٥٪ من مجموع النساء المتعطلات حسب بيانات ١٩٩٣. (٦: ٢٠١)

والجدول رقم (١٤) في الملحق الاحصائي يبين أعداد العاطلين عن العمل ومعدلات البطالة في سوق العمل الأردني للفترة (١٩٧١ - ١٩٩٢).

إن المتتبع لحجم البطالة في الأردن وتطور معدلاتها، يرى مقدار الخسارة الكبيرة التي تعود على الاقتصاد الوطني نتيجة عدم استغلال موارده البشرية بشكل كامل وبخاصة في ظل ندرة الموارد الطبيعية والمالية. وانطلاقاً من هذه الأهمية فإننا سوف نحاول فيما يلي قياس أثر البطالة في الناتج المحلي الإجمالي:

من المعروف أن للبطالة أثراً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي، يتبين لنا من خلال العلاقة العكسية التي تربط البطالة بالناتج المحلي الإجمالي. فقد جرت العادة على اعتبار معدل نمو الناتج المحلي كمتغير مؤثر في البطالة، ولكن الآن سوف نعمل العكس. سوف نرى أثر البطالة على الناتج (باعتبار وجود علاقة تبادلية بينهما).

وفي الجدول رقم (١٥) في الملحق الاحصائي سوف نتوصل إلى مقدار الخسارة في الناتج نتيجة وجود البطالة عن طريق ايجاد GDP الحقيقي وتقسيمه على عدد العاملين، ثم استخراج متوسط الإنتاجية للفرد الواحد. وبناءً عليها سوف نجد مقدار ما ستنتجه الأعداد العاطلة عن العمل فيما لو عملت عن طريق ضرب متوسط الإنتاجية في عدد العاطلين عن العمل. أي باختصار تكلفة الفرصة البديلة فيما لو عمل العاطلون عن العمل، أي بمعنى آخر سوف نجد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل (في ظل العمالة الكاملة).

طبقاً لذلك، سوف نفترض أن توظيف العمال الجدد لن يؤثر على الإنتاجية الحدية كون هذا الموضوع ليس جوهر الدراسة التي سنقوم بها في هذا البحث.

والجدول رقم (١٥) في الملحق الاحصائي يبين المتغيرات الاقتصادية المذكورة للفترة من ٨٠ - ١٩٩٢م.

Text Stamp

ملاحظات على الجدول رقم (١٥):

(١) تم حساب متوسط الإنتاجية حسب القانون التالي:

الناتج المحلي الإجمالي ÷ عدد العاملين.

(٢) تم حساب مقدار الخسارة الناتجة عن وجود البطالة حسب القانون التالي:

متوسط الإنتاجية × عدد العاطلين عن العمل.

(٣) تم حساب GDP المحتمل حسب القانون التالي:

GDP الحقيقي الفعلي + مقدار الخسارة الناتجة عن وجود البطالة.

(٤) إن المتتبع للجدول السابق يرى بوضوح ما يترتب على وجود أعداد كبيرة من المواطنين العاطلين عن العمل من انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

فخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ مبلغ مقدار ما خسره الاقتصاد الأردني نتيجة وجود البطالة حوالي ٣١٧٠,٦٦٤ مليون دينار. وهي كمية تفوق الناتج المحلي الإجمالي الأردني خلال أية سنة من سنوات الدراسة فقد بلغت نسبة الخسارة الى الناتج اقصاها عام ١٩٩١ اذ بلغت حوالي ٢١ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي كما هو مبين في الجدول السابق.

(٥) إن المتتبع للجدول السابق يرى بوضوح أن متوسط إنتاجية العامل الأردني قد تكون مرتفعة نسبياً، وهذا يعزى إلى عدم وجود إحصاءات عن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من جهة، وإعداد العاملين وأعداد العاطلين من جهة أخرى.

(٦) وفيما لو اخذنا معدل البطالة الطبيعي بعين الاعتبار وهو يساوي ٤٪فأن مقدار خسارة الناتج خلال تلك الفترة قد بلغت حوالي ٨, ٣٠٤٣ مليون دينار اي بمعدل خسارة سنوية مقدارها ١, ٢٣٤ مليون دينار سنويا .

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الخسارة الاقتصادية نتيجة وجود البطالة حجمها كبير، وهذا يتطلب وضع خطط واستراتيجيات وسياسات تنموية تؤدي إلى تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد بصرف النظر عن حجمها.

Text Stamp

(٦) فيما يتعلق بالناتج المحلي الحقيقي المحتمل، فإن مفهومه يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد. أي أن كل المنشآت تعمل بكافة طاقتها الإنتاجية والإستيعابية ولكن هذا لا يتوفر في المنشآت الأردنية. فعدد كبير منها يمكن له أن يعمل مدة (٢٤) ساعة في اليوم ولكنه في الواقع لا يعمل سوى ربع أو نصف الوقت المتاح، والذي يمكن من خلاله القيام بالعملية الإنتاجية.

(٧) هناك انتقاد يوجه للطريقة المتبعة في حساب مقدار الإنتاجية المتوسطة للعامل، تتضمن ان الناتج المحلي الإجمالي لا يستخدم مدخل العمل فقط، بل يساهم رأس المال والتكنولوجيا وبشكل ملموس في العملية الإنتاجية. ولكن بشكل عام، فإن الطريقة السابقة تعد مؤشراً مقبولاً لحساب الإنتاجية المتوسطة وبخاصة أن اهتمامنا هنا ينصب على توضيح مقدار الخسارة الاقتصادية الناتجة عن البطالة. وبالتالي يمكن أن نتوصل من خلالها إلى وجود هدر في الموارد البشرية. أي نوضح مشكلة تحتاج إلى حل، وهذا ما سنحاول معالجته في الفصول القادمة من هذا البحث.

الآن وبعد أن تبين لنا أهمية القوى العاملة في النمو الاقتصادي في الأردن سوف نعكف في الفصل القادم على تحليل الدور الذي تلعبه هذه العمالة في الإقتصاد الأردني وبشكل تطبيقي.

الفصل الرابع

قياس دور القوى العاملة في النمو الاقتصادي في الأردن

Text Stamp

الفصل الرابع

قياس دور القوى العاملة في النمو الاقتصادي في الأردن

(٤-١) مقدمـــة

يتوقع ان يلعب العمل دوراً كبيراً في تحقيق مستوى النمو الاقتصادي المرغوب فيه في الأردن، لا سيما في ظل افتقار الأردن للموارد المالية والطبيعية، لذلك كان لا بد من الاهتمام بالإنسان الأردني لتهيئته للقيام بدوره في تنمية الوطن وزيادة مستوى معيشة مواطنيه، "من هنا، وإنطلاقاً من أهمية زيادة إنتاجية العمل في تحقيق مستوى النمو الاقتصادي الأفضل فقد اتجهت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية لزيادة الإستثمار في راس المال البشري (التعليم والتدريب والصحة) من أجل تحقيق زيادات مستمرة في إنتاجية العامل الأردني والتي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة متوسط الدخل الفردي (نصيب العامل من الناتج الكلي) وارتفاع الأجورمما يؤدي الى تحسن مستوى الرفاه الاقتصادي فيزيد الاستهلاك والادخار.

وهكذا، تتكرر العملية، فزيادة الاستثمار تزيد الإنتاجية، والإنتاج والأجور وتتحقق التنمية الاقتصادية. وفي هذا الفصل، سوف نقدم تحليلاً مفصلاً لدور القوى العاملة الأردنية والوافدة في تحقيق الأهداف التنموية المستهدفة والتي تعتمد بشكل رئيس على الإنتاجية.

فعنصر العمل يلعب دوراً مزدوجاً في تحقيق التنمية، فهو في البداية الوسيلة المستخدمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه فإن رفاه الإنسان هو الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية.

ويتبين هذا الدور التنموي المهم للعمل من خلال مناقشة الأمور التالية:

Text Stamp

(٤-٢) إنتاجية العمل في الاقتصاد الأردني وتطور الأجور:

لعل من نافلة القول أن الإنتاجية وتنميتها تعتبر عصب التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي دولة. فدرجة تقدم أي دولة تعتمد على مقدار ناتجها القومي الذي يعتمد بشكل رئيسي على إنتاجية عوامل الإنتاج وكميتها.

من هنا، تأتي أهمية الإنتاجية وزيادة معدلات نموها، باعتبار أن زيادة إنتاجية الفرد وتحسينها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي وهذا بدوره يحسن مستوى معيشة المواطن فيتحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الغاية الرئيسية التي أنشئت الدولة من أجلها.

وفي هذه الدراسة، سوف نقدم شرحاً مفصلاً للإنتاجية بحيث سنناقش مفهومها، طرق قياسها، العوامل التي تعتمد عليها (معوقاتها، سبل زيادتها) ومن ثم تطبيقها على الاقتصاد الأردني.

(٤-٢-أ) مفهوم الإنتاجية Productivity

إن محاولة تعريف مصطلح الإنتاجية يقودنا بالضرورة إلى السؤال التالي: هل هناك مفهوم واحد للإنتاجية؟ وإذا لم تكن إجابتنا بنعم، فما هي مفاهيم الإنتاجية وتعريفاتها المختلفة؟

في الواقع لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد للإنتاجية، أو لم تتوحد عناصر التعريف في المفاهيم المختلفة. وفيما يلي نذكر عدداً من المفاهيم الإقتصادية للإنتاجية:

١. يعرف المجلس الاقتصادي الأوروبي الإنتاجية الكلية بأنها العلاقة بين الإنتاج الإجمالي وبين مجموع وحدات العمل الأولية ورأس المال. وبكلمات أخرى: نسبة الإنتاج الإجمالي إلى عناصر الإنتاج (١٧: ١٠٥).

٢. الإنتاجية: هي مقياس مدى النجاح في تجميع الموارد في المنظمات واستخدامها لتحقيق مجموعة نتائج والوصول إلى أعلى مستويات الأداء بأقل التكاليف في الموارد(١٨: ٢٥).

٣. هناك من يعرف الإنتاجية بأنها الجمع بين الفاعلية والكفاءة، والفاعلية في هذا التعريف ترتبط بالأداء، بينما ترتبط الكفاءة باستخدام الموارد.(١٨ : ٢٦).

Text Stamp

٤. مفهوم الإنتاجية يشمل العناصر التالية: الربحية، الفعالية، الكفاءة، القيمة ، الكمية، الابتكار ونوعية حياة العمل (١٩ : ١).

إضافة إلى ذلك هناك الكثير من التعاريف لمفهوم الإنتاجية، ولكن ما نود أن نؤكد عليه هو أن الإنتاجية حسب المفاهيم السابقة كانت على المستوى الكلي، ولكن الإنتاجية تعبر عن نسبة الناتج الإجمالي إلى العناصر الداخلة بتكوينه؛ ولأن عناصر الإنتاج متعددة، ظهرت تعاريف جزئية للإنتاجية تختص بعامل إنتاجي محدد مثل: إنتاجية الأرض، إنتاجية راس المال وإنتاجية العمل. وسوف نركز في هذه الدراسة على إنتاجية العمل باعتبارها العنصر الأهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن في ظل ندرة الموارد المالية والطبيعية.

(٤-٢-ب) العوامل المؤثرة على الإنتاجية في الأردن

انطلاقاً من الدور الكبير الذي تلعبه الإنتاجية في زيادة وتأثر النمو الاقتصادي في الأردن، نذكر فيما يلي بعض الغوامل المؤثرة في الانتاجية لزيادة الإنتاجية الكلية ونموها بشكل سليم ومرغوب، وأهم هذه العوامل تتعلق فيما يلي:

أولاً: العوامل الاقتصادية

١. إن من أهم أسباب انخفاض الإنتاجية ومعوقات تحسينها في الاقتصاد الأردني وجود البطالة المقنعة، وبخاصة في القطاع الحكومي، بحيث ينتج عن هذه المشكلة تناقص في الناتج وفي ظل ارتفاع عدد العمال تقل القيمة المضافة للعامل الواحد.

٢. عدم وجود سياسة واضحة لتوصيف وتصنيف الوظائف وبخاصة في المهن اليدوية، بحيث لم يتطرق قانون العمل الأردني إلى جوهر توفير نظام لتصنيف الأعمال، وكثيراً ما نجد أن العامل يقوم بأكثر من عمل في الوقت نفسه وهذا من شأنه تخفيض درجة اتقان العامل لعمله مما يحول دون ظهور الأبداع والاختراع وبالتالي تنخفض الإنتاجية، فكثير من العاملين لا يعرفون على وجه الدقة ماذا يعملون؛ وما هي مسؤولياتهم وواجباتهم وحدود اختصاصاتهم.

٣. عدم الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية لأن أكثر المنشآت تعمل لفترة واحدة ولا تستغل إمكاناتها ومواردها الاستغلال الأمثل.

Text Stamp

٤. طبيعة المواد الخام المستخدمة في العملية الإنتاجية إذ يفضل المنتج المحلي المواد الخام رخيصة الثمن ذات الجودة المتدنية، مما يحول دون زيادة الناتج الكلي وبالتالي انخفاض متوسط إنتاجية الفرد.

٥. يؤدي حجم التكوين الرأسمالي إلى زيادة الناتج المحلي (عن طريق زيادة الإنتاجية). وفي الأردن رأينا سابقاً أن التكوين الرأسمالي وفي بعض السنوات كان ينمو بمعدلات سالبة.

٦. تغير هيكل الإنتاج ودرجة تكامله وتحسن طرقه، والتخصص في نوع معين منه.(٢٠ : ٢١١).

٧. انخفاض مستوى الأجور وفقدان نظام للحوافز الاقتصادية والتي تشجع العمال على زيادة الإنتاج، فقد أدى انخفاض الأجور في الأردن ومعدلات النمو فيها مقارنة بمعدلات نمو الأسعار إلى تخفيض مستمر في مستوى معيشة المواطن وتدهور وضعه الاقتصادي والاجتماعي والصحي والذهني وبالتالي انخفاض إنتاجيته.

٨. أدى الحجم الكبير للعمالة الوافدة الموجودة في الأردن ذات الإنتاجية المنخفضة والتي تحل محل العمالة المحلية إلى انخفاض الإنتاج الكلي من السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الإنتاجية المتوسطة للعامل.

ففي دراسة قام بها الدكتور حسين طلافحة حول دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٦ وصل إلى النتيجة التالية:

إن إنتاجية العمالة الأردنية تفوق إنتاجية العمالة الوافدة بشكل واضح، وهذا يعني أن عملية إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة – إن حدثت – سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. فقد اتضح مثلاً أن تحويل دينار واحد من العمالة الوافدة إلى العمالة الأردنية عام ١٩٨٦ يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ٠,٦٨ دينار، إضافة إلى تخفيض معدل البطالة (٢١ :٦٧)،وقد يكون السبب الرئيسي في ارتفاع انتاجية العامل الاردني مقارنة بالوافد فارق المستوى التعليمي وطبيعة العمل الذي يمارسهكل منهم واختلاف طبيعة القطاعات الاقتصادية التي يعمل بها الطرفان.

Text Stamp

ثانياً: العوامل الاجتماعية

١. انخفاض مستوى التدريب المهني والثقافي.

٢. تدهور النظام التعليمي المدرسي والذي يرسخ في ذهن الطالب عقلية الحفظ والبصم دون إتاحة المجال أمام الطالب لاستخدام عقله والابداع، وهذا ينعكس عليه عند دخوله لسوق العمل

٣. التنشأة الاجتماعية والإعداد غير المناسب للفرد بحيث يجب أن نركز على ترسيخ العقلية المؤسسية القائمة على احترام القانون الأمر الذي ينعكس على الوضع النفسي والثقافي للفرد فتزيد إنتاجيته.

٤. معدل دوران العمل. وهذا في الاقتصاد الأردني مرتفع لا سيما في ظل توافر العمالة الوافدة وعدم وجود نظام لتصنيف الأعمال، مما يؤدي إلى انخفاض اتقان العملية الإنتاجية من قبل العامل فتقل إنتاجيته.

ثالثاً: العوامل البيئية: كالسلامة العامة، والتلوث وغيرها.

رابعاً: عوامل تكنولوجية مثل: انخفاض الإنفاق على البحث العالمي، استخدام الآلات الحديثة، استخدام نسب مزج مثلى وطريقة إنتاج مثالية.

(٤-٢-جـ) قياس الإنتاجية في الاقتصاد الأردني:

من المعروف أنه يمكن قياس الإنتاجية بأكثر من طريقة سواء بشكل جزئي، أي من خلال علاقة كمية الإنتاج بكمية عنصر واحد من عناصر الإنتاج كالعمل أو رأس المال المستخدمة في العملية الإنتاجية، أو قياسها بطريقة كلية من خلال علاقة كمية الإنتاج بكميات جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها.

ولكننا في هذه الدراسة سوف نركز على مقاييس الإنتاجية على المستوى الجزئي، إذ سنحاول قياس إنتاجية عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية كلاً على حده، مع التركيز على إنتاجية العمل.

Text Stamp

وفيما يلي المقاييس الإنتاجية التي سنستخرجها في هذه الدراسة:

أولاً: الانتاجية المتوسطة للعمل:

ويتم حسابها بقسمة القيمة المضافة بكل قطاع اقتصادي على عدد العاملين المستخدمين في هذا القطاع. حسب المعادلة التالية:

$$ApL_n = \frac{GDPn}{L}$$

حيث ApL: الإنتاجية المتوسطة للعامل

GDP: الإنتاج في كل قطاع

L: عدد العمال

n: القطاع الاقتصادي

والجدول رقم (١٦) في الملحق الاحصائي يبين الإنتاجية المتوسطة للعمل وفي مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢.

إن المتتبع للجدول رقم (١٦) يرى بوضوح الملاحظات التالية:

١. إرتفاع مستوى الإنتاجية الكلية للفرد من ٢٦٥٢ ديناراً عام ١٩٨٠ إلى ٥٣١٦ ديناراً عام ١٩٩٢. وقد يكون سبب ذلك زيادة التراكم الرأسمالي والمستوى التعليمي والتدريبي ورغم أنه لا يمكن الحكم على هذه الزيادة بشكل مطلق كوننا استخدمنا الناتج بالأسعار الجارية فلم يؤخذ بالاعتبار ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٢. نلاحظ من الجدول أن أقل القطاعات الانتاجية حظاً في الإنتاجية هي قطاعات الخدمات الاجتماعية والدفاع والإدارة، وقد يكون السبب أن هذا القطاع يضم النشاط الحكومي الذي لا يهدف للربح وهو يتميز بوجود بطالة مقنعة وانخفاض كفاءة إدارة المشروعات الحكومية ، اضافة الى ذلك فأن معظم انتاج هذا القطاع لا يتم تسعيره كما هو الامر في القطاع الخاص .

٣. إن معدل نمو قطاع النقل والتخزين يجب الاهتمام به ومحاولة زيادة وتأثره التنموية وبخاصة في ظل مرحلة السلام الحالية، إذ إن قطاع النقل يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في رفد الاقتصاد الأردني بالعملات الصعبة والتخفيض من البطالة.

Text Stamp

٤. إن مقارنة معدل نمو انتاجية القطاعات الإقتصادية المختلفة يعتبر مؤشراً اقتصادياً مهماً للتخطيط الاقتصادي، بحيث يبين لنا التركيب الهيكلي للاقتصاد الأردني. ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (١٧) في الملحق والذي يبين معدلات نمو انتاجية القطاعات الاقتصادية للفترة (١٩٨٠-١٩٩٢).

ونلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن إنتاجية العامل في قطاع الزراعة مثلاً هي الأكثر نمواً خلال فترة الدراسة، قد يكون هذا مؤشراً إيجابياً على نجاح عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني لصالح القطاعات السلعية.

٥. يلاحظ أن قطاع الخدمات المالية يحتل المكانة الأولى من حيث ارتفاع مستوى الإنتاجية لعنصر العمل وهذا عائد لأسباب كثيرة من أهمها:

أ. كثافة رأس المال المستخدم في هذا القطاع.

ب. إن هذا القطاع يتميز بوجود العمالة الماهرة من حيث التدريب والتعليم.

جـ. إرتباط هذا القطاع بالعالم الخارجي.

٦. يلاحظ أن انتاجية قطاع الإنشاءات منخفضة نسبياً وذلك للأسباب التالية:

١. استخدام أساليب تقليدية بدائية في أحيان كثيرة في هذا القطاع وانخفاض جودة الآلات الرأسمالية.

٢. إن وجود العمالة الوافدة بكثافة في هذا القطاع سوف يدعم وجهة النظر السابقة والمتعلقة بانخفاض إنتاجية العامل الوافد مقارنة بالعامل المحلي، مما ساهم في انخفاض الإنتاجية الكلية للاقتصاد.

٧. بلغت نسبة إنتاجية العامل في قطاع الخدمات المالية إلى متوسط إنتاجية العامل في الاقتصاد الوطني ككل عام ١٩٩٢ حوالي (٥١١٪). ويليه في الأهمية قطاع الصناعة التحويلية والتعدين إذ بلغت حوالي (٢٠٨٪).

ويحتل قطاع الكهرباء والمياه المركز الثالث ثم النقل والتخزين، يليه القطاع الزراعي ثم التجارة فالإنشاءات وأخيراً قطاع الخدمات الاجتماعية والدفاع والأدارة.

وهنا يجدر بنا أن نبين نقطة مهمة متعلقة بالقطاع الصناعي الذي يحتل مركزاً متقدماً من حيث نسبة انتاجية العامل في إلى متوسط الإنتاجية الكلية للاقتصاد فإن ذلك

Text Stamp

يعود لعامل اقتصادي مهم وهو توسع القاعدة الإنتاجية فيه وبخاصة الفوسفات والبوتاس والأسمنت وزيادة الكميات المصدرة منها.

ثانياً: إنتاجية الدينار من الأجور والرواتب:

ويتم احتسابها بقسمة القيمة المضافة على قيمة الأجور والرواتب والتي ستعبر عنها في هذه الدراسة بعوائد العاملين*، وفقاً للمعادلة التالية:

$$pw = \frac{y}{w}$$

حيث y: GDP (القيمة المضافة)

w: قيمة الأجور والرواتب

pw: إنتاجية الدينار من الأجور

والجدول رقم (١٨) في الملحق الاحصائي يبين إنتاجية الدينار من الأجور والرواتب للأعوام (١٩٨٠-١٩٩٢) وبالأسعار الجارية وحسب القطاعات الاقتصادية.

إن المتتبع للجدول رقم (١٨) والمتعلق بإنتاجية الدينار الأردني من الأجور والرواتب يرى بوضوح الأمور التالية:

١. إن إنتاجية الدينار من الأجور والرواتب حسب القطاعات الاقتصادية تتفاوت بشكل كبير، ومثال ذلك قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة والدفاع وقطاع الخدمات المالية فقد بلغت انتاجية الدينار من الأجور في قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة عام ١٩٨٠ حوالي ١،٠٩ دينار تشكل حوالي ٤٢٪ من متوسط انتاجية الدينار من الأجور على مستوى الاقتصاد القومي، مقارنة بـ١١,٤١ في قطاع الخدمات المالية والتي تشكل ٤٤٤٪ من متوسط انتاجية الدينار من الأجور على مستوى الاقتصاد القومي مما يستدعي إعادة النظر في سياسة الرواتب والأجور في كل من القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد تغير الوضع عام ١٩٩٢ بحيث أصبحت إنتاجية الدينار من الأجور في القطاع الأول

---

* يجدر بنا قبل ذلك أن نبين أنه قد تم استخدام عوائد العاملين باعتبارها الممثل للأجور والرواتب رغم وجود بعض المحاذير من استخدامها لأنها تضم أموراً أخرى مثل الرواتب المدفوعة نقداً بما في ذلك المكافآت وعلاوات غلاء المعيشة ومكافآت مجلس الإدارة مثل أي حسميات لضريبة الدخل أو أية ضرائب أخرى. وتضم كذلك الحسابات المدفوعة من قبل المنتجين لصالح عمالهم في الضمان الاجتماعي "وصناديق التقاعد الخاصة والعلاوات العائلية والتأمين ضد الحوادث على الحياة... ولكن بسبب نقص البيانات اعتمدنا على ما هو متوفر وأقرب للدقة.

Text Stamp

حوالي ١,١٣ دينار تشكل ٤٥٪ من الإنتاجية الكلية للدينار من الأجور والرواتب، بينما في القطاع الثاني بلغت الإنتاجية حوالي ٧,١٧ أي ما نسبته ٢٨٩٪ من الإنتاجية الكلية للدينار من الأجور.

٢. إن الزيادة الكبيرة في انتاجية الدينار من الأجور في قطاعات معينة كقطاع الخدمات المالية مثلاً يتطلب العمل على إعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية لتوزيعها بما يتوافق والمتطلبات العملية التنموية وحسب المهارة والكفاءة.

٣. من الملاحظ تأثر قطاع الإنشاءات وبشكل كبير في عام ١٩٩٢ بأزمة الخليج الثانية نتيجة لعودة جزء كبير من الأردنيين العاملين في الخارج إلى أرض الوطن بحيث وجهت أكبر استثماراتهم نحو هذا القطاع. مما أدى إلى إرتفاع انتاجية الدينار من الأجور إلى حوالي ١,٣٦. ورغم صغر حجم هذه الإنتاجية فإن معدل النمو فيها كان كبيراً بحيث وصل عام ١٩٩٢ إلى ١٨,٢٪. رغم كثافة العمالة الوافدة ذات الإنتاجية المنخفضة في هذا القطاع.

٤. إن من ايجابيات بيانات الجدول السابق أنها تبين ارتفاع إنتاجية الدينار من الأجور في قطاع الزراعة. وقد يعزى ذلك إلى عوامل عديدة من أهمها: تناقص أعداد العاملين في هذا القطاع مما أدى إلى تزايد الإنتاجية الحدية، إضافة إلى استخدام تكنولوجيا ورأس مال مكثف وبزيادة مستمرة في هذا القطاع.

وأخيراً، يجدر بنا أن نبين أن ارتفاع انتاجية الدينار من الأجور في القطاعات الخدمية بسبب زيادة الأجور والإنتاجية يؤدي في النهاية إلى تركز القوى العاملة في القطاعات الخدمية، وهذا يعمل في اتجاه معاكس لهدف التخطيط الإنمائي الذي يهدف لزيادة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي على حساب قطاع الخدمات ما يعزز تركز النشاط الإقتصادي الأردني بقطاع الخدمات.

ثالثاً: إنتاجية رأس المال

قبل أن نتعرض لقياس إنتاجية رأس المال في الإقتصاد الأردني يجب أن نبين أن لهذا المتغير دورا مهما في التنمية الاقتصادية، إذ إن انخفاض إنتاجيته الكلية يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما يحول دون تمويل المشروعات التنموية فتتعطل العملية التنموية.

Text Stamp

ويتم حساب انتاجية رأس المال عن طريق قسمة القيمة المضافة على حجم رأس المال خلال سنة معينة وفقاً للمعادلة التالية:

$$Apk = \frac{GDP}{K}$$

حيث Apk: الإنتاجية المتوسطة لرأس المال

GDP: حجم الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة المضافة.

K: حجم رأس المال

وقبل القيام بعملية الحساب نحتاج إلى بيانات حول حجم رأس المال التراكمي في الأردن. ولكن للأسف لا توجد إحصاءات حول هذا المتغير، إذ تقتصر النشرات الإحصائية على بيان التكوين الرأسمالي الثابت إضافة للاهتلاك، وللخروج من هذا المأزق سوف نحاول تقدير رأس المال التراكمي في الأردن باستخدام نسبة رأس المال: الناتج، أو ما يسمى (Incremental Capital-Output Ratio) (ICOR). ويتم حسابها بالطريقة التالية:

أولاً: يتم استخراج مجموع صافي التكوين الرأسمالي الثابت خلال فترة الدراسة، وذلك عن طريق طرح اهتلاك رأس المال من مجمل التكوين الرأسمالي الثابت.

ثانياً: قسمة مجموع صافي التكوين الرأسمالي الثابت على الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي لآخر سنة وأول سنة من سنوات الدراسة.

ثالثا: نحصل نتيجة القسمة السابقة على نسبة رأس المال – الناتج (ICOR) وبضربها في الناتج المحلي لأول سنة من سنوات الدراسة نحصل على راس المال في تلك السنة.

رابعاً: للحصول على رأس المال في السنوات التابعة (اللاحقة) يتم إضافة صافي التكوين الرأسمالي وفي كل سنة.

والجدول رقم (١٩) يبين كيفية حساب رأس المال في الأردن وتقديره على المستوى القطاعي خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢.

Text Stamp

وبعد أن تم تقدير حجم رأس المال في الأردن سوف نحاول قياس إنتاجية رأس المال في الأردن خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢).

وقد تم احتساب إنتاجية رأس المال في الأردن للفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)

ويمكن مشاهدة النتائج في الجدول رقم (٢٠) في الملحق الإحصائي وبالأسعار الجارية.

ومن الجدول رقم (٢٠) يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: إنتاجية رأس المال في عام ١٩٨٥ وفي جميع القطاعات الاقتصادية متساوية والسبب يعود لاستخدامنا طريقة ICOR لتقدير رأس المال وخرجنا بنسبة موحدة على مستوى الاقتصاد القومي طبقت على المستوى القطاعي.

• وقد استخدمت هذه الطريقة لجنة التنسيق والتعاون العالمي اليابانية، في دراستها حول التنمية الإقليمية في شمال الأردن، وقدرت هذه النسبة لشمال الأردن ٣,٠

مثال على كيفية تقدير راس المال:

١.على مستوى الاقتصاد القومي فإن مجموع صافي التكوين الرأسمالي الثابت للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٢ كما يلي:

١٧٨,٣ + ٢١٢,١ + ٢٤٥,٢ + ٢٩٢,٨ + ٣١٥,٩ + ٤٦٠,٦ + ٣٧٥,٣ + ٧٢٥,٤ = ٢٨٠٥,٦.

٢. نقسم المجموع على الفرق بين ناتج ١٩٩٢ و١٩٨٥ كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال - الناتج ICOR} = \frac{٢٨٠٥,٦}{١٨٨٢,٥-٣١٨٩,٣} = \frac{٢٨٠٥,٦}{١٣٠٦,٨} = ٢,١٤٦٩$$

أي أن كل دينار من القيمة المضافة (الإنتاج) يحتاج إلى ٢,١ دينار كرأسمال مستثمر في العملية الإنتاجية.

٣. نحصل على حجم رأس المال عام ١٩٨٥ بالطريقة التالية:

١٨٨٢,٥ × ٢,١٤ = ٤٠٢٨,٥٥

فرأس المال عام ١٩٨٦ = رأس المال عام ١٩٨٥ + صافي التكوين الرأسمالي الثابت عام ١٩٨٦

= ٢١٢,١ + ٤٠٢٨,٥٥

= ٤٢٤٠,٦٥

وهكذا نستمر على المستوى القطاعي فنحصل على الجدول رقم (١٩) في الملحق الاحصائي.

Text Stamp

ثانياً: إن قطاع الزراعة والقنص والغابات وقطاع الصناعة التحويلية تحتل المراكز الأولى من حيث ارتفاع مستوى انتاجية وحدة رأس المال، إذ بلغت عام ١٩٩٢ حوالي ١,٣١ و١,٥٥ للقطاعيين على التوالي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى ندرة رأس المال المستخدم في هذين القطاعين مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ونسبته للعمل المستخدم، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال.

ثالثاً: إن إنتاجية قطاع الخدمات المالية والذي شاهدناه سابقاً كانت الأعلى من بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. نلاحظ أن انتاجية رأس المال فيه في انخفاض مستمر، فقد بلغت عام ١٩٨٦ حوالي ٠,٤١٤ دينار وانخفضت عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٠٨ دينار. أي بمعدل نمو سالب قدره ٨,٢٪ سنوياً. والسبب هو ارتفاع حجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع وانخفاض نسبة العمل المستخدم.

رابعاً: يلاحظ أن قطاع الكهرباء والمياه هو القطاع الأقل انتاجية لرأس المال المستثمر فيه، ويعود السبب إلى أن مدخلات هذا القطاع مرتفعة الثمن. إضافة إلى المخزون الاستراتيجي الكبير وغير المستغل والذي يمتلكه هذا القطاع.

خامساً: يمكن أن نستنتج إن استثمار دينار واحد في قطاع الزراعة والقنص والغابات سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١,٣١) دينار عام ١٩٩٢، بينما لو استثمر بقطاع الصناعة التحويلية سيزيد الناتج بمقدار ١,٥٥ دينار، وفي قطاع الكهرباء والمياه حوالي (٠,٢٤١) دينار، وفي قطاع التجارة (١,٥١٢)، وفي قطاع الانشاءات (٠,٨٧٢) دينار، وفي قطاع النقل والتخزين حوالي ٠,٦١٧ دينار وفي قطاع الخدمات المالية حوالي (٠,٢٠٨) دينار، وفي قطاع الخدمات الاجتماعية والدفاع والإدارة حوالي (٠,٤٢٧) دينار، بينما على المستوى الاقتصادي الكلي سيزيد الناتج بمقدار (٠,٤٧٨) دينار.

سادساً: من المفضل زيادة الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي كونهما القطاعين الأكثر انتاجية على المستوى الاقتصادي الكلي، إذ إن زيادة رأس المال المستثمر في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية سيعملان على تسارع خطوات النمو الاقتصادي بحيث أن هذا الاستثمار يجب أن يستمر حتى تتساوى الإنتاجية المتوسطة لرأس المال في جميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي يتحقق التوازن الاقتصادي.

Text Stamp

وفي هذا السياق، يجب أن نشير إلى أن الاستثمار الأجنبي في الأردن لا يتركز في هذه القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، وهذا سوف يؤدي إلى هروب رأس المال للخارج بسبب انخفاض عوائده، ولذلك يجب العمل على تشجيع الاستثمار ودعمه في هذه القطاعات باتخاذ الطرق والإجراءات والقرارات الإدارية المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

(٤-٢-د) تطور الأجور في الاقتصاد الأردني

تعد أجور العمال في الأردن كغيره من دول العالم من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تحدد مستوى معيشة المواطن ورفاهه الاقتصادي والاجتماعي، وباعتبارها تشكل عنصراً اساسياً من مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، سنحاول في هذه الدراسة تحليل طبيعة الأجور وتطورها في الأردن وعلاقاتها بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة.

مفهوم الأجور:

وهناك العديد من المفاهيم الاقتصادية للأجور، بحيث تتفق جميعها في جوهر التعريف رغم اختلاف الشكل العام لها، فقد اعتبرها الاقتصاديون العائد لعنصر العمل. وحتى يكون المفهوم أكثر دقة وموضوعية نبين فيما يلي بعض التعريفات للأجور، وهي:

١. يعرف الأجر بأنه مقدار ما يدفع للعامل مقابل عمله، والأجر قد يكون مبلغاً من المال أو قد يكون عيناً أي كمية من السلع كما يحدث في بعض المناطق المتخلفة.

(١٠: ٢٢)

٢. يعرف الأجر على أنه ثمن أو قيمة العمل، وهو التزام يؤديه صاحب العمل إلى العامل. (٢٠ : ٢٦٤).

٣. في الأردن ونظراً لعدم توافر بيانات دقيقة حول الأجور فإننا سوف نستخدم مصطلح عوائد (تعويضات) العاملين بدلاً منها بحيث تعرف عوائد العاملين بأنها تشمل كافة المدفوعات من قبل المنتخبين المقيمين مما يلي:

١. الرواتب المدفوعة نقداً والتي تتألف من الرواتب إضافة للمكافآت وعلاوة غلاء المعيشة ومكافآت مجلس الإدارة وذلك قبل أي حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب أخرى.

Text Stamp

٢. المساهمات المدفوعة أو المحتسبة والمدفوعة من قبل المنتجين لصالح عمالهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة، والعلاوات العائلية والتأمين ضد الحوادث أو التأمينات على الحياة، أو ما شابه.(٢٣ : ٢٤).

أنواع الأجور:

(١) الأجر النقدي: وهو مبلغ من المال يحصل عليه العامل نتيجة لجهد مبذول ويختلف عن الأجر الحقيقي بعدم اعتبار المستوى العام للأسعار.

(٢) الأجر الزمني: وهو الذي يرتبط فيه مستوى الأجر بزمن العمل المبذول إذ إن نتائج العمل لا تؤخذ بالاعتبار مباشرة في شكل الأجر نفسه.(١٧: ٦٢)

(٣) الأجر بالقطعة: أي يرتبط الأجر بكمية الإنتاج.

(٤) الأجر الآجل: وهو ما يعطى للعامل بعد فترة زمنية معينة مثل مكافآة نهاية الخدمة.

(٥) الأجر المعيشي أو الاجتماعي: وهو الذي يراعي ظروف المواطنين الاقتصادية ويعطى على أساس اجتماعي. وقد يصلح تسميته بالحد الأدنى للأجور.

(٦) الأجر الدوري: وهو الذي يتكرر دوماً طبقاً لطريقة الصرف والتي قد تكون يومية أو أسبوعية أو شهرية (٢٢ : ١٢).

(٧) الأجر التوازني: وهو الذي تحدده قوى الطلب والعرض في السوق التنافسي.

(٨) أنواع أخرى للأجور مثل الأجر الإضافي، أجر الكفاف ..... الخ.

وبعد أن بينا مفهوم الأجور وأنواعها سوف نستعرض تطور هيكل الأجور في الأردن ومكوناته خلال فترة الدراسة

Text Stamp

مكونات الأجور في الاقتصاد الأردني:

يتكون الأجر في الأردن حسب تشريعات نظام الخدمة المدنية من مجموعة أجزاء نذكرها فيما يلي:

١. **الأجر الأساسي:** عرف نظام الخدمة المدنية الراتب الأساسي على أنه الراتب الذي يتقاضاه الموظف أو الراتب الذي يستحقه الموظف غير المصنف أو الموظف بعقد فيما لو عين بوظيفة مصنفة وفق أحكام نظام الخدمة المدنية أو أي تشريعات خاصة. (٢٠ : ٢٦٤).

٢. **العلاوات** ومن أهمها (علاوة غلاء المعيشة، علاوة الفنيين، علاوة الاختصاص، علاوة الشهادة والمؤهل العلمي، علاوة صعوبة العمل....) هذا ويجب أن نبين أنه لا يحصل كل موظف على جميع العلاوات السابقة.

إن الأجر كمتغير اقتصادي يؤثر وبفعالية على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطن يجب أن يدرس من ناحية حقيقية وليس كميته النقدية فقط، وذلك حتى نتمكن من معرفة التطور التاريخي للأجور ومدى تحسنها أو انخفاضها كقيمة حقيقية. لذلك، سوف نحاول دراسة طبيعة العامل الأردني وهل يخدع نقدياً أم لا، مع اعتبار عوامل أخرى سترد لاحقاً في هذا الفصل من شأنها جعل عدالة المنافسة في سوق العمل الأردني غير واقعية مما يجبر العامل على القبول بخداع المنتج النقدي به. والجدول رقم (٢١) في الملحق الاحصائي يبين الأجر الإسمي والحقيقي للفرد خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢.

بناءً على الجدول رقم (٢١) يمكن بذيان تطور الأجور الإسمية والحقيقية للعامل الأردني من خلال الشكل التالي:

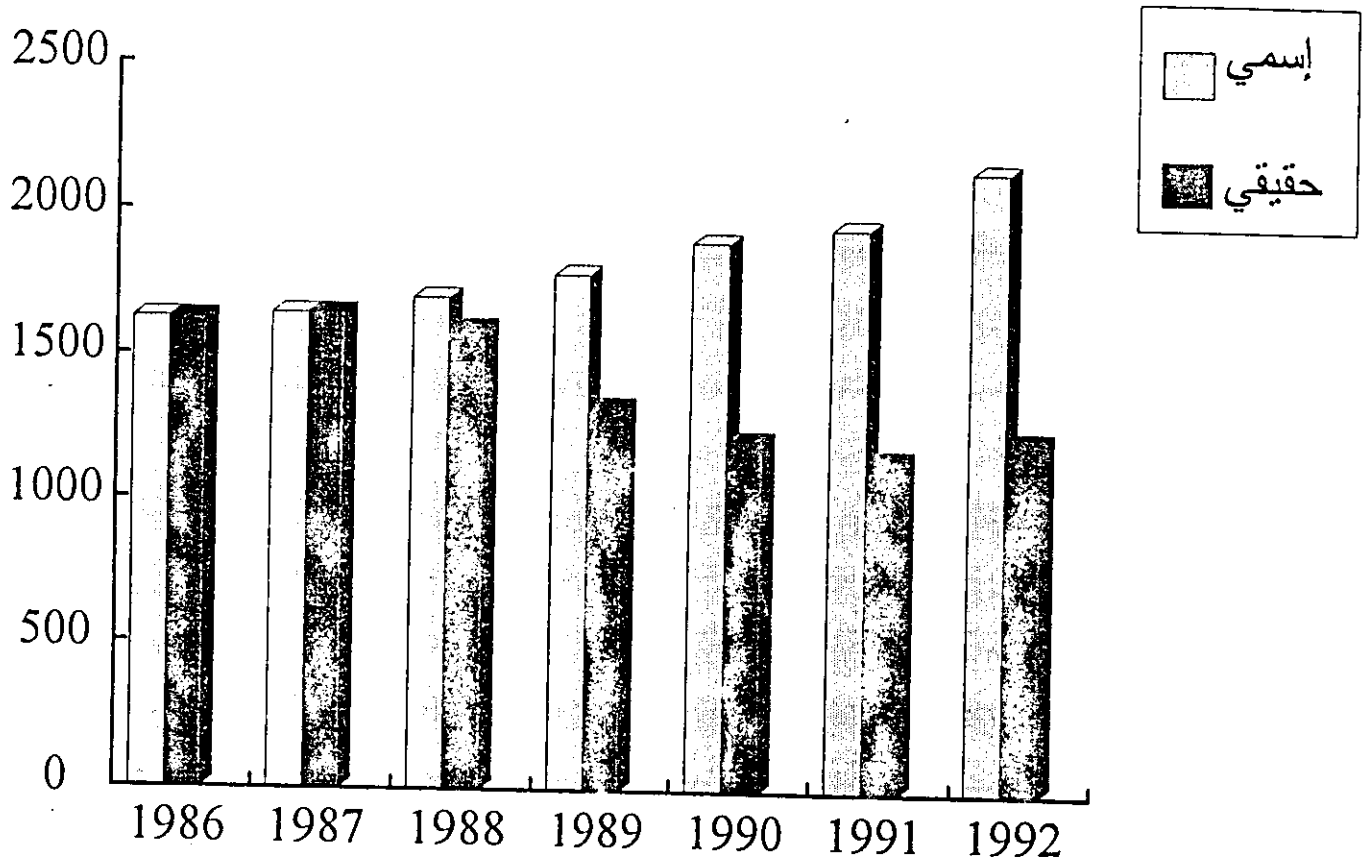

شكل رقم (٢) يبين الدخل الفردي السنوي الحقيقي والإسمي خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٢).

Text Stamp

Text Stamp

إن المتتبع للشكل السابق يرى بوضوح الانخفاض المستمر في مستوى الأجور الحقيقية للمواطن مما أثر سلباً على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وخلق مشكلات إقتصادية سياسية وإجتماعية مزمنة كالفقر، والبطالة، الإحباط الاجتماعي والنفسي، عدم استقرار سياسي ومشكلات أخرى أدت إلى إعاقة عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

إن انخفاض الأجور الحقيقية ليست المشكلة الوحيدة التي يعاني منها سوق العمل الأردني والمرتبطة بموضوع عوائد عنصر العمل الإنتاجي، فهناك مشكلة أخرى تزيد من تعقيدات هذا السوق، وهي عدم العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين.

ولا تكاد دولة في العالم تخلو من مشكلة توزيع الدخل بين الشرائح المختلفة للسكان، ويعتبر الأردن من الدول التي تعاني من هذه المشكلة بشكل واضح، فمثلاً نجد في الأردن أن الطبقات ذات الدخل الأعلى تستحوذ على نسبة كبيرة من الدخل تفوق كثيراً حجمها السكاني النسبي؛ فالشريحة الثرية جداً في المجتمع (أعلى ١٠٪) يحصلون على حوالي ثلث الدخل الوطني الاجمالي بمعنى أن كل فرد من هذه الشريحة يحصل على أكثر من ثلاثة أضعاف متوسط دخل الفرد في المجتمع الأردني عموماً أما أكثر ٢٠٪ ثراءً في المجتمع الأردني فيحصلون على حوالي ٤٨٪ من إجمالي الدخل عام ١٩٩١(٦ : ١٠).

وقد تأثرت الأجور في الاقتصاد الأردني وبشكل كبير نتيجة وجود العمالة الوافدة ومنافستها للعمالة المحلية بسبب قبولها العمل بأجور متدنية وفيما يلي بيان دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني بشكل عام وسوق العمل بشكل خاص.

(٤-٣) أثر العمالة الوافدة على الإقتصاد الأردني

(٤-٣-أ) مقدمة:

ازداد اهتمام الاقتصاديين بانتقال عوامل الإنتاج بين الدول نتيجة للآثار الكبيرة التي تنجم عن هذه الحركة لعوامل الإنتاج على اقتصادات كل من الدول المرسلة والمستقبلة لعوامل الإنتاج.

إن نظرية انتقال عوامل الإنتاج والتي يتفق أغلب الاقتصاديين على فحواها تبين لنا أن حركة عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال) بين الحدود الجغرافية للدول تعتمد على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في كل من الدول المرسلة والدول المستقبلة للعمالة.

Text Stamp

فلو فرضنا وجود دولتين (أ) و(ب). وكانت الدولة (أ) وفيرة بعنصر العمل، والدولة (ب) وفيرة براس المال. فإن من المنطقي أن نقول إن سعر عنصر العمل في الدولة (أ) ذات الكثافة العمالية سوف يكون منخفضاً نسبياً مقارنة بالدولة (ب). وسعر رأس المال سيكون مرتفعاً بسبب الندرة النسبية التي تملكها الدولة (أ) في هذا العنصر.

ولهذا فإن وجود الرشد الاقتصادي لدى الأفراد يؤدي لحدوث هجرة لعنصر العمل من الدولة (أ) إلى الدولة (ب) مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية الحدية للعمل في الدولة (أ) وارتفاع الأجور فيها بسبب انخفاض عرض العمل. وفي الوقت نفسه تصدر الدولة (ب) رأس المال إلى الأردن مما يؤدي إلى ارتفاع سعر رأس المال في الدولة (ب) وانخفاضه في الدولة (أ).

وتستمر العملية حتى تتساوى أسعار عناصر الإنتاج في كلا الدولتين.

أثبت الأردن فعلياً عدم انطباق هذه النظرية للتطبيق على إقتصاده، فالأردن دولة وفيرة بالعمل وفقيرة برأس المال. ومع ذلك فإن سوق العمل الأردني يستورد عمالة أجنبية رغم وجود العامل المحلي الذي يمكن أن يحل محل العامل الوافد. وبالتالي فإن استيراد العمالة الوافدة أدى إلى انخفاض الأجور في الاقتصاد الأردني وانخفاض الإنتاجية الحدية للعمل، رغم أن النظرية تنص على حتمية زيادة الأجور في الدولة ذات الوفرة النسبية بالعمل بعد حدوث حركة انتقالية لعوامل الإنتاج.

لذا انطلاقاً من الدور الذي تلعبه الهجرة العمالية في اقتصادات الدول المستقبلة والدول المرسلة للعمالة، سوف نخصص هذا الجزء من الدراسة لمعرفة وتحليل الدور الذي تلعبه العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني لنتعرف على ما قدمته هذه العمالة للاقتصاد الأردني، وما يمكن أن تقدمه العمالة المحلية فيما لو تم إحلالها محل العمالة الوافدة.

لقد بدأ الأردن باستيراد العمالة الوافدة منذ بداية السبعينات وأخذ عددها بالتزايد خصوصاً في ظل هجرة العمالة الأردنية إلى دول الخليج العربي بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الحركة التنموية والتي أدت إلى ارتفاع الأجور في تلك الدول. كل ذلك أدى إلى زيادة اعتماد سوق العمل الأردني على العمالة الوافدة وبخاصة في قطاعي الزراعة والإنشاءات.

Text Stamp

إن المتتبع لطبيعة العمالة الوافدة في الأردن يرى بوضوح أن هذه العمالة ذات خبرة ومهارة محدودتين، إذ يمكن إذا ما تعاون القطاعان العام والخاص لما فيه مصلحة الوطن والمواطن أن نضع حداً لمشكلة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية الاخرى، بحيث تلعب العمالة الوافدة دوراً كبيراً في تفاقمها وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

وقد كان معدل نمو حجم العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني يعتمد على طبيعة الظروف السائدة فيه وفي دول المنطقة بحيث دلت البيانات أن حجم العمالة الوافدة في الأردن خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٢ كانت كما في الجدول رقم (٢٢) في الملحق الإحصائي.

(٤-٣-ب) قياس أثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني:

وبعد أن تعرفنا على حجم العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني سوف نحاول تحليل ما قدمته هذه العمالة للاقتصاد الوطني، وما يمكن أن تقدمه العمالة المحلية فيما لو اتيحت لها فرصة المشاركة في تنمية هذا الوطن وحلت محل العمالة الوافدة.

ملاحظة: بسبب ندرة البيانات وعدم توافرها حول أغلب المتغيرات الإقتصادية المتعلقة بالعمالة الوافدة فإننا سوف نجري الدراسة لأثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني خلال السنوات التي تتوافر فيها البيانات والتي غالباً ما ستكون في عقد الثمانينات.

أولاً: أثر تحويلات العاملين الوافدين على الاقتصاد الوطني:

مما لا شك فيه أن العمالة الوافدة تلعب دوراً معاكساً لذلك الدور الذي تقوم به العمالة الأردنية في الخارج من خيث دعم ميزان المدفوعات.

ولهذا، فإن تحويلات الوافدين تؤدي إلى تخفيض صافي حوالات العاملين في الخارج، هذه التحويلات التي تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

وقد تزايد حجم الحوالات التي يقوم بها العمال الوافدون في الأردن إلى الخارج بشكل سريع، فقد كانت عام ١٩٧٦ حوالي ٦,٨ مليون دينار ثم بدأت بالتزايد السريع حتى وصلت إلى أعلى مستوياتها ١٩٨٤ حيث بلغت ٩٧,٥ مليون ديناراً، ثم أخذت بالتناقص

Text Stamp

حتى وصلت عام ١٩٩٣ إلى ٥٤,١ مليون ديناراً، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢٣) في الملحق الإحصائي.

إن المتتبع للجدول رقم (٢٣) يلاحظ بوضوح الأثر الكبير لحوالات الوافدين على الاقتصاد الأردني والمتمثلة بما يلي:

١. ساهمت تحويلات العاملين في تخفيض فائض ميزان الخدمات بمقدار حجم الحوالات في كل سنة من سنوات الدراسة.

٢. ساهمت التحويلات في زيادة عجز ميزان البضائع والخدمات بمقدار الحوالات نفسها وفي كل سنة من سنوات الدراسة.

فعلى سبيل المثال وفي عام ١٩٩٣ ساهمت حوالات العمالة الوافدة في تخفيض فائض ميزان الخدمات بمقدار ٥٤,١ مليون دينار، مما أثر على ميزان البضائع والخدمات فارتفع مقدار العجز فيه بقيمة الحوالات في تلك السنة.

٣. نلاحظ أن حجم الحوالات استمر في التزايد بشكل سريع حتى وصل عام ١٩٨٦ إلى ما نسبته ٣٤٪ من عجز ميزان البضائع والخدمات، ثم أخذت هذه الحوالات بالتناقص حتى وصلت عام ١٩٩٣ إلى ٧,٦٪ من عجز ميزان البضائع والخدمات.

ثانياً: أثر العمالة الوافدة على سوق العمل الأردني:

إن الأثر المباشر الذي تخلفه العمالة الوافدة في اقتصاد أي دولة هو في سوق العمل باعتباره مكان وجودها وتفاعلها معه. وفيما يلي تحليل لأثر العمالة الوافدة على سوق العمل الأردني:

١. أدى وجود العمالة الوافدة إلى تفاوت كبير في مستوى الأجور سواء بين الوظائف في القطاع الواحد أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. مما أدى إلى زيادة معدل دوران العمل، حيث بلغت على سبيل المثال عام ١٩٨٤ حوالي ٣٩٪. (٢٠: ١٨٣).

ومن المعروف أن ارتفاع معدل دوران العمل يؤدي إلى تفاقم المشكلات الإقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التدريب والتأهيل والفحص الفني والطبي وكلفة شؤون الموظفين، إضافة إلى انخفاض الإنتاجية؛ لأن العامل الذي يغير أماكن عملية باستمرار لا يتقن عمله بشكل سليم كما لو أنه يعمل به لفترة طويلة.

Text Stamp

٢. ساهم وجود العمالة الوافدة ومنافستها غير العادلة للعمالة المحلية الى زيادة معدلات البطالة في صفوف العمال الأردنيين.

ومما ساعد على ذلك ارتفاع حجم الحوالات إلى الخارج وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بسبب عدم توفر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية مما أدى إلى انخفاض حجم فرص ا لعمل المستحدثة.

فمثلاً كانت قيمة معامل رأس المال/العمل خلال عام ١٩٩٢ حوالي (١٤٣٣٩) دينار لكل فرصة عمل جديدة*.

وفيما لو حسبنا حجم الحوالات التي قام بها العمال الوافدون خلال عام ١٩٩٢ نجدها حوالي ٥٤,١ مليون ديناراً، بحيث لو استثمرت هذه الأموال في الأردن فإنها ستعمل على خلق ٣٧٧٢ وظيفة جديدة للعمال الأردنيين، وبهذا نخفف من حدة البطالة.

٣. أدى وجود العمالة الوافدة ذات المهارة والخبرة والمستوى التعليمي المتدني إلى إرباك سوق العمل الأردني وحدوث اختناق هيكلي فيه، بحيث يزيد عرض العمل في القطاعات التي لا تحتاج إلى مهارة وتدريب وخبرة، مقارنة بندرة العمالة في القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى المواصفات السابقة الذكر.

ثالثاً: أثر العمالة الوافدة على الاستهلاك:

من المعروف أن دخل أي عامل وافد يتوزع بين بالاستهلاك والاستثمار والاكتناز والتحويلات إلى الخارج.

وقد أجريت دراسة في الجمعية العلمية الملكية لتقدير دخل العمالة الوافدة واستهلاكه في الأردن وكان من نتائجها الجدول الرقم (٢٤) في الملحق الإحصائي.

بالنظر إلى الجدول رقم (٢٤) يمكن أن نلاحظ بوضوح مقدار الخسارة التي تعود على الاقتصاد الوطني سواء نتيجة ارتفاع حجم التحويلات والاكتناز والاستهلاك أو نتيجة انخفاض حجم الاستثمار.

---

* تم حساب معامل رأس المال/ ١٩٩٢ العمل عن طريق قسمة حجم رأس المال على عدد العمال لنفس العام.

Text Stamp

فمن الملاحظ أن مقدار الميل الحدي للاستهلاك لدى العمالة الوافدة تصل إلى حوالي ٤٠,٧٪ مما يعني انخفاض استهلاك العامل الوافد. ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن استهلاك ٦٥ مليون ديناراً يؤدي إلى تدفق العملات الصعبة إلى الخارج إذ أن جزءاً كبيراً من هذه السلع الاستهلاكية تستورد من الخارج.

وفيما لو أردنا مقارنة استهلاك العمالة المحلية والعمالة الوافدة نراها كما في الجدول رقم (٢٥) في الملحق الاحصائي.

من الملاحظ أن استهلاك العمالة الوافدة يشكل نسبة ضئيلة مقارنة باستهلاك العمالة المحلية. ولكن رغم ذلك فهي تشكل حوال ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٦.

رابعاً: أثر العمالة الوافدة على الاستثمار والادخار

راينا سابقاً أن استثمارات العمالة الوافدة عام ١٩٨٤ بلغت ٤٩٧،٧٧٢ ديناراً وهذا لا يشكل سوى ٠,٩٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لهذه السنة، وهي نسبة منخفضة جداً إذ أن حجم العمالة الوافدة في تلك السنة يشكل حوالي ٣٣٪ من حجم العاملين في الاقتصاد الأردني.

أما بالنسبة للادخار، فقد لاحظنا أن حجم الاكتناز حوالي ٩٨٩ ٧٣٤ ٢٨ ديناراً في عام ١٩٨٤ مما يعني خسارة كبيرة على الاقتصاد الوطني. أضف إلى ذلك أن تحويلات العمال الوافدين فيما لو بقيت داخل البلد فإنها ستزيد من حجم المدخرات المحلية والتي كانت ستساهم وبشكل فاعل في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره.

خامساً: أثر العمالة الوافدة على الإنتاج

تلعب العمالة الوافدة دوراً كبيراً في تلبية احتياجات سوق العمل الأردني بالعمال وبخاصة في قطاع الإنشاءات والقطاع الزراعي إذ يعزف الأردني عن العمل في هذه القطاعات.

ولكن. ماذا سيحدث فيما لو أجريت عملية إحلال للعمالة المحلية مكان العمالة الوافدة؟

Text Stamp

هذا السؤال يمكن الإجابة عنه من خلال معرفة إنتاجية الدينار المنفق على العمالة المحلية والعمالة الوافدة خلال العملية الإنتاجية كما يظهر ذلك في الجدول رقم (٢٦) في الملحق الاحصائي.

إن المتتبع للجدول رقم (٢٦) يلاحظ بوضوح أن تحويل الدينار من رأس المال من الانفاق على العمالة الوافدة إلى الانفاق على العمالة المحلية سيزيد من الناتج المحلي الاجمالي كما سيوفر فرص العمل للاردنيين. ولمعرفة الحجم الحقيقي لزيادة الانتاج الناتجة عن تحويل الإنفاق من العمالة الوافدة إلى العمالة المحلية فقد قمنا بعملية الحساب وخرجنا بنتائج مهمة يمكن رؤيتها في الجدول رقم (٢٧) في الملحق الإحصائي.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٢٧) يمكن لنا أن نستخلص نتيجة مهمة نجملها فيما يلي:

إذا ما حصلت عملية إحلال للعمالة الأردنية محل العمالة الوافدة فإن هذه العملية كانت ستؤدي إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٠٨٩,٣٣ مليون ديناراً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦، اي بمعدل زيادة سنوية مقدارها ١٥٥,٦ مليون ديناراً، إضافة إلى التخفيض من معدلات البطالة.

وعلى الرغم من ذلك فإن العمالة الوافدة قد لعبت دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في العملية الإنتاجية.

ورغم صعوبة معرفة عدد وحدات الناتج التي اضافتها القوى العاملة الوافدة للاقتصاد الأردني إلا أنه لا يمكن إلا أن نقول إن هذه العمالة الوافدة ساهمت وبشكل فاعل في عملية التنمية الاقتصادية الأردنية لا سيما وأنها في معظم فترات الدراسة كانت تشكل نسبة كبيرة من اجمالي القوى العاملة الأردنية كما سنرى ذلك في الجدول رقم (٢٨) في الملحق الاحصائي.

وفيما لو حسبنا الإنتاجية من الجدول رقم (٢٦) والمتعلق بإنتاجية الدينار المنفق على العمالة المحلية والعمالة الوافدة نخرج بما يلي:

* بقسمة القيمة المضافة للعمالة الوافدة لعام ١٩٨٥ مثلاً على عدد العمال الوافدين نخرج بالنتيجة التالية:

إنتاجية العامل الوافد = ١٥٣,١٧ ÷ ١٤٣,٠٠٠ = (١٠٧١) ديناراً.

Text Stamp

إنتاجية العامل المحلي = ٦٥٦,٧ ÷ ٥٠٢,٤ = (١٣٠٧) دينار

وهذا مع افتراض أن إجمال القوى العاملة المحلية والعمالة الوافدة قد ساهما في العملية الانتاجية.

ومن خلال بيانات إنتاجية العامل المحلي والعامل الوافد نتوصل إلى أن إنتاجية العامل الوافد تشكل حوالي (٨٢٪) من إنتاجية العامل المحلي، ممايعني أننا يمكن أن نقدر مساهمة العمالة الوافدة في القيمة المضافة للإنفاق على العمالة المحلية والعمالة الوافدة عن طريق معرفة نسبة القيمة المضافة للعمالة الوافدة إلى القيمة المضافة الكلية وقد بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٥ حوالي ١٩٪. أي أن العمالة الوافدة ساهمت بحوالي ١٩٪ من القيمة المضافة للإنفاق على العمالة المحلية والعمالة الوافدة عام ١٩٨٥. بينما بلغت النسبة عام ١٩٨٦ حوالي (١٨,٨٪).

أي أن العمالة الوافدة ساهمت في الإنتاج وفي عملية التنمية ولكن نسبة مساهمتها محدودة مقارنة بمساهمة العمالة المحلية وبخاصة إذا ما جرت عملية الإحلال بينهما.

سادساً: آثار اقتصادية أخرى:

وإضافة لما سبق فإن للعمالة الوافدة آثار اقتصادية عديدة منها الايجابية ومنها السلبية ولكن عدم توافر بيانات كاملة حولها أدى إلى عدم دراستها بشكل مفصل. وفيما يلي أهم هذه الآثار:

١. من المعروف أن الدخل الذي يحصل عليه العامل الوافد يخضع لضريبة الدخل في الأردن، ولكن وبعد مراجعة دائرة ضريبة الدخل وجدنا أنه لا توجد عملية فصل بين حصيلة ضريبة الدخل التي يدفعها الأردني وتلك التي يدفعها الوافد لذلك لا توجد بيانات حول مقدار الضريبة التي يدفعها العامل الوافد، رغم أن دراسة الجمعية العلمية الملكية السابقة قدرتها كما في الجدول رقم (٢٩) في الملحق الاحصائي.

بالنظر للجدول رقم (٢٩) نلاحظ مدى ضرورة التنسيق بين مؤسسات الدولة ودوائرها من أجل زيادة إيرادات الدولة وبالتالي تقليل عجز الموازنة.

٢. يدفع العامل الوافد عند قدومه إلى الأردن رسوم إصدار تصريح عمل، وقد بلغت إيرادات الدولة من هذه الرسوم حوالي (٨,٩٠٥) و(٦,٠) و(٧,٠) مليون دينار للسنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤ على التوالي (٢٤، ١٣) ولكن وفيما لو اتبعت

Text Stamp

السياسة العمالية المناسبة والمتشددة والتي تجبر العامل الوافد على إصدار تصريح العمل، فإن إيرادات الدولة ستزيد وبشكل كبير في هذا الجانب لا سيما إذا ما عرفت أن (٦١٪) من إجمالي العمالة الوافدة في الأردن تحمل تصاريح عمل لعام ١٩٩٢.

٣. من المعروف أن تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة والنقل والاتصالات والتعليم وغيرها من استخدامات الإنفاق الحكومي.

٤. إن قانون الضمان الاجتماعي يسمح للعامل الوافد بتسلم تعويضات الضمان فور خروجه من الأردن. وهو بذلك يستنزف جزءاً مهماً من موارد الدولة والجدول رقم (٣٠) في الملحق الإحصائي يبين حصيلة مستحقات العمالة الوافدة من الضمان الاجتماعي للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٣:

٥. لقد استمرت العمالة الوافدة ولفترة طويلة بالإستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواد الضرورية (السكر، الأرز، القمح وغيرها) حتى عام ١٩٨٩ فقد تم توزيع الكوبونات على المستحقين. ولكن لا توجد بيانات حول مقدار استفادة العمالة الوافدة من هذا الدعم.

(٤-٤) مصادر النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

(٤-٤-أ) مقدمة

لقد سبق وأن ناقشنا اتجاهات النمو الاقتصادي في الأردن وبينا بعد ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الذي يدلنا على سير عملية التنمية، ومدى تحقيقها لأهدافها بزيادة رفاه الإنسان إقتصادياً واجتماعياً.

وهنا، سوف نتناول العوامل التي تؤدي إلى تحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي حتى نتمكن من قياس دور هذه العوامل في النمو الاقتصادي في الأردن. لأنه من المعروف أننا حتى نتمكن من تحقيق نمو اقتصادي معين فإننا يجب أن نتعرف على مصادر هذا النمو، حتى نتمكن من استغلالها بشكل أمثل وبما يخدم الأهداف التنموية الموضوعة.

ولقد اتفق أكثر الاقتصاديين على أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لأي دولة تتلخص فيما يلي:

Text Stamp

أولاً: النمو في كمية عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال). وقد يحدث نمو لأحد هذه العناصر مع ثبات كمية عوامل الإنتاج الأخرى أو قد تنمو جميعها. ومن المتعارف عليه أن نمو العنصر الإنتاجي من حيث الحجم يؤدي في مرحلة ما إلى تناقص الإنتاجية الحدية لهذا العنصر، لذلك يجب وضع المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج لتحقيق الاستخدام الأمثل لها.

ثانياً: النمو في إنتاجية عناصر الإنتاج. أي النمو في كفاءة الأفراد وخبرتهم ومهارتهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ولذا، يجدر بنا أن نبين أن العوامل التكنولوجية تلعب دوراً مهماً في تحسين كفاءة وانتاجية الأفراد ونوعيتها، لأنه قد ينتج عنها استخدام طرق إنتاج حديثة، الات حديثة، اكتشاف علمي جديد ينتج عن البحث العلمي والتكنولوجي.

ثالثاً: إدارة الاقتصاد تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، اكتشاف موارد جديدة، اكتشاف استخدامات أخرى للموارد المتاحة، كل ذلك يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً إذا ما رافق ذلك اكتشاف وفتح أسواق جديدة تؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم المتزايدة.

رابعاً: النظام القيمي والأخلاقي والتعليمي للمجتمع: فمن المنطقي أن نقول إن النمو المتوقع في الاقتصاد الأردني يتركز في قطاع الخدمات؛ لأن ميول الشباب الأردني تتجه نحو الأعمال الخدمية التي لا تنتج قيمة مضافة مادية، وهذا ناتج عن النظام التعليمي والقيمي والأخلاقي للمجتمع الأردني حديثاً.

خامساً: عوامل أخرى كالعوامل السياسية، سيادة الديمقراطية، العلاقات الدولية واستخدامها في خدمة الاقتصاد الوطني، المديونية وسياسات الحكومة المالية والنقدية.

وفي ضوء ما تقدم، سوف نحاول قياس دور الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وسوف نركز على الدور الذي تلعبه العوامل الإنتاجية الرئيسية من عمل ورأسمال وتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها العوامل المهمة والتي يمكن فصل مؤثراتها في النمو الاقتصادي كل على حده.

Text Stamp

(٤-٥) قياس نصيب كل من العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي في الأردن

في هذه الدراسة سوف نركز على عنصري العمل ورأس المال لنرى مدى مساهمة كل منهما في النمو الاقتصادي المتحقق وعلى المستوى القطاعي.

وسيتم اعتبار التكنولوجيا والكفاءة الفنية متغيراً آخر يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي ونعبر عنه بثابت النموذج (Constant).

ونظراً لعدم توافر البيانات حول رأس المال على المستوى القطاعي ولكامل فترة الدراسة لأن عملية تقدير راس المال والتي ذكرت سابقاً تعتمد على توافر بيانات حول التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، إضافة لاهتلاك راس المال وعلى المستوى القطاعي ولكن البيانات المتوافرة لا تحتوي في ثناياها التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت وعلى المستوى القطاعي لسنوات ما قبل ١٩٨٥، لذلك فإننا سوف نجزيء هذه الدراسة إلى جزأين، بحيث نقدر في البداية النموذج على مستوى الاقتصاد الكلي خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٢، ثم نقدر النموذج وعلى المستوى القطاعي خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢. مع العلم أن عملية تقدير رأس المال سوف تختلف ما بين الفترتين بسبب اعتماد طريقة التقدير على حجم الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي لأول سنة وآخر سنة من سنوات الدراسة.

(٤-٥-٢) قياس دور العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي في الأردن وعلى مستوى الاقتصاد الكلي:

سوف نعتمد في عملية تقدير مساهمة عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في الأردن على دالة الإنتاج (كوب دوجلاس) والتي تأخذ الشكل التالي:

$$y_t = A L_t^{\alpha} K_t^{\beta}$$

حيث: y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

L: عدد العمال

K: حجم رأس المال

A: معلمة الكفاءة الفنية

α: مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل.

Text Stamp

β: مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال.

بحيث إذا كانت

١ = α + B : فإن هذا يعني أن الاقتصاد الأردني يتصف بعوائد الحجم الثابتة "Constant Return to Scale"

١ < α + B: يتصف بعوائد الحجم المتزايدة (Increasing Return to Scale)

١ > α + B يتصف بعوائد الحجم المتناقصة (Decreasing Return to Scale)

والجدول رقم (٣١) في الملحق يبين لنا البيانات اللازمة لإجراء التقدير.

وباستخدام طريقة OLS في عملية التقدير خرجنا بالنتائج التالية:

Logy = ٤,٦٦ - ٠,٢٤ LogL + .٧٣ Log K

t(١٢,٩٨٧) (-١,٢٥٨) (١٠,٦٢٦) t(الجدولية) = ٢,١

R٢ = .٩٨١ D-w = .٣٠٣ F= ٤٨٦,٩٢

نستنتج من التحليل السابق أن قيمة R^2 مرتفعة وتساوي ٩٨١. وهذا يعني أن العمل ورأس المال يفسران ٠,٩٨ من تباين الناتج المحلي الإجمالي وقد كانت قيمة F* المحسوبة وتساوي ٩٢ر٤٨٦ أكبر من قيمتها الجدولية والتي بلغت عند(٠٥. =∝) حوالي ٤٩ر٣ . لذلك ، فإن الاختبار العام للنموذج اظهر ملاءمته لتمثيل العلاقة بين العوامل الانتاجية والناتج ولكن عند مقارنة D.w المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية (٠٥. = α) وجد أن

D-w* = .٣٠٣ < DL = ١,٥٣

أي أنه توجد مشكلة ارتباط تسلسلي (Autocorrelation). وقد يفسر ذلك بأن زيادة حجم رأس المال في سنة معينة يؤدي إلى زيادة الناتج ليس في هذه السنة مباشرة وانما في العام القادم، بخاصة أن حجماً كبيراً من رأس المال الأردني جاء عن طريق اكتتاب الشركات المساهمة والتي لم تكن منتجة عند إجراء عملية الاكتتاب.

---

* تشير القيم الواقعة بين الأقواس في أسفل كل معامل في معادلة النموذج إلى قيم (t) المحسوبة والتي تعبر عن مدى دلالة كل متغير مستقل، وتأثيره على المتغير التابع.

Text Stamp

وكذلك الأمر بالنسبة للعمل فإن اصحاب العمل عند تعيين عدد من العمال فإنهم في بداية الفترة يخضعوا لعملية تدريب وتأهيل وقد لا يساهموا في الإنتاج خلال هذه الفترة.

ولهذا، سوف نعالج هذه المشكلة عن طريق إدخال تخلف زمني أو (Lag Time) إلى الدالة بحيث يصبح ناتج عام ١٩٩٢ مثلاً يعتمد على العمل ورأس المال في عام ١٩٩١.

وسوف نقوم بتعديل البيانات وفقاً للمعادلات التالية:

$$Y\ ١٩٩٢ = y\ ١٩٩٢ - \rho\, y\ ١٩٩١$$

$$L\ ١٩٩٢ = L\ ١٩٩٢ - \rho\, L\ ١٩٩١$$

$$K\ ١٩٩٢ = K\ ١٩٩٢ - \rho\, K\ ١٩٩٢$$

وهكذا لباقي السنوات حيث ρ هي معامل الارتباط المقدر وتحسب كما يلي:

$$D\text{-}W = ٢\ (١-\rho) \qquad (٥٠٠\ ،٢٥)$$

وبما أن قيمة D -W كانت حوالي ٠,٣٠، فإن قيمة ρ تحسب كما يلي:

$$٠,٣٠ = ٢\ (١-\rho) \quad \Rightarrow \quad ٠,٣٠ = ٢ - ٢\rho \quad \Rightarrow$$

$$\rho = .٨٥ \quad \Leftarrow \quad ٢\rho = ٢ - ٠,٣٠$$

لذلك يصبح ناتج ١٩٩٢ كما يلي:

$$634^{8} = (٢٤١٢,٤٣)\ ٠,٨٥ - ٢٦٨٥,٣٦$$

أي أننا عملنا تخلف زمني لفترة سنة سابقة. وهكذا، نجري العملية التقليدية على البيانات ولجميع المتغيرات وطيلة فترة الدراسة. وقد خرجنا بالبيانات المعدلة الواردة في الجدول رقم (٣٢) في الملحق الإحصائي.

وعند إجراء عملية التقدير للبيانات المعدلة خلصنا إلى النتائج التالية:

$$Log\ y = ٠,٩٩٩٨ \quad - ١,٣\ Log\ L \quad + ١,١٦٩٨\ Log\ K$$

$$t(\text{الجدولية}) = ٢,١ \qquad (٥,٩٥٦) \qquad (-١,٦٢٥) \qquad (٠,٨٩٤)$$

$$F = ٢٣,١٢٠ \qquad D\text{-}W = ٢,٣٩ \qquad R٢ = .٧١$$

Text Stamp

وقد بينت نتائج التحليل وجود دلالة احصائية للمتغير المستقل (k) حيث يتميز بوجود تأثير كبير لهذا المتغير على الناتج.

وحتى تعود إلى البيانات الأصلية فإننا نعدل معالم النموذج الجديد كما في المعادلات التالية:

$$Bo' = \frac{Bo}{1-\rho} \qquad B'1 = B_1 \qquad B2' = B2$$

وعليه تصبح معادلة النموذج كما يلي:

$$\text{Log } y = ٣١,٠٦ - ٠,٢٤ \text{ Log } L + .٧٣٦ \text{ Log } k$$

أولاً: نستدل من المعادلة السابقة أن مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل سالبة أي أن زيادة العمل بمقدار ١٪ يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٢٤٪.

وهذا يعني أن الإنتاجية الحدية للعمل في تناقص مستمر ووصلت إلى المرحلة السالبة، ويمكن تدعيم هذا الرأي بنموذج آرثر لويس حيث يرى لويس أن الانتاجية الحدية للعمل قد تكون مساوية للصفر أو سالبة في بلد ذو تنمية اقتصادية غير متقدمة ويتميز بعرض العمل غير المحدود (٢٦ : ١٠٠). ورغم هذه النتيجة السلبية يجب أن نبين عدم وجود دلالة إحصائية للمتغير المستقل (العمل) في هذا النموذج.

ثانياً: إن مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال تساوي ٠,٧٣ وهذا يعني أن زيادة رأس المال بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة ٠,٧٣. وهذا قد اثبت وجود دلالة احصائية قوية لأن

$$t(\text{المحسوبة}) ٥,٩٢٦ > (t) \text{ الجدولية } ٢,١$$

ثالثاً: يتضح مما سبق أن مرونة الإنتاج لعنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) معاً كانت حوالي ٠,٤٩٦ أي أن زيادة العنصرين معاً بمقدار ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار ٠,٤٩٦٪. ونستدل من ذلك أن الاقتصاد الأردني وخلال فترة الدراسة (١٩٧٢-١٩٩٢) كان يمر بمرحلة عوائد الحجم المتناقصة لأن $\alpha + B$ اقل من واحد صحيح.

رابعاً: قياس الأثر التكنولوجي.

Text Stamp

لقد بلغت مرونة الناتج بالنسبة للتغير التكنولوجي حوالي ٣١،٠٦ مما يعني الدور الكبير الذي يلعبه هذا العنصر والعوامل الأخرى في النمو الاقتصادي في الأردن. وقد أثبتت الدلالة الاحصائية قوة تأثير معلمة الكفاءة على الناتج.

ويمكن الحصول عليه أيضاً من خلال معرفة التغير في معلمة الكفاءة (A). والتي تعبر عن أثر التغير التكنولوجي والفن الإنتاجي في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن استخراجها من المعادلة التالية: $$\frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta y}{y} - b_1 \frac{\Delta L}{L} - b_2 \frac{\Delta k}{k} \qquad (١٤،٢٧)$$

حيث:

$\frac{\Delta A}{A}$: معدل النمو في معلمة الكفاءة الإنتاجية

$\frac{\Delta y}{y}$: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو في عدد العمال

$\frac{\Delta k}{k}$: معدل النمو في رأس المال

b_1 ، b_2: معالم النموذج

والجدول رقم (٣٣) يبين معدل نمو قيمة المعلمة A خلال السنوات (١٩٧٢-١٩٩٢)

خامساً: اختبار ملاءمة النموذج

١. اختبار F

بما أن $F^* = ٢٣,١٢٦ > F(.٠٥, ٢١, ٢) = ٣,٤٩$

لذلك فإن النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين العمل ورأس المال من جهة والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

٢. اختبار D-w

Text Stamp

بما أن D-w* = ٢,٥٩ > du = ١,٥٤

لذلك لا توجد مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستقلة.

٣. وجد أن إدخال عنصر العمل ورأس المال إلى النموذج أدى إلى تفسير ٠,٧١ من تباين الناتج المحلي الإجمالي. وهي نسبة مقبولة.

٤. بلغ معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حوالي٠,٨٤ وهو ارتباط موجب وقوي.

(٤-٦) قياس دور العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي في الأردن على المستوى القطاعي:

أولاً: قطاع الزراعة والقنص والغابات:

سوف نتبع نفس طريقة التقدير السابقة (دالة الإنتاج) من أجل تقدير مساهمة العمل ورأس المال في قطاع الزراعة والقنص والغابات في الناتج المحلي لهذا القطاع.

والجدول رقم (٣٤) في الملحق الإحصائي يبين بيانات هذا القطاع.

نتائج التقدير:

Log y = -.١٢٥ + ٣,٨٩٨L -.١٧٦k

t(الجدولية) = ٢,٥٧ (-.٠٦٤) (٢,٦٠٤) (-.٠٠٨)

F = ٧,٥٧ D-w = ١,٣٠٥ R٢ = .٧٥

وقد بينت نتائج التحليل وجود دلالة إحصائية لعنصر العمل الذي يتميز بتأثيره القوى على الناتج في القطاع الزراعي.

أولاً: إن مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل مرتفعة وتساوي ٣,٨٩٨ أي أن زيادة عدد العمال في قطاع الزراعة والقنص والغابات بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة ٣,٨٩٨٪ وهذا يدل على ارتفاع إنتاجية العمل في هذا القطاع.

ثانياً: وعلى الرغم من أن مرونة الناتج الزراعي بالنسبة لعنصر رأس المال سالبة، إلا أن اختبار (t) بين عدم وجود دلالة إحصائية لهذا المتغير وبالتالي فإن تأثيره على الناتج ضعيف.

Text Stamp

ثالثاً: بينت نتائج التحليل أن قطاع الزراعة والقنص والغابات يتميز بوفورات الحجم الموجبة، مما يعني أن هذا القطاع إذا ما أحسن استغلاله يمكن له أن يساهم وبفعالية كبيرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

رابعاً: اختبار ملاءمة النموذج:

١. اختبار F: بما أن ٥,٧٩ = F (٩٥،٢،٥) < F* = ٧,٥٦٧ فإن النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٢. اختبار D - w بما أن

$$du = ١,٥٤ > D\text{-}w = ١,٣٠ > dL = .٩٥$$

لذلك لا يمكن اتخاذ قرار حول وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستقلة.

وقد بين التحليل أن المتغيرات المستقلة تفسر ٧٥٪ من تباين الناتج الزراعي أما معامل الارتباط فهو موجب وقوي بحيث بلغ حوالي ٠,٨٦.

وبالتالي يمكن استنتاج أن إنتاجية العمل في القطاع الزراعي مرتفعة بينما لا يوجد تأثير قوي لرأس المال في هذا القطاع. لذلك فإن من المناسب اتباع سياسات وطرق إنتاجية مكثفة للعمالة. هذا ويمكن أن تعزى الإنتاجية المرتفعة للعمل في قطاع الزراعة إلى تناقص نسبة القوى العاملة الزراعية الأردنية مما أدى إلى تزايد إنتاجيتها.

أما بالنسبة لرأس المال فإن من أهم اسباب انخفاض إنتاجية تفتت ملكية الأراضي الزراعية والتي تجعل من الآلات الزراعية غير مستقلة بكامل طاقتها الإنتاجية، إضافة إلى أمور أخرى تتعلق بالمزارعين وجهلهم بالأمور الزراعية.

ثانياً: قطاع التعدين والصناعة التحويلية:

والجدول رقم (٣٥) في الملحق الاحصائي يبين متغيرات الدراسة في هذا القطاع

وبعد إجراء عملية التقدير خلصنا إلى النتائج التالية:

$$\text{Log } y = ٦,٠٣٩ \quad + ٠,٢٥٤ \text{ Log } L \quad - .١٨\text{Log}k$$

$$(١,٥٨٧) \qquad (٠,٢٧٣) \qquad (-٠,٤٩٩)$$

$$R٢ = .٢٨ \qquad D\text{-}w = ٢,٥٤ \qquad F = .٩٩٩$$

Text Stamp

وقد بين التحليل عدم وجود دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة، وعدم وجود تأثير قوي لهذه المتغيرات (العمل ورأس المال) في الناتج في هذا القطاع لا سيما إذا ما علمنا أن المتغيرات المستقلة تفسر ٠,٢٨ من تباين الناتج في قطاع التعدين والصناعة التحويلية وبالتالي فإن معامل الارتباط بين العمل ورأس المال من جهة والناتج من جهة أخرى ضعيف إذ بلغ حوالي ٠,٥٢.

ويمكن تبرير ذلك بأن معامل الكفاءة الفنية والعوامل الأخرى (غير العمل ورأس المال) تلعب الدور الأكبر في هذا القطاع إذ أثبتت دلالة إحصائية وقوة تأثير على الناتج في قطاع التعدين والصناعة التحويلية.

ثالثاً: قطاع الكهرباء والمياه

والجدول رقم (٣٦) في الملحق الاحصائي يبين بيانات هذا القطاع.

وبعد إجراء عملية التقدير وصلنا إلى النتائج التالية:

$$\text{Log } y = ٣,٤٤٦ \quad + .٣٤١ \text{ Log } L \quad + .١٩٤ \text{Log} k$$

$$(٥,٠٥٦) \qquad (٠,٩٥٩) \qquad (١,٢٣٣)$$

$$R٢ = ٠,٥٧٩ \qquad D\text{-}w = ٢,٠٩ \qquad F = ٣,٤٣٥$$

وقد بينت نتائج التحليل عدم وجود دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة، وعدم وجود تأثير قوي لعنصر العمل ورأس المال على الناتج في قطاع الكهرباء والمياه، ولكن وفي الوقت نفسه فإن معلمة الكفاءة الفنية والتي تشمل التكنولوجيا والعوامل الاخرى هي التي تملك دلالة إحصائية قوية وتأثير قوي عن الناتج في هذا القطاع.

وعلى الرغم من ذلك فإن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قد بلغ ٠,٧٥ ولكن المتتبع للنتائج السابقة يرى أن مجموع مرونات الناتج بالنسبة للعمل ورأس المال قد بلغ ٠,٥٣ اي يوجد وفورات حجم متناقصة رغم عدم وجود دلالة إحصائية للنموذج وعدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستقلة.

رابعاً: قطاع الإنشاءات:

والجدول رقم (٣٧) في الملحق الاحصائي يبين متغيرات هذا القطاع والتي سنحتاجها في الدراسة.

Text Stamp

وبعد اجراء عملية التقدير للنموذج خلصنا إلى النتائج التالية:

$$\text{Log } y = -١٦,٠٩ + ٤,٣٢٢ \text{ Log } L + ٢,٥٠٩ \text{Log} k$$

$$(-١٠,١٩٠) \qquad (١٠,٨٣٣) \qquad (١١,٩٤٤)$$

$$R٢ = .٩٧ \qquad D\text{-}w = ٢,٢٣٣ \qquad F = ٩٠,١٢٠$$

وقد بينت نتائج التحليل وجود دلالة احصائية واضحة لجميع المتغيرات المستقلة، إذ أظهرت المتغيرات المستقلة (العمل ورأس المال) تأثيراً قوياً على النتائج في قطاع الإنشاءات. وقد أثبت النموذج العام دلالة واضحة، علاوة على عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستقلة؛ إذ إن

$$D\text{-}w = ٢,٢٣٣ > du = ١,٥٤$$

كما أثبتت قيمة F ملاءمة النموذج لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالقوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت حوالي ٠,٩٧ وهذا أدى إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط حيث وصل ٩٨,٤٪ وهو ارتباط موجب وقوي.

ومن المعادلة السابقة يمكن أن نتوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: إن مرونة الناتج في قطاع الإنشاءات بالنسبة لعنصر العمل كبيرة وتبلغ حوالي ٤,٣٢٢. أي أننا إذا قمنا بزيادة عدد العمال بنسبة ١٪ في قطاع الإنشاءات فإن الناتج في هذا القطاع سوف يزيد بمقدار ٤,٣٢٢٪.

ثانياً: إن مرونة الناتج في قطاع الإنشاءات بالنسبة لرأس المال كانت مرتفعة أيضاً، إذ بلغت حوالي ٢,٥٠٩. أي أن زيادة حجم رأس المال بمقدار ١٪ تزيد الناتج بمقدار ٢,٥٠٩٪.

ثالثاً: كان مجموع مرونات الناتج في قطاع الإنشاءات بالنسبة لعنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) معاً حوالي ٦,٧ وهذا يبين أن قطاع الإنشاءات الأردني خلال فترة الدراسة

Text Stamp

تميز بوفورات الحجم المتزايدة، مما يعني أن هذا القطاع ساهم بشكل كبير وملموس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة.

رابعاً: نستنتج من التحليل السابق أن طريقة الإنتاج المتبعة يجب أن تكون ذات كثافة عمالية، إذ إن نسبة المزج المثلى والتي تمكننا من تحقيق الإنتاج الأمثل لهذا القطاع تبلغ (١,٧: ١) للعمل ورأس المال على التوالي.

ومن الجدير بالذكر أن هذا القطاع يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، لذلك يجب العمل على تحسين طريقة استغلال موارده حتى تخفف من مشكلة البطالة وبخاصة أن هذا القطاع يمكن زيادة إنتاجيته أو قيمته المضافة بتكاليف متناقصة مما يرفع من أرباح المنتجين ويزيد من أجور العمال.

وأخيراً يجب أن توضح أن زيادة نشاط هذا القطاع يرتبط بشكل كبير بالمؤثرات الخارجية، وهذا ما حدث في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات نتيجة أزمة الخليج الثانية وعودة الأردنيين العاملين في دول الخليج واستقرارهم في أرض الوطن مما شجع على زيادة النشاط البنائي وبالتالي تأثر قطاع الإنشاءات ايجاباً. فقد بلغ معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات عام ١٩٩٢ حوالي ٥٥٪ وهي نسبة مرتفعة وغير مخطط لها.اضافة الى ذلك فمن المعروف ان مضاعف الدخل في هذا القطاع اعلى من القطاعات الاخرى وهذا ثابت وصحيح في كافة الاقتصادات .

خامساً: قطاع التجارة والمطاعم والفنادق:

والجدول رقم (٣٨) في الملحق الاحصائي يبين بيانات متغيرات هذا القطاع.

وبعد إجراء عملية التقدير خلصنا إلى النتائج التالية:

$$\text{Log } y = -٨٨,٠٨ \quad + ٠٤٠٢٤ \text{ Log } L \quad + ١٦\text{Log}k$$

$$(-٤,٩١٥) \qquad (٠,٦٩١) \qquad (٥,٣٧٨)$$

$$R٢ = .٩٠ \qquad D\text{-}w = ١,٦٩ \qquad F = ٢٤,٦٣٨$$

وقد دلت نتائج التقدير على وجود دلالة إحصائية لعنصر رأس المال بحيث يملك هذا العنصر تأثراً قوياً على الناتج في هذا القطاع. أما عنصر العمل فلم تثبت له دلالة إحصائية واضحة. وقد يكون السبب في ذلك أن هذا القطاع يمتاز بالكثافة الرأسمالية،

Text Stamp

حيث رأس المال هو الأساس في خلق القيمة المضافة لهذا القطاع والذي يهدف إلى تحقيق الربح السريع. ومن المعادلة السابقة يمكن أن نتوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: بلغت مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل حوالي ٠,٤٠ رغم عدم وجود دلالة إحصائية لهذا المتغير المستقل وبالتالي فإن تأثيره ضعيف على الناتج في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق.

ثانياً: بلغت مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال حوالي ١٦، أي أن زيادة حجم رأس المال بمقدار ١٪ يزيد الناتج بمقدار ١٦٪. أي أن إنتاجية رأس المال في هذا القطاع مرتفعة لأنه قطاع خدمي يهدف إلى تحقيق الأرباح السريعة والكبيرة وهذا العامل لعب دوراً رئيسياً في زيادة تركز رؤوس الأموال لدى فئة قليلة من السكان مما عمق مشكلة سوء توزيع الدخل في الأردن.

ثالثاً: وعلى الرغم من عدم وجود دلالة إحصائية لعنصر العمل، فقد أثبت النموذج أن هذا القطاع يتصف بوجود وفورات الحجم الموجبة والمتزايدة مما يعني إمكانية زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: اختبار النموذج:لقد بين النموذج وجود دلالة إحصائية لرأس المال، وعند إجراء اختبار ملاءمة النموذج تبين أن ٥,٧ < ٢٤,٦٣٨ = F* أي أن النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

أضف إلى ذلك أن اختبار D-w أثبت عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستقلة وقد كانت ١,٥٤ = du < ١,٦٩=D-w.

أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت ٩٠, وبلغ معامل الارتباط حوالي ٠,٩٥ وهو موجب وقوي.

سادساً: قطاع النقل والتخزين والاتصالات

والجدول رقم (٣٩) في الملحق الاحصائي بين بيانات هذا القطاع،وبعد إجراء عملية التقدير خلصنا إلى النتائج التالية:

$$\text{Log } y = ٦,٢٩٣ \quad + .٢٧٨٨ \text{ Log } L \quad - .٢٢٦٨ \text{Log} k$$

$$(٨,٠٥٠) \qquad (٠,٨٦٨) \qquad (١,٦٤٦)$$

Text Stamp

$R^2 = ٠,٣٥٧$ D-w = ١,٨٧ F = ١,٣٩٣

ودلت النتائج على عدم وجود دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة الرئيسة وبخاصة أن إدخال العمل ورأس المال لا يفسر سوى ٠,٣٥٪ من تباين الناتج، إضافة إلى أن طبيعة النشاط الإقتصادي في هذا القطاع يعتمد على الكثافة التكنولوجية بشكل أكبر من اعتمادها على الكثافة العمالية أو الرأسمالية. ولذلك فقد كانت الدلالة الإحصائية قوية لعنصر الكفاءة الفنية والتكنولوجية والتي لعبت دوراً كبيراً في تنمية هذا القطاع كونها الأساس الذي نعتمد عليه في العملية الإنتاجية. هذا ويجدر بنا أن نبين عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستقلة في هذا النموذج.

سابعاً: قطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات:

والجدول رقم (٤٠) في الملحق الاحصائي يبين بيانات متغيرات هذا القطاع.

وبعد إجراء عملية التقدير خلصنا إلى النتائج التالية:

$$\text{Log } y = ٤,٥٠٨ + ٠,٣٠٧ \text{ Log } L + ٠,١٠٧ \text{Log } k$$

(١٣,٥٧٥) (٠,٧٧٥) (١,٨٦٥)

$R^2 = ٠,٧٢$ D-w = ١,٩٥ F = ٦,٧٥٨

وقد دلت النتائج على عدم وجود دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة الرئيسية (العمل ورأس المال)، وبالتالي فإن تأثير هذه المتغيرات على الناتج في قطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات ضعيف. أما معلمة الكفاءة الفنية والتكنولوجية فقد أثبتت وجود دلالة إحصائية قوية مما يعني أنها تلعب دوراً مهماً وقوياً في تنميته هذا القطاع وتطويره. بالنظر للمعادلة السابقة يمكن لنا توضيح ما يلي:

أولاً: على الرغم من عدم وجود دلالة إحصائية للعمل ورأس المال فقد بلغت مرونة الناتج بالنسبة للعمل ثم رأس المال ثم (العمل ورأس المال معاً) حوالي ٠,٣٪ ١,١٪ و٠,٤٪ على التوالي. مما يعني وجود وفورات الحجم المتناقصة.

ثانياً: اختبار النموذج.

Text Stamp

لقد بلغت قيمة R٢ (القوة التفسيرية للنموذج) حوالي ٠,٧٢، وأظهر اختبار F ملاءمة النموذج المستخدم لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وعدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستقلة.

ثامناً: قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والإدارة العامة:

والجدول رقم (٤١) يبين في الملحق الاحصائي يبين بيانات هذا القطاع

وبعد اجراء عملية التقدير كانت النتائج كما يلي:

$$\text{Log } y = ٣,٩٣١ \quad + ١,٥٢٨ \text{ Log } L \quad - ٠,٣٢٢ \text{Log} k$$

$$(١١,١٤٥) \qquad (١,٨) \qquad (٠,٩٥٨)$$

$$R٢ = ٠,٨٣ \qquad D\text{-}w = ١,٥ \qquad F = ١٢,٨٥١$$

وقد دلت النتائج على عدم وجود دلالة إحصائية لعنصري العمل ورأس المال رغم أنه وبشكل نسبي فإن الدلالة الإحصائية للعمل أقوى منها كرأس المال. أما معلمة الكفاءة الفنية والتكنولوجية فقد أثبتت وجود دلالة إحصائية قوية، وقد ساعد على ذلك وجود الجهاز العسكري والذي رفد سوق العمل بالمهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية المتقدمة نسبياً.

ورغم ضعف الدلالة الإحصائية للعمل ورأس المال فإنه يجدر بنا أن نفسر المعادلة السابقة.

أولاً: بلغت مرونة الناتج في هذا القطاع بالنسبة لعنصر العمل حوالي ١٠٥٢٨. وهي اكبر من من واحد صحيح إذ أن زيادة عدد العمال بمقدار ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار أكبر من مقدار زيادة المدخلات ويبلغ ١,٥٢٨٪.

ثانياً : مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال كانت سالبة وقد بلغت حوالي ٣٢١٧ر. بمعني أن زيادة راس المال بنسبة ١٪ يؤدي إلى أنخفاض الناتج بمقدار ٣٢١ , ٠مما يعني أن أنتاجية رأس المال في القطاع الحكومي سالبة.

ثالثاً: مرونة الناتج بالنسبة لعنصري الإنتاج العمل ورأس المال معاً بلغت حوالي ٢ر١ أي أن هذا القطاع يعمل في ظل وفورات الحجم المتزايدة.

رابعاً :الأثر التكنولوجي:

Text Stamp

بلغ أثر التكنولوجيا والعوامل الأخرى (معلمة الكفاءة A) حوالي ٣ر٩٣١. مما يعني ارتفاع إنتاجية التكنولوجيا والعوامل الأخرى في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والإدارة العامة . وقد بلغ معدل النمو في معلمة الكفاءة لعام ١٩٨٦ حوالي ٣ر٠٧٪ ثم أنخفضت عام ١٩٩٢ إلى ١ر٨٨٪.

وقد بلغت القوة التفسرية للنموذج حوالي ٨٣ر. واثبت أختبار F أن النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع . إضافة الى عدم إمكانية أتخاذ قرار حول وجود مشكلة ارتباط متسلسلي بسبب أن

$$dL = ٩٥ \quad < Dw = ١,٥ < \quad du = ١,٥٤ .$$

Text Stamp

الفصل الخامس

الاثار المتبادلة بين سوق العمل والمتغيرات الإقتصادية الكلية في الأردن

Text Stamp

الفصل الخامس

الآثار المتبادلة بين سوق العمل والمتغيرات الإقتصادية الكلية في الأردن

مقدمـــة:

تعرفنا في الفصل السابق على الدور الذي تلعبه عوامل الإنتاج المختلفة فـي زيـادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة معدلات النمو الإقتصادي. وقد كان من بين عوامل الإنتاج السابقة عنصر العمل، بحيث تم مناقشة وقياس الدور الذي يلعبه هذا العنصـر فـي تنمية الناتج المحلي الإجمالي باستخدام النموذج القياسي (دالـة الإنتـاج) وبمشـاركة عوامل الإنتاج الأخرى.

وفي هذا الفصل سوف نركز التحليل على عنصر العمل بشكل خاص لنرى تـأثيره على المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتأثره بها.

وفي دراستنا لهذا الموضوع سوف نتناول أثر العنصر الإنتاجي البشري علـى كل من الاستهلاك والادخار (الاستثمار) إضافة إلـى الإنتـاج والـذي تحدثنـا عنـه فـي الفصـل السابق، لذلك سيكون تحليل هذا المتغير بشكل مترابط مع المتغيرات الأخرى.

وسوف يتناول هذا الفصل دراسة أثر العمالة الأردنية على المتغـيرات الاقتصاديـة الكلية من عدة جوانب أهمها:

أولاً: الدور الذي تلعبه أجور العمال فـي تحديـد حجـم الاسـتهلاك والادخـار والإنتـاج فـي الاقتصاد الأردني.

ثانياً: دور نظام العلاقات الصناعية في تحديـد حجـم الاسـتهلاك والاسـتثمار والإنتـاج فـي الاقتصاد الأردني.

ثالثـاً: دور تحويـلات الأردنيين العـاملين فـــي الخـارج فـــي تحديـد مسـتوى المتغـيرات الاقتصادية الكلية السابقة.

Text Stamp

أولاً: دور أجور العمال في تحديد حجم الاستهلاك والادخار والإنتاج في الاقتصاد الأردني:

في هذا السياق سوف تواجهنا المشكلة التالية: لا يمكن فصل استهلاك العمالة الأردنية عن الاستهلاك الكلي للسكان، وبناءً على بيانات دائرة الإحصاءات العامة فإن مستوى الاستهلاك الكلي أكبر من عوائد العاملين (أجور العمال ورواتبهم)، وفي الوقت نفسه يوجد ادخار موجب. وهذا قد يبرر بوجود مصادر دخل أخرى يحصل عليها العامل لا تدخل في حساب تعويضات العاملين أو عوائدهم، ومن أهمها: الأرباح التي تنجم عن بيع الأراضي أو العقارات أو الأسهم، التحويلات التي تقدم للقوى العاملة سواء من داخل البلد أو من الخارج، دخول المهن الإضافية التي تعمل فيها القوى العاملة، ملكية الموظف لمنشآت تجارية أو حصوله على فوائد بنكية ... . كل هذه الأمور من شأنها أن تزيد من استهلاك الفرد بشكل يفوق دخله المحسوب حسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة.

ولتفادي هذه المشكلة سوف نعتمد على الدخل القومي المتاح كونه يحوي في ثناياه كافة العمليات السابقة ونرى مساهمته في المتغيرات الاقتصادية الكلية السابقة الذكر.

والجدول رقم (٤٢) في الملحق الاحصائي يبين توزيع الدخل القومي المتاح بين الاستهلاك والادخار للأعوام (٧٦ - ١٩٩٢).

نلاحظ من الجدول رقم (٤٢) أن الميل المتوسط للاستهلاك يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي المتاح بحيث وصل عام ١٩٨٥ إلى ٩٨٪، مما يعني انخفاض الميل المتوسط للادخار إلى ٢٪ وهذه نسبة متدنية جداً مقارنة بالدول النامية، وهذا أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار حيث بلغ حجم التكوين الرأسمالي الثابت عام ١٩٨٥ حوالي ٤١٤,٩ مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ ٣٧,٦٪، حيث بلغ التكوين الرأسمالي الثابت عام ١٩٨٤ حوالي ٥٧١,٢ مليون دينار. وهذا أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الطلب على العمل وزيادة معدلات البطالة.

لكن، ما هي الأمور المرتبطة بالعنصر الإنتاجي البشري والتي تؤدي إلى انخفاض الميل المتوسط للادخار، وبالتالي التوجه نحو النموذج الاستهلاكي المستورد؟

إننا في هذا الاطار من التحليل لا نريد أن نتحدث عن العوامل التي تحدد حجم المدخرات الوطنية وحجم الاستهلاك بشكل عام. ولكنا نريد تلك العوامل المرتبطة ارتباطاً

Text Stamp

وثيقاً ومباشراً بسوق العمل الأردني والتي لها تأثير قوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفيما يلي أهم هذه العوامل:

١. المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل:

خلصنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل منخفضة مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى. وهذا من شأنه أن يؤثر وبشكل مباشر على حجم الاستهلاك والادخار في الاقتصادي القومي، وبالتالي يؤثر على الإنتاج. حيث أدى المعدل المنخفض للمشاركة الاقتصادية في قوة العمل إلى ارتفاع عبء الاعالة، حيث بينا سابقاً أنه على كل فرد عامل أن يعيل أربعة أشخاص إضافة إلى نفسه، وهذا يلقي عبئاً كبيراً على كاهل القوى العاملة الأردنية مما يدفعهم لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل نحو الاستهلاك من أجل تلبية طلبات المعالين الاستهلاكية، لذلك ينخفض معدل الادخار ومن ثم يقل حجم الاستثمار فيقل الإنتاج ويقل الطلب على العمل وترتفع الأسعار فيسود الفقر والبطالة والتضخم.

٢. توزيع القوى العاملة بين المحافظات:

يلعب توزيع القوى العاملة بين المحافظات دوراً كبيراً في تحديد حجم الاستهلاك والادخار والإنتاج الوطني، وبالتالي تحديد الطلب على العمل وغيره من المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

وفي الأردن، فإن هجرة العمالة المحلية من الريف إلى المدن (إلى عمان والزرقاء) ، أدت إلى انخفاض حجم الادخار الوطني وارتفاع مستوى الاستهلاك وبخاصة من السلع المستوردة.

فمن الطبيعي أن النمط الإنتاجي والاستهلاكي يختلف ما بين الريف والمدينة إذ إن العامل في المناطق الريفية يحاول ما أمكن تغطية جزء كبير من متطلباته الاستهلاكية من إنتاجه الذاتي، إضافة إلى عامل العادات والتقاليد والتي لا تشجع على النموذج الاستهلاكي المستورد وبخاصة من الكماليات. لذلك تتاح الفرصة للعامل في الأرياف لادخار جزء كبير من دخله واستثماره في التوسع في النشاط الزراعي أو الصناعي البسيط، وحتى بأسوأ الحالات إذا استهلك العامل الجزء الأكبر من دخله فإنه لا يعتمد على السلع المستوردة، بل يحقق لنفسه جزءً من الاكتفاء الذاتي وبخاصة في المجال الغذائي مما يعني انخفاض حجم الاستهلاك وبخاصة من السلع المستوردة. وهذا بدوره يحد من التدفق

Text Stamp

الخارجي للعملات الصعبة فيزيد احتياطي المملكة من العملات الصعبة وبالتالي يؤدي إلى استقرار الظروف الاقتصادية وارتفاع حجم الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم زيادة الإنتاج.

إن ما يحصل في الأردن نتيجة هجرة العمالة نحو المدن الخدمية هو عملية مجاراة وتقليد العامل المهاجر للنمط الاستهلاكي السائد هناك، والذي يمتاز بارتفاع مستواه وبخاصة من السلع الكمالية والمستوردة مما أدى إلى انخفاض حجم المدخرات الوطنية وانخفاض حجم الإنتاج الزراعي نتيجة هجرة الأرياف مما أعاق نمو وتقدم القطاع الصناعي الذي يعتمد على مدخلات زراعية، وهذا خلق آثاراً معاكسة على سوق العمل، فقل الطلب على العمل وانتشرت البطالة.

ثانياً: دور نظام العلاقات الصناعية في تحديد مستوى الاستهلاك والادخار والإنتاج في الاقتصاد الوطني:

إن المفهوم الإيجابي للعلاقات الصناعية يتحقق عندما تترسخ القناعة لدى أطراف الإنتاج المختلفة بأن النقابات العمالية تلعب دوراً إيجابياً ليس في تحقيق تطور إيجابي على نظام العلاقات الصناعية فحسب، بل أيضاً بزيادة الإنتاج ورفع كفاءة العاملين.(٧٩:٢٨)

إن استقرار نظام العلاقات الصناعية من أهم محددات الاستثمار في اقتصاد أي دولة، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل عند دراسة الدور الذي يلعبه نظام العلاقات الصناعية في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن.

يعد سوق العمل الأردني أحد أهم العوامل المؤثرة على الوضع الاقتصادي الأردني ليس فقط من حيث دوره في العملية الإنتاجية، وإنما كذلك باعتباره سوقاً استهلاكية ضخمة. وبما أن نظام العلاقات الصناعية يلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في سوق العمل الأردني، فهو بالتالي يلعب دوراً مماثلاً في تحديد حجم الإنتاج والاستثمار والاستهلاك الوطني.

لقد تعلمنا دروساً عديدة من التجربة اليابانية في هذا المجال، لقد نظر اليابانيون إلى قوة النقابات العمالية بأنها عامل أساسي لخلق ظروف العمل المناسبة والتي تؤدي إلى تحقيق حجم الإنتاج الأمثل وبالتالي تحقيق الأرباح. ولكن وللأسف نجد في الاقتصاد الأردني وكغيره من الدول النامية صفة العداء المستمر والتي تواكب العلاقة بين أصحاب

Text Stamp

العمل أو نقاباتهم مع العمال او نقابات العمـال. مـع العلـم أن الأصـل فـي هـذه العلاقـة أن يتعاون الطرفان لما فيه مصلحة الجميع.

فاستقرار علاقة العامل بصاحب العمل في القطاع الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في زيادة إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الاستثمار فـي هـذا القطـاع. علـى المسـتوى الأردنـي، لاحظنا سابقاً كيف أن إنتاجية قطاع الخدمات المالية وقطاع التعدين والصناعـة التحويليـة كانت مرتفعة بسبب استقرار وقوة نظام العلاقات الصناعية في هذه القطاعات، فقـد بلغـت متوسط إنتاجية الفرد في هذه القطاعات ٢٧٢١٢ دينار و ١١٠٧٩ دينار في كل من قطاع الخدمات المالية وقطاع التعدين والصناعة التحويلية على التوالي لعام ١٩٩٢. أي تمثل مـا نسبته ٥١١٪ و ٢٠٨٪ مـن متوسـط إنتاجيـة العـامل علـى المسـتوى الكلـي للعـام نفسـه وللقطاعين السابقين على التوالي. مما يعني ارتفاع درجة استقرار العلاقات الصناعية فـي هذه القطاعات مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. فمثلاً في قطاع الإنشـاءات وقطـاع التجارة انخفضت إنتاجية العامل لتشكل ما نسبته ٦٨٪ و ٨٥٪ من متوسـط إنتاجيـة الفـرد على المستوى الاقتصادي الكلي للعام نفسه بسبب ضعف وعدم استقرار نظـام العلاقـات الصناعية في هذه القطاعات.

إن قيـاس تـأثير العلاقـات الصناعيـة علـى المتغيرات الاقتصاديـة يواجـه مشـكلة التأثيرات المتبادلة للمتغيرات في اطار معقد من العلاقات المتداخلة بين الطرفين.

مـن هنـا، فـإن اسـتقرار نظـام العلاقـات الصناعيـة لا يـؤدي إلـى زيـادة الإنتاجيـة فحسب، وإنما تلعب زيادة الإنتاجية دوراً رئيساً في زيادة قوة العلاقات الصناعية، وبالتالي زيادة مستوى الأجور وتحسن مستوى معيشة المواطن. إضافـة لمـا سبق تلعـب العلاقـات الصناعية دوراً كبيراً في تحديد حجم الاستثمار وتوزيعه على القطاعات الاقتصاديـة. فقد لاحظنا سابقاً أن قطاعي الخدمات المالية والتعدين والصناعة التحويلية تشكلان القدوة لبقية القطاعات من حيث طبيعة واستقرار نظـام العلاقـات الصناعيـة فيهـا. وهـذا مـن شـأنه أن يشجع على زيادة التوجه نحو الاستثمار في هذه القطاعـات؛ إذ إن تحسن نمـط العلاقـات الصناعية في أحد القطاعات الاقتصادية من شأنه أن يساعد على توجه الجزء الأكبر مـن المدخرات العامة نحو الاستثمار في هذا القطـاع لأنـه يعطـي الثقـة والاطمئنـان لأصحـاب رؤوس الأموال بأن مردود الاستثمار سيكون أجدى، ودرجة المخاطرة أقل.

Text Stamp

ولذلك، فإن قطاع الخدمات المالية مثلاً قد حصل على ٦٢٥,٧ مليون دينار من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الأردني لعام ١٩٩٢، أي ما نسبته ٥٩,٦٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي لجميع القطاعات.

وهذا يعني أن استقرار نظام العلاقات الصناعية في هذا القطاع ساهم في زيادة حجم الاستثمار فيه، وفي الوقت نفسه فإن زيادة حجم الاستثمار أدت إلى وجود رأسمال أكبر لكل وحدة عمل مما أدى إلى زيادة الإنتاجية وارتفاع الأجور الحقيقية في هذا القطاع، وبالتالي زيادة مستوى الاستهلاك والادخار.

فكلما اتجه نظام العلاقات الصناعية نحو التوازن كلما ساهم ذلك باستقرار الأجور الحقيقية عند مستويات مقبولة اجتماعياً وتحققت درجة أفضل من الرفاهية الاقتصادية للعاملين، وهذا بدوره ينعكس على هيكل العلاقات الصناعية ويجعلها أكثر تطوراً لأنها تحقق مصالح أصحاب العمل والعمال بلا استثناء.

وبعد ان بينا اهمية استقرار نظام العلاقات الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة لابد من توضيح محددات نظام العلاقات الصناعية الأردني في محاولة لتجنب نقاط الضعف وتفعيل دور هذا النظام لخدمة الاقتصاد الأردني. ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

١. هيكل سوق العمل الأردني وتركيبته التي ورثها من تاريخ تطور سوق العمل الأردني والتي سبق ذكرها في الفصل الثاني.

٢. التركز السكاني في العاصمة والزرقاء أدى إلى تفاوت قوة النقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل بين المحافظات مما أضعفها بشكل عام وساعد على ذلك تركز أصحاب العمل (الرأسماليين) في المدن الرئيسية.

٣. أساليب التعيين غير الموضوعية والتي تعتمد على معيار المحسوبية.

٤. ضعف نقطة الاتصال بين الباحثين عن عمل (العمال) والباحثين عن العمال (أصحاب رأس المال).

٥. عدم وجود نظام وطني لتصنيف الأعمال كما بينا سابقاً.

٦. عدم وجود الجسور المفتوحة بين الإدارة والعمال.

٧. النظرة العدائية التي يتعامل بها العمال ونقاباتهم مع أصحاب العمل ونقاباتهم.

Text Stamp

٨. تدخل الدولة كطرف ثالث في سوق العمل إضافة إلى العمال وأصحاب العمل أدى إلى تقييد نظام العلاقات الصناعية وبخاصة إذا عرفنا أن القطاع العام يوظف نسبة كبيرة من العمالة المحلية وحسب قوانين العمل يتم التضييق على العمال من أجل منعهم من الانتساب للنقابات العمالية.

ثالثاً: أثر العمالة الأردنية في الخارج على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

لقد اقتصرت دراستنا في الفصول السباقة على دراسة عنصر العمل الأردني المنتج داخل الاقتصاد الوطني، ولكن في الواقع هناك جزءاً كبيراً من قوة العمل الأردنية تعمل في الخارج، ولا تخدم اقتصادات الدول التي تعمل بها فقط بل تخدم الاقتصاد الوطني من خلال التحويلات التي تقوم بها، إضافة إلى الخبرات والتقنيات الفنية والتكنولوجية التي تنقلها عند عودتها إلى الوطن الأم.

وفي هذا الفصل سوف نركز على أهمية التدفق الداخلي لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج لندرس أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتلعب هذه التحويلات دوراً مباشراً وغير مباشر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفيما يلي شرح موجز لكل منها:

أولاً: الأثر المباشر لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

قد يتساءل البعض حول كيفية التصرف بتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، وما يذهب منها للاستهلاك وما يذهب منها للادخار أو الاستثمار؟!

لاشك في أنه من الصعوبة بمكان الإجابة عن هذا التساؤل نظراً لعدم توافر الأدلة الحقيقية أو الدراسات المتكاملة، والتي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، إلا أنه يمكن الاستعانة في هذا الشأن بنتائج المسح الذي أجرته الدائرة الاقتصادية في الجمعية العلمية الملكية على عدد من أسر الأردنيين المغتربين، وأسر المغتربين العائدين، وأسر الذين لم يسبق لهم أن هاجروا قط.

وقد دلت نتائج هذا المسح إلى أن معدلات إنفاق أسر المغتربين الحاليين تفوق مثيلاتها لأسر العينة المدروسة الأخرى، وتبين أن الجزء الأكبر من التحويلات قد توجه لتلبية الحاجات العائلية المتنوعة.

Text Stamp

أما فيما يتعلق بالإنفاق على الإستثمار فإن ٤٤.٪ من مجموع أسر العينة لم تقم بالإجابة عن الأسئلة الموجهة إليها، بينما أجاب ١٦,٢٪ من الأسر بعدم القيام بأي نوع من الاستثمار، في حين بلغت نسبة الذين قاموا بتملك عقارات ٣٩,٦٪ (٢٧٪ للمنازل)، أما الذين قاموا بشراء الأراضي بهدف المضاربة فقد بلغت نسبتهم ٧,٨٪ من المجموع الكلي للمهاجرين، أما المستثمرون في قطاع الصناعة والتجارة فكانت نسبتهم حوالي ٥,٩٪ في حين بلغت نسبة الذين اشتروا سندات حكومية وأسهم ٦,٣٪. (٦٣:٢٩)

إن المتتبع لنتائج المسح السابقة يمكن له أن يستنتج أن الجزء الأكبر من التحويلات ذهب لأغراض لا يمكن لها أن تخدم الاقتصاد الوطني بالشكل المرغوب. حيث نرى أن الحجم الأكبر للتحويلات تحول إلى قطاع الإنشاءات وهذا عائد لطبيعة الاستثمار في هذا القطاع حيث الربح السريع، عدم تآكل رأس المال بالتضخم إضافة إلى أن معظم الأردنيين العاملين في الخارج هاجروا لتحسين ظروفهم المعيشية وبخاصة من أجل العودة وبناء منزل مناسب للاستقرار فيه.

إن توجه الجزء المستثمر من حوالات العاملين إلى قطاع الإنشاءات على حساب بقية القطاعات من شأنه أن يحرم الاقتصاد الوطني من مزايا وإيجابيات عديدة كانت ستعود عليه فيما لو أعيد توزيع هذه الاستثمارات لتشمل القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبخاصة الزراعة والصناعة؛ فالاستثمار في هذه القطاعات من شأنه تحقيق ما يلي:

١. توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الأردني وزيادة عرض السلع مما يؤدي إلى انخفاض قيمة المستوردات وزيادة عرض السلع المصدرة فيزيد الناتج والتوظيف وينخفض عجز الميزان التجاري.

٢. إعادة توزيع القوى العاملة لصالح القطاعات الانتاجية مما يعني زيادة القدرة على تحقيق نوع من الأمن الغذائي والصناعي.

لذلك فمن الأفضل اتباع سياسات حكومية تقدم الدعم والإعانات للمستثمرين في القطاعات الإنتاجية، وتقيد الاستثمار غير المجدي في بقية القطاعات الاقتصادية.

وبعد أن تحدثنا عن الجزء المستثمر من تحويلات العاملين وأثره على الاقتصاد الأردني، نود التعرف على مدى مساهمة هذه التحويلات في تحديد حجم الاستهلاك الوطني.

Text Stamp

يمكن لنا معرفة هذا الدور او المساهمة في المتغيرات الاقتصادية من خلال تتبع حجم التحويلات من جهة وحجم الاستهلاك الكلي والادخار من جهة أخرى والجدول رقم (٤٣) في الملحق الاحصائي يبين لنا ذلك.

بالنظر للجدول رقم (٤٣) يمكن أن نستنتج أن الجزء الأكبر من تحويلات العاملين يذهب للاستهلاك، وهذا ينسجم مع نتائج المسح السابق.

فقد يتساءل البعض: ما الذي سيتأثر بشكل كبير في حالة انقطاع التحويلات الخارجية عن الاقتصاد الأردني الاستهلاك أم الادخار؟

نجيب على هذا التساؤل ونقول إن الادخار هو الذي سيتأثر؛ لأن أفراد المجتمع الأردني قد تعودوا على نمط استهلاكي معين لذلك وعند انقطاع المساعدات والتحويلات الخارجية فإنهم سوف يحافظون على المستوى الاستهلاكي نفسه حتى لو اضطروا للاستهلاك من المدخرات السابقة أو الاقتراض. ويمكن أن يتبين لنا ذلك من خلال تتبع معدلات النمو في حجم التحويلات والاستهلاك والادخار.

فقد بلغ متوسط معدل نمو الاستهلاك حوالي (١١,٨) خلال سنوات الدراسة، وبقي في معظم فترات الدراسة معدل نمو سنوي موجب ولم يتأثر نتيجة تغير حجم التحويلات بينما اتصف الادخار بمعدلات نمو متذبذبة وبشكل كبير مما يعني أنه هو الأكثر تأثراً بتغير حجم التحويلات. وهذا من شأنه التأثير على حجم الاستثمار الوطني سلبياً، وبالتالي العمل على تذبذب الإنتاج المحلي.

ثانياً: الأثر غير المباشر لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على المتغيرات الاقتصادية الكلي

إضافة إلى التأثير السابق فإن التحويلات التي يقوم بها الأردنيون العاملون في الخارج تلعب دوراً غير مباشر في التأثير على الاستهلاك والاستثمار والإنتاج. ويمكن تلخيص هذا الدور فيما يلي:

١. لقد كان من ضمن البنود الاستهلاكية السابقة الذكر في دراسة الجمعية العلمية الملكية الإنفاق العائلي على الصحة والتعليم، بحيث يعتبر هذا النوع من الإنفاق استثماراً في رأس المال البشري يمكن له أن يزيد من قدرات العاملين وكفاءاتهم ويحسن من مستوى الإنتاجية مما ينعكس ايجاباً على الإنتاج والاستثمار.

Text Stamp

٢. تلعب تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج دوراً كبيراً في تنشيط حركة الاستثمار والإنتاج والاستهلاك من خلال مساهمتها في خلق الائتمان في الأردن.

فمنذ بداية السبعينات وحتى الآن وودائع غير المقيمين (يملك معظمها الأردنيين العاملين في الخارج) في البنوك الأردنية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع في البنوك التجارية. ولذلك، فإن الإقراض الاستهلاكي أو الاستثماري الذي تقدمه البنوك الأردنية يعتمد بشكل كبير على التحويلات التي يودعها القطاع غير المقيم في البنوك التجارية.

والجدول رقم (٤٤) في الملحق الاحصائي يبين ودائع غير المقيمين ونسبتها إلى إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣.

نستنتج من الجدول السابق ان ودائع القطاع الخاص غير المقيم (معظمها عبارة عن تحويلات للأردنيين العاملين في الخارج) تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية. وبهذا يمكن القول إنها قد ساهمت وبشكل كبير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وبطريقة غير مباشرة عن طريق القروض الاستهلاكية والاستثمارية المقدمة من قبل هذه البنوك والتي تشكل تحويلات العاملين نسبة وصلت إلى ٣٢,١٪ منها عام ١٩٩٢.

Text Stamp

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

Text Stamp

الفصل السادس

"النتائج والتوصيات"

احتل موضوع الإنتاجية جانباً كبيراً من اهتمام الاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بسبب القناعة التامة بالدور المهم الذي يلعبه هذا المتغير الاقتصادي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة؛ ولأن عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج المتوافرة في الأردن بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمالية، فقد رأينا من المناسب دراسة مدى إمكانية تفعيل دور هذا العنصر الإنتاجي البشري في الاقتصاد الأردني من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة.

وقد أجرينا دراسة شاملة لدور هذا العنصر الإنتاجي إضافة إلى العناصر الإنتاجية الأخرى في النمو الاقتصادي في الأردن ووجد ان عنصر العمل لم يلعب الدور المنشود في النمو الاقتصادي في الاردن الا في قطاعي الزراعة والانشاءات وفيما يلي توضيح لنتائج التي افرزتها هذه الدراسة :

أولاً: عند دراسة حجم البطالة في الاقتصاد الأردني وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وجد أن مقدار خسارة الاقتصاد الوطني من الإنتاج نتيجة تعطل موارد العمل وصل إلى ٣١٧٠,٦٦٤ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢، أي ما نسبته ٩٩٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي الأردني خلال عام ١٩٩٢ وبالأسعار الجارية.

ثانياً: عند قياس إنتاجية عوامل الإنتاج في الأردن توصلنا إلى النتائج التالية:

١. لقد احتل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى من حيث نصيب العامل أو انتاجيته في هذا القطاع وقد بلغت ما مقداره ٢٧٢١٢ ديناراً عام ١٩٩٢، أي ما نسبته ٥١١٪ من متوسط إنتاجية الفرد على مستوى الاقتصاد ككل.

٢. لقد ارتفعت إنتاجية العامل في القطاع الزراعي الأردني بشكل كبير خلال فترة الدراسة، بحيث بلغت عام ١٩٨٠ حوالي ٢٠١٠ ديناراً وارتفعت عام ١٩٩٢ لتصل إلى ٥٥٨٣ دينار، أي بمعدل سنوي مقداره ١٤,٨٪، ويمكن تبرير ذلك بانخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي العمالة الأردنية من ٢٢٪ عام ١٩٦٨ إلى ١٠,٢٪ عام ١٩٨٠، ثم واصلت الانخفاض لتصل عام ١٩٩٢ إلى ٧,٤٪ من

Text Stamp

مجمل العمالة الأردنية، وهذا أدى إلى تزايد الإنتاجية الحدية للعمل، إضافة لأسباب أخرى مثل المستوى التكنولوجي وحجم رأس المال في هذا القطاع.

٣. يلاحظ أن أقل القطاعات الاقتصادية حظاً في الانتاجية هو قطاع الخدمات الاجتماعية والدفاع والإدارة، فقد بلغت إنتاجية العامل في هذا القطاع حوالي ٢٣٥٩ ديناراً عام ١٩٩٢ وقد يكون سبب انخفاض الإنتاجية أن هذا القطاع يضم النشاط الحكومي الذي يهدف إلى الربح اضافة لوجود الجهاز العسكري الذي لم يعط حقه من الدراسات، ولم يوضح للعامة مقدار ما قدم هذا الجهاز العسكري من خدمات للاقتصاد الوطني سواء برفد سوق العمل الأردني بكوادر عمالية مدربة وخبيرة، أو بتنمية البنية التحتية والقطاع الزراعي وتنشيطهما.

٤. بلغت إنتاجية الدينار من رأس المال الأردني من القيمة المضافة لعام ١٩٨٥ حوالي ٠,٤٦٦ دينار ثم ارتفعت عام ١٩٩٢ إلى ٠,٤٧٨ دينار. أي بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٣٪، وهو معدل منخفض يدل على تباطؤ معدل نمو إنتاجية رأس المال في الأردن.

ثالثاً: عند دراسة الدور الذي تلعبه العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني توصلنا إلى النتائج التالية:

١. إن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة تعمل بصورة غير رسمية، حيث بلغ نسبة الحاصلين على تصاريح عمل ٣٢,٨٪ عام ١٩٨٩ من إجمالي العمالة الوافدة في الأردن، ارتفعت عام ١٩٩٢ لتصل إلى ٦١٪.

٢. أدى وجود العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني ومنافستها غير المشروعة للعمالة المحلية إلى حدوث اختلالات كبيرة في سوق العمل فحدث تفاوت كبير في مستوى الأجور سواء بين الوظائف في القطاع الواحد أو بين القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة معدل دوران العمل حيث بلغ عام ١٩٨٤ حوالي ٣٩٪. وقد أدى ارتفاع معدل دوران العمل إلى مشكلات عديدة بسبب ارتفاع تكاليف تدريب وتأهيل وفحص العمالة، إضافة لذلك فقد ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير حيث وصلت عام ١٩٩٢ إلى ١٥٪، وقد يكون أحد أسباب ارتفاعها منافسة العمالة الوافدة للعمالة المحلية حيث تقبل العمالة الوافدة أجوراً أقل، وساعات عمل أكثر، تغيير الأعمال باستمرار ... . وتستفيد من فارق سعر الصرف عند التحويل خاصة وأن الأجور

Text Stamp

في دولتها الأصلية كانت منخفضة أصلاً لذلك تقبل بأجور قد تكون منخفضة بالنسبة للأردني ولكنها مرتفعة بالنسبة للعامل الوافد.

وفي هذا السياق، فقد قمنا بحساب أثر تحويلات العمالة الوافدة على معدلات البطالة في الأردن، فوجد أن حجم هذه التحويلات عام ١٩٩٢ بلغ ٥٤,١ مليون دينار وباعتبار ان معامل رأس المال / العمل خلال هذه السنة بلغ ١٤٣٣٩ ديناراً لكل فرصة عمل جديدة، فإن استثمار هذه التحويلات داخل الاقتصاد الأردني فيما لو تم ذلك كان سيؤدي إلى خلق ٣٧٧٢ وظيفة جديدة للعمال الأردنيين، وإذا ما علمنا أن حجم العمالة المتعطلة خلال ذلك العام بلغ ١٠٦ ألف عامل فإننا نكون قد خفضنا عدد العاطلين عن العمل بنسبة ٣,٦٪.

٣. شكل استهلاك العمالة الوافدة ما نسبته ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٦. وهي نسبة متدنية تعني انخفاض نسبة الدخل المنفق داخل الاقتصاد الوطني بسبب الاتجاه نحو تحويل معظم الدخول للخارج.

٤. بلغ/حجم العمالة الوافدة عام ١٩٨٤ حوالي ٣٣٪ من حجم العمالة الكلية في الاقتصاد الأردني، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت استثمارات هذه العمالة تشكل ٠,٩٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي للعام نفسه وهي نسبة متدنية أدت إلى حرمان الاقتصاد الوطني من موارده الرأسمالية النادرة. لاسيما وأن قيمة ما يكتنزه العمال الوافدون وحسب نتائج مسح الجمعية العلمية الملكية للعام نفسه قد تجاوز ٢٨ مليون ديناراً.

٥. عند دراسة نتائج إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة وجد أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٠٨٩,٣٣ مليون ديناراً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦، أي بمعدل زيادة سنوية مقدارها ١٥٥ مليون ديناراً، إضافة إلى تخفيض معدلات البطالة. وقد سبق ان ذكرنا أن إنتاجية العامل الوافد تشكل ٠,٨٢ من إنتاجية العامل الأردني؛ وقد تلعب الظروف المعيشية الصحية والغذائية والنفسية دوراً رئيسياً في ذلك.

رابعاً: عند قياس مساهمة عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في الأردن توصلنا إلى النتائج التالية:

١- على المستوى الاقتصادي الكلي ورغم عدم وجود دلالة احصائية قوية للعمل فقد خرجنا بما يلي:

Text Stamp

أ. بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل مقداراً سالباً، إذ تبين أن زيادة عدد العمال بمقدار ١٪ سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي بمقدار ٠,٢٤٪ مما يعني الاقتصاد الأردني يمر بمرحلة تناقص الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

ب. مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال تساوي ٠,٧٣٦ وهذا يعني أن زيادة حجم رأس المال بمقدار سيزيد الإنتاج بمقدار ٠,٧٣٦٪. وقد أثبت النموذج دلالة احصائية وتأثير قوي لرأس المال على الناتج المحلي الاجمالي.

ج. لقد افترضنا في النموذج المستخدم في القياس (دالة الإنتاج) أن الاقتصاد الأردني يتميز بوفورات الحجم الثابتة، ولكن نتيجة الدراسة أثبتت أن مجموع المرونات الإنتاجية بالنسبة للعمل ورأس المال أقل من١ صحيح.($\alpha+B$ = ٠,٤٩٦) أي أن الاقتصاد الأردني يمر بمرحلة وفورات الحجم المتناقصة.

د. يلاحظ ارتفاع مساهمة التكنولوجيا والعوامل الأخرى في النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة الكفاءة حوالي ٣١,٠٦ وهي ذات دلالة احصائية قوية.

٢- على المستوى القطاعي:

أ. قطاع الزراعة والقنص والغابات:-

١. بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل حوالي ٣,٨٩٨ . أي أن زيادة عدد العمال في هذا القطاع بمقدار ١٪ عامل كان سيزيد الناتج الزراعي بمقدار ٣,٨٩٨٪. مما يعني أن انتاجية العامل في هذا القطاع مرتفعة ويمكن أن تحقق جزءاً من آمالنا وأهدافنا الاقتصادية في تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي الغذائي إذا ما أحسن استغلال هذا القطاع وقد أثبت هذا المتغير دلالة إحصائية قوية في النموذج.

٢. ورغم عدم وجود دلالة إحصائية لرأس المال فقد بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال حوالي -٠,١٧٦ أي أن زيادة رأس المال بمقدار ١٪ تؤدي إلى انخفاض الناتج بمقدار ٠,١٧٦٪. مما يعني مروره بمرحلة الإنتاجية السالبة لرأس المال.

٣. وجد أن القطاع الزراعي يعمل في مرحلة وفورات الحجم المتزايدة، لأن مجموع المرونات بلغت ٣,٧ . لذلك فإن هذا القطاع المهمل إذا ما أحسن استخدامه واستغلال موارده فإنه يمكن أن يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وما

Text Stamp

يشجعنا على قول ذلك إن إنتاجية العمل في هذا القطاع مرتفعة وبشكل كبير مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية، وهذا يساعد على تخفيض أعداد العاطلين عن العمل.

٤. لم تلعب التكنولوجيا والعوامل الأخرى دوراً مهماً في هذا القطاع، إذ بلغت قيمة معلمة الكفاءة الفنية -٠,١٢٥ . وهي ليست ذات دلالة إحصائية قوية.

ب. قطاع التعدين والصناعة التحويلية: دلت نتائج التقدير أن العلاقة بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) وبين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة. وقد لعبت التكنولوجيا والعوامل الأخرى الدور الرئيسي في التنمية الصناعية إذ بلغت قيمة معلمة الكفاءة الفنية ٦,٠٣٩ مما يعني ضرورة اتباع تكنولوجيا متقدمة تتناسب مع المتطلبات التنموية.

أما بالنسبة لعوامل الإنتاج الرئيسية فيجب إعادة تأهيل العمال في هذا القطاع وتحسين مستوى مهارة العاملين وتعليمهم وتدريبهم لزيادة الإنتاجية وتفعيل دور هذا العنصر البشري المهم والوفير. أما بالنسبة لرأس المال فمن الأفضل استخدام الآلات والمعدات والمنشآت التي تمتاز بارتفاع إنتاجيتها ويمكن أن تعمل لساعات أكبر دون وجود حجم اهتلاك كبير لها.

هذا ومن المعروف أن الجزء الأكبر من مصانعنا الأردنية لا تعمل بطاقتها الاستيعابية الكاملة مما ساهم في انخفاض إنتاجية رأس المال.

جـ- قطاع الكهرباء والمياه: وعلى الرغم من عدم وجود دلالة إحصائية للعمل ورأس المال فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

١. بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل حوالي ٠,٣٤١ أي أن زيادة عدد العمال بمقدار ١٪ تزيد الناتج بمقدار ١,٣٤١٪.

٢. بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال حوالي ٠,١٩٤ أي أن زيادة رأس المال بمقدار ١٪ تزيد الإنتاج بمقدار ٠,١٩٤٪، مما يعني ان إنتاجية العمل في هذا القطاع تفوق إنتاجية رأس المال.

٣. بلغ مجموع مرونات الإنتاج بالنسبة لعوامل الإنتاج حوالي ٠,٥٣٥ مما يعني أن هذا القطاع يعمل بمرحلة وفورات الحجم المتناقصة.

Text Stamp

٤. بلغت قيمة معلمة الكفاءة الفنية المتمثلة بالتكنولوجيا والعوامل الأخرى حوالي ٣,٤٤٦ مما يعكس الدور البارز لهذا المتغير في تنمية الإنتاج في هذا القطاع وبخاصة أن هذا المتغير أثبت دلالة إحصائية وتأثيراً قوياً على الناتج.

د. قطاع الإنشاءات:

١. بلغت مرونة الناتج بالنسبة للعمل حوالي ٤,٣٢٢ . وهذا يدل على ارتفاع إنتاجية العمل في هذا القطاع؛ إذ إن زيادة عدد العمال بمقدار ١٪ في هذا القطاع يزيد الناتج بمقدار ٤,٣٢٢٪.

٢. بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال حوالي ٢,٥٠٩ أي أن إنتاجية رأس المال أيضاً مرتفعة بحيث أن زيادة رأس المال بمقدار ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار ٢,٥٠٩٪.

٣. قدرت مجموع مرونات الناتج بالنسبة لعوامل الإنتاج بـ ٦,٥٣ وهي نسبة مرتفعة وتدل على وفورات الحجم المتزايدة. أي أنه يمكن زيادة توظيف العمال ورأس المال في هذا القطاع مع الحصول على إنتاج أكبر من المدخلات وحسب متطلبات التنمية.

٤. الأثر التكنولوجي في هذا القطاع سالب (-١٦,٠٩) وهذا يدل على أن هذا القطاع لا يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، ويركز على عنصري العمل ورأس المال.

هـ: قطاع التجارة والمطاعم والفنادق:

١. رغم عدم وجود دلالة احصائية للعمل فقد بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة إليه حوالي ٤٠٤, أي أن زيادة عدد العمال بمقدار ١٪ سيزيد الإنتاج بمقدار ٤,.٪.

٢. بلغت مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال حوالي ١٦. وهذا يعكس طبيعة الأرباح التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال في الأردن؛ إذ أن زيادة رأس المال بمقدار ١٪ يزيد الناتج بمقدار ١٦٪ دينار، مما يعني الإنتاجية الكبيرة لرأس المال في هذا القطاع.

٣. بلغت مجموع مرونات الناتج بالنسبة لعناصر الإنتاج حوالي ١٦,٤ مما يعني ان هذا القطاع يتميز بوفورات الحجم المتزايدة، ويمكن إذا ما أحسن استخدام الموارد المعطلة في هذا القطاع العمل على زيادة الناتج وتخفيض تعطل الموارد في آن واحد.

Text Stamp

٤. بلغت قيمة معلمة التكنولوجيا -٨٨ مما يعني انعدام أي مستوى تكنولوجي متقدم في هذا القطاع، والاعتماد بشكل أساسي على رأس المال.

و. قطاع النقل والتخزين والاتصالات:

لقد وجد أن العلاقة بين الناتج في هذا القطاع وبين العمل ورأس المال ضعيفة، ولا توجد دلالة إحصائية لهذه العلاقة فقد بلغ معامل الارتباط بينهما ٠,٣ وهو ارتباط موجب وضعيف. وقد يكون السبب في ذلك المستوى التكنولوجي المتقدم والذي يحتاجه هذا القطاع حيث بلغت قيمة معلمة الكفاءة الفنية حوالي ٦,٢٩٣ أي أن الدور الأكبر في هذا القطاع هو للتكنولوجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية. لأن إنتاجية كل من العمل ورأس المال منخفضة (رأس المال سالبة والعمل موجبة). وبلغت مجموع مرونات الناتج بالنسبة لعوامل الإنتاج حوالي ٠,٠٥ مما يعني وفورات الحجم المتناقصة.

ز. قطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات: رغم عدم وجود دلالة احصائية للعمل ورأس المال ووجود دلالة للكفاءة الفنية فقد :

١. بلغت مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل حوالي ٠,٣٠٧ أي أن زيادة عدد العمال بمقدار ١٪ يزيد الإنتاج بمقدار ٠,٣٠٧٪.

٢. بلغت مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال حوالي ٠,١٠٧ أي إذا قمنا بزيادة رأس المال بمقدار ١٪ يزيد الناتج بمقدار ٠,١٠٧٪.

٣. بلغت مجموع مرونات الناتج بالنسبة للعمل ورأس المال ٠,٤١٤ مما يعكس وفورات الحجم المتناقصة.

٤. لعبت التكنولوجيا دوراً مهماً في التنمية في هذا القطاع إذ بلغت قيمة معلمة الكفاءة الفنية حوالي ٤,٥٠٨ مما يدل على استخدام تكنولوجيا متقدمة. والتي أثبتت وجود دلالة إحصائية قوية وتأثيراً قوياً على الناتج.

ح. قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والإدارة العامة: رغم عدم وجود دلالة احصائية للعمل ورأس المال فقد خرجنا بما يلي:

١. بلغت مرونة الناتج في هذا القطاع بالنسبة للعمل حوالي ١,٥٢٨. مما يعني أن زيادة عدد العمال بمقدار ١٪ يزيد الإنتاج بمقدار ١,٥٢٨٪ مما يعني ارتفاع إنتاجية العامل في هذا القطاع.

Text Stamp

٢. كانت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال سالبة، وقد بلغت حوالي -٠,٣٢١ بمعنى أن زيادة رأس المال بمقدار ١٪ تؤدي إلى انخفاض الإنتاج بمقدار ٣٢١٪.

٣. بلغ مجموع مرونات الناتج بالنسبة للعمل ورأس المال حوالي ١,٢ أي أن هذا القطاع يعمل في مرحلة وفورات الحجم المتزايدة.

٤. بلغ الأثر التكنولوجي في هذا القطاع مستوى متقدماً وصل إلى ٣,٩٣١ ، مما يعني ارتفاع إنتاجية التكنولوجيا وهذا المتغير هو الذي يملك دلالة إحصائية قوية وتأثير قوي على الناتج.

خامساً: عند دراسة دور القوى العاملة في المتغيرات الاقتصادية الكلية توصلنا إلى النتائج التالية:

١- بلغ الميل المتوسط للاستهلاك في الأردن عام ١٩٩٢ حوالي ٩٢,٣ ؛ وهي نسبة مرتفعة أدت إلى انخفاض الميل المتوسط للادخار وليصل إلى ٧,٧٪. ومن أهم العوامل المرتبطة بسوق العمل والتي ساهمت بانخفاض حجم المدخرات ما يلي:

١. أدى انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية في قوة العمل إلى ارتفاع عبء الإعالة مما أدى إلى تحويل الجزء الأكبر من الدخل الوطني نحو الاستهلاك.

٢. إن تركز القوى العاملة في المناطق المدنية حيث يوجد نموذج استهلاكي مرتفع المستوى وبخاصة من المستوردات، وهجرة العمالة الزراعية إلى المدن أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي من جهة وانخفاض حجم المدخرات الوطنية من جهة أخرى، لاسيما إذا ما علمنا ان العامل في الأرياف يمكن أن يدخر جزءاً من دخله لأنه يملك جزءاً من الاكتفاء الذاتي الغذائي وعند الهجرة إلى المدينة فقد ذلك واتجه نحو استهلاك الكماليات المتوردة.

٢- ساهم استقرار نظام العلاقات الصناعية في قطاع الخدمات المالية بزيادة إنتاجية العامل في هذا القطاع حتى وصلت إلى ٥١١٪ من متوسط انتاجية العامل في الاقتصاد ككل، مما أدى إلى ارتفاع حجم التكوين الرأسمالي ليصل إلى ٥٩,٦٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي لجميع القطاعات لعام ١٩٩٢.

وبنفس الطريقة فإن عامل استقرار العلاقات الصناعية لعب دوراً مهماً في زيادة إنتاجية العامل في قطاع التعدين والصناعة التحويلية مما يشكل عامل جذب للاستثمارات

Text Stamp

وزيادة الانتاج حيث لعبت زيادة الانتاجية وزيادة الأرباح وانخفاض درجة المخاطرة دوراً كبيراً في جذب اهتمام المستثمرين لهذا القطاع على العكس من القطاع الزراعي والذي يمتاز بضعف العلاقات الصناعية بين أطراف العملية الإنتاجية مما حرمه من فرصة تطوير الإنتاجية.

٣- لقد تبين لنا أن الجزء الأكبر من تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج قد ذهب للاستهلاك، وأن الجزء المستثمر من هذه التحويلات قد تركز في قطاع الإنشاءات مما حرم الاقتصاد من مزايا عديدة كان يمكن أن يحصل عليها لو أعيد توزيع هذه الاستثمارات لصالح القطاعات الإنتاجية.

٤- لعبت تحويلات العاملين دوراً كبيراً في التأثير على الاستهلاك والاستثمار والإنتاج من خلال ودائع غير المقيمين في البنوك الأردنية والتي ساعدت البنوك على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية سواء الاستهلاكية منها أو الاستثمارية، فقد بلغت نسبة ودائع غير المقيمين (معظمها تحويلات العاملين) إلى إجمالي ودائع البنوك التجارية عام ١٩٩٢ حوالي ٣٢,١٪.

التوصيات:

١. إن تشديد رقابة وزارة العمل والوزارات الأخرى ذات العلاقة على سوق العمل الأردني وبخاصة العمالة الوافدة فيه والتي تعمل دون تصاريح يمكن أن يخدم الاقتصاد الأردني بشكل كبير سواء من حيث إجراء عملية إحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة ذات الإنتاجية المنخفضة، أو لجلب إيرادات أخرى لخزينة الدولة تتمثل في زيادة حصيلة رسوم تصاريح العمل وضريبة الدخل. كما ينبغي وضع سياسات مصرفية أكثر شدة تقيد تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج.

٢. بما ان إنتاجية العمل في قطاع الزراعة أكبر من إنتاجية رأس المال لذلك يجب اتباع سياسات وأساليب انتاج مكثفة للعمالة.

٣. يجب العمل على إعادة تأهيل العمال في القطاع الصناعي سواء بزيادة المستوى التعليمي او التدريبي او الصحي لتحقيق زيادة الإنتاجية.

أما رأس المال فيجب استخدام كامل الطاقة الاستيعابية للمصانع لتحقيق زيادة في انتاجية رأس المال المنخفضة أصلاً في هذا القطاع.

Text Stamp

٤. من الأفضل اتباع سياسات وأساليب إنتاج مكثفة للتكنولوجيا في قطاع الكهرباء والمياه. ويأتي بالدرجة الثانية عنصر العمل ذو الإنتاجية المنخفضة، ولكنها مرتفعة مقارنة بإنتاجية رأس المال.

٥. يجب العمل على توظيف عدد أكبر من العمال ورأس المال في قطاع الإنشاءات الأردني بسبب ارتفاع الإنتاجية، وتطوير المستوى التكنولوجي السائد بسبب قيمته السالبة.

٦. أما في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فيجب اتباع سياسات وأساليب إنتاج مكثفة لرأس المال الذي بلغت إنتاجيته أضعاف إنتاجية العمل. والعمل على إعادة تأهيل العاملين في هذا القطاع.

٧. وفي قطاع النقل والتخزين يجب العمل على زيادة توظيف التكنولوجيا في هذا القطاع وإعادة تأهيل عناصر الإنتاج الأخرى (العمل ورأس المال).

٨. وفي قطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات يجب اتباع سياسة انتاجية مكثفة للتكنولوجيا ومن ثم العمل في الدرجة الثانية ومن ثم رأس المال.

٩. وعلى الرغم من أن زيادة توظيف العمال في القطاع الحكومي قد لا يتناسب مع الرأي الشخصي للباحث، إلا أن البيانات دلت على ضرورة اتباع أساليب إنتاج مكثفة للعمالة في هذا القطاع. وقد تكون الانتاجية المرتفعة في الجهاز العسكري والذي يدخل ضمن هذا القطاع قد أدت إلى تحيز رأي الباحث.

١٠. العمل على رفع معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل ووضع حد للهجرة من الريف إلى المدن من أجل الحفاظ على معدلات مرتفعة للمدخرات الوطنية.

١١. ضرورة العمل على معالجة محددات نظام العلاقات الصناعية والعمل على استقرارها وبجميع القطاعات الاقتصادية ودون استثناء لرفع مستوى أداء العاملين.

Text Stamp

المراجع :

(١) أ. د. وديع شرايحة،سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاردن ،منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،١٩٩٣.

(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية،الاقتصاد الاردني،المشكلات والأفاق، عمان-الاردن ،١٩٩٤.

(٣) البنك المركزي الأردني،النشرة الإحصائية الشهرية ،عمان- الأردن- نيسان ١٩٩٤.

(٤) Lioyd G Reynolds, Macro Economic , Analysis And Policy , yale University , USA, ١٩٧٩

(٥)وزارة التخطيط ،خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية،١٩٨٦-١٩٩٠،عمان - الأردن.

(٦) وزارة التخطيط ،دراسة غير منشورة حول تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم ١٩٩٤ ،عمان الأردن ،١٩٩٤.

(٧) سلمي الخضيري ،قطاع التنمية الاجتماعية في الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠) وأثرها على السكان ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مناقشة الخطة الخمسية،عمان - الاردن ،١٩٨٦.

(٨) H. G.Henman and D.Alexander ,Labor Economic ,South Western Puplishing Company,Second Edition ,١٩٦٥

(٩) International Labor office ,Unemployment and Labor Market Flexibility, Finland , Geneva,١٩٩٠.

(١٠) وزارة التخطيط ،خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،١٩٨٦-١٩٩٠م ١٩٩٣-١٩٩٧.عمان الاردن.

(١١) د. محمد سعيد عميرة،سوق العمل والبطالة في الأردن ،الجمعية العلمية الملكية، عمان الأردن، تشرين الأول،١٩٩١.

(١٢) وزارة العمل ،مجلة العمل،عمان -الأردن أيار،١٩٩١،العدد ٤٩.

(١٣)دائرة الأحصاءات العامة ،مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر،عمان -الأردن،١٩٩١.

(١٤) دائرة الإحصاءات العامة ،النشرة الإحصائية السنوية ،عمان- الأردن،١٩٩٣.

Text Stamp

(١٥) The world Bank ,**Jordan Consolidating Economic Adjnstment and Establishing the Base For Sustainable Growth** ,Volume 1, August 24,1994.

(١٦) Moore ,Elkin, **Labor and the Economy , An introduction to Analysis , Issues , and Institution,** USA,1983.

(١٧)جماعة من الأقتصاديين الألمان،ترجمة د. عدنان رؤوف ،**الاجور والانتاجية** ،برلين ألمانيا ،١٩٧٤.

(١٨) **ندوة الأنتاجية في القطاع الحكومي**، ومعوقاتها، معهد الادارة العامة، الرياض – السعودية ٢٥–٢٨ صفر، ١٤٠٠هـ.

(١٩) Elizabeth A. Smith , **The productivity Manual, Methods and Activities For Involving Employees In Productivity Improvements,** USA ,1990.

(٢٠) د. عيسى ابراهيم وآخرون ،**دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني** ،الجمعية العلمية الملكية ،الجزء الأول ،كانون الأول ١٩٨٩.

(٢١) د. حسين طلافحة،دور العمالة الوافدة في الأقتصاد الأردني ،**مجلة أبحاث اليرموك**،المجلد رقم ٥ ،العدد ١ ،١٩٨٩.

(٢٢) علي احمد سليمان ،**الأجور ومشاكل العمل في السودان** ،جامعة الخرطوم– السودان الطبعة الأولى، ١٩٧٤.

(٢٣) دائرة الإحصاءات العامة ،**الحسابات القومية** ،١٩٥٢–١٩٩٢،عمان الأردن،١٩٩٣.

(٢٤) دائرة الموازنة العامة،**قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤**،عمان–الأردن ١٩٩٤.

(٢٥) John Neter , **Applied Linear Regression Models ,** Second Edition, USA,1989

(٢٦) A.P.Thirlwall,Growth & Development,Thirld Edition,Poplished by The Macmillan Press, LTD, Londan, 1983

(٢٧) د. أحمد ملكاوي، **قياس الانتاجية والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية (٦٣–١٩٨٦)**، الجامعة الأردنية – عمان.

(٢٨) حيدر رشيد ،**دراسات في الأقتصاد والقضايا العمالية** ،الطبعة الأولى ،عمان –الأردن ،١٩٩٢.

(٢٩) اسماعيل سعيد الزغول ،**تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الأقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير ،الجامعة الأردنية،١٩٨٤.

جدول رقم (١) يبين مؤشرات عامة عن واقع الاقتصاد الأردني (١٩٧٩-١٩٩٣)

السنه / المتغير	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
عدد السكان (بالألف)	٢١٣٢،٠	٢٢١٨،٠	٢٣٠٧،٠	٢٣٩٩،٠	٢٤٩٥،٠	٢٥٩٥،٠	٢٦٩٤،٠	٢٧٩٦،٠	٢٨٩٧،٠	٣٠٠١،٠	٣١١١،٠	٣٤٥٣،٠	٣٨٨٨،٠	٤٠١٢،٠	٤١٥٢،٠
القوى العاملة الاردنية بالألف	٤٠٥ ,٣	٤٢٠،٠	٤٣٥،٤	٤٥١،٢	٤٦٧,٧	٤٨٤،٧	٥٠٢،٤	٥٣٥،٤	٥٥٥،٧	٥٧٢،٢	٥٨٣،٥	٦٣٠،١	٦٨٠،٠	٧٠٦،٠	N.A
عرض النقد ع٢	٧٧٣،١	٩٨٤ر٨	١١٧٩،٩	١٤٠٣،٣	١٦١٥،٢	١٧٥٧ر٧	١٨٧٤،٨	٢٠٧٢،٤	٢٣٧٢،٢	٢٦٤٦،٨	٢٩٧١،١	٣١٢٢،٦	٣٧١٧،٥	٤١٩٣،٠	٤٥١٦،١
الرصيد القائم للدين العام الداخلي	١٥٠،٤	١٩٧،٨	٢٣١،٧	٢٧٦،٢	٣١٤،١	٣٤٢،٧	٣٧٠،٤	٤١٤،٩	٦٢٤،٤	٩٢١،٨	٩٩٥،٠	١٠٣٧،٦	١٠٦١،٧	١٠٤١،٥	١٠٩٦،٤
الرصيد القائم للدين العام الخارجي	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٣٨٣٦،٩	٥٤٠٩،٤	٦٠٥٢،٥	٥٥١٦،٨	٥٢١٣،١	٤٨٠٣،٩
(عجز) الميزان التجاري	٤٦٧،٤	٥٤٣،٣	٨٠٣,٧	٨٧٦،٦	٨٩١،٤	٧٧٨،٥	٧٦١،٦	٥٩١،٨	٥٩٦،٩	٦٣٨،٥	٥٨٥،٣	١٠٠٨،٦	٩٩٤،١	١٤٦١،٧	١٥٨٥،٢
GNP بسعر السوق الجاري	٩٧٢،٩	١١٨٣،٦	١٤٨٤،٢	١٧١٢،٥	١٨١٥،٠	١٩٠٥،٠	١٩٦٥،٠	٢٠٩٧،٣	٢١١٢،٥	٢١٢٩،٩	٢٢٠٦،٤	٢٣٧٥،٩	٢٥٥٩،١	٣١٣٥،٨	٣٤٥٩،٢
GDP بأسعار المنتجين	٩٤٦،٦	١١٥١،٢	١٤٢٦،٧	١٦٣٨،١	١٧٦٥،٨	١٨٩١،٤	١٩٦٩،٨	٢١١٤،٦	٢١٦٢،٧	٢٢١٨،٤	٢٣٢٩،٩	٢٦١٢،٥	٢٧٧٩،٤	٣٢٣٤،٢	٣٥٩٥،٧
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ١٠٠=١٩٨٦	٦٩،٢	٧٦،٩	٨٢،٨	٨٩،٠	٩٣،٥	٩٧،١	١٠٠،٠	١٠٠،٠	٩٩،٨	١٠٦،٤	١٣٣،٨	١٥٥،٤	١٦٨،١	١٧٤،٨	١٨٣،١

المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الاحصائية الشهرية ،عمان -الاردن ،نيسان ١٩٩٤.

Text Stamp

جدول رقم (٢) يبين التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية لمجموعة من الدول لعام ١٩٩٢

القطاع / البلد	الزراعة	التعدين	الصناعة التحويلية	الخدمات
الأردن	٧٪	١٣٪	١٥٪	٦٥٪
كوريا "ج"	٨٪	١٩٪	٢٦٪	٤٧٪
السعودية	٧٪	٤٥٪	٧٪	٤١٪
الامارات	٢٪	٤٦٪	٩٪	٤٣٪
عمان	٤٪	٤٨٪	٤٪	٤٤٪
اليابان	٢٪	١٦٪	٢٦٪	٥٦٪
تركيا	١٥٪	٧٪	٢٣٪	٥٥٪
مصر	١٨٪	١٨٪	١٢٪	٥٢٪

المصدر : وزارة التخطيط دراسة غير منشورة حول تقرير البنك الدولي حول التنمية فى العام ١٩٩٤م عمان - الاردن ١٩٩٤ ص٧.

Text Stamp

جدول رقم (٣) يبين مساهمة القطاعات الأقتصادية الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابت خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٣)

السنة / القطاع	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الزراعة	٨ر٥	٧ر٩	٨ر٨	٧ر٦	٦ر٨	٩ر٠	٧ر٧	٨ر٣	٨ر٦
الصناعة	١٨ر٢	١٧ر٣	١٧ر٥	١٦ر٨	١٦ر٩	١٧ر٦	١٦ر١	١٦ر٥	١٦ر٢
الكهرباء والمياه	٢ر٥	٣ر٠	٣ر١	٢ر٩	٤ر٢	٣ر٢	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٣
الإنشاءات	٨ر٢	٨ر١	٧ر٠	٥ر٦	٧ر٤	٧ر٧	٨ر٤	٨ر٩	٩ر٤
مجموع قطاعات الانتاج السلعية	٣٧ر٤	٣٦ر٣	٣٦ر٤	٣٤ر٩	٣٥ر٣	٣٧ر٥	٣٥ر٥	٣٧ر٠	٣٧ر٥
التجارة العامة	١٨ر٩	١٦ر٦	١٦ر٣	١٦ر٩	٤ر٧	٣ر٣	٤ر٢	٣ر٦	٣ر٦
النقل والموصلات	١٠ر٦	١١ر٢	١١ر١	١١ر٠	١٦ر٨	١٦ر٣	١٤ر٧	١٥ر٢	١٥ر٠
خدمات مالية وعقارية	١١ر١	١١ر٩	١١ر٩	١١ر٩	١٩ر٤	١٨ر٦	٢١ر٢	٢٠ر٨	٢٠ر٦
منتجات خدمات حكومية	١٩ر٠	٢١ر١	٢١ر٣	٢٢ر١	٢٣ر٢	٢٣ر١	٢٣ر١	٢٢ر٥	٢٢ر٥
خدمات أخرى	٣ر٠	٢ر١	٣ر٠	٣ر٢	٠ر٦	١ر٢	١ر٣	٠ر٩	٠ر٨
مجموعة القطاعات الخدمية	٦٢ر٦	٦٣ر٧	٦٣ر٦	٦٥ر١	٦٤ر٧	٦٢ر٥	٦٤ر٥	٦٣ر٠	٦٢ر٥
الناتج المحلي الاجمالي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر : البنك المركزي الأردني . التقرير السنوي . عمان - الأردن .مجموعة تقارير سنوية مختلفة.

جدول رقم (٤) يبين مصادر الناتج المحلي الاجمالي واستخداماته للفترة (١٩٧٦-١٩٩٣)

السنة	استخدامات: انفاق استهلاكي نهائي حكومي	انفاق استهلاكي نهائي خاص	التغير في المخزون	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	الصادرات من السلع والخدمات	ناقص المستوردات من السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	المصادر: عوائد العاملين	فائض التشغيل	اهتلاك رأس المال الثابت	صافي الضرائب غير المباشرة
١٩٧٦	١٨٨,٢	٤٢٢,٢	١١,٥	١٨٢,٧	١٧٦,٧	-٤٣٠,٠	٥٥١,٣	٢٠٩,٢	٢٣٢,٣	٣٨,٢	٧١,٦
١٩٨٠	٣٤٢,٧	٨٥٨,٣	١١,٠	٤٥٢,٩	٤٤٨,٠	-٩٥١,٧	١١٥١,٢	٤١٩,١	٥٢٧,١	٨٧,٣	١١٧,٧
١٩٨٥	٥٢٧,٢	١٧٨٥	٤١,٦	٣٨٥,٢	٧٣٣,٥	-١٥٠٢,٧	١٩٦٩,٨	٧٥٨,٨	٧٧٦,٤	١٩٧,٣	٢٣٧,٣
١٩٨٦	٥٦١,٩	١٧١٧,١	٣٧,٦	٤١٠,٣	٥٨٧,٠	-١١٩٩,٣	٢١١٤,٦	٨٠٩,٨	٧٧٤,٧	١٨٧ر٧	٣٤٢,٤
١٩٨٧	٥٨٢,٤	١٦٨٠,٢	٧٦,٢	٤٦٨,٤	٦٧٥,٢	-١٣١٩,٧	٢١٦٢,٧	٨٤٤,٧	٧٩٣,٩	١٩٣,٨	٣٣٠,٣
١٩٨٨	٦٠٣,٠	١٦٧٢,٤	٦٠,٩	٥٠٨,٢	٨٩٦,٣	-١٥١٩,٧	٢٢١٨,٤	٩٠٠٠	٧٩٢,٢	٢٠٩,٢	٣١٧,٠
١٩٨٩	٦١٥,٤	١٥٥٧,٢	٥٤,٩	٥٤٧,٤	١٣٥٩,٤	-١٨٠٤,٤	٢٣٢٩,٩	٩٣٤,٦	٩٠٦,٦	٢٢٦,٩	٢٦١,٨
١٩٩٠	٦٥٧,٦	٢٠٢٥ر٨	٦٠,١	٦٩١,٤	١٦٥١,٩	-٢٤٧٤,٣	٢٦١٢,٥	٩٨٦,٧	١٠٦٨,٨	٢١٩,٨	٣٣٧,٢
١٩٩١	٧٣٨,٩	٢٠٣٧ر٧	٥٩,٢	٦٠٨,٧	١٦٩٧,٥	-٢٣٦٢,٦	٢٧٧٩,٤	١٠٦٠,٧	١٠٨٠,٧١	٢٧٨,٧	٣٥٩,٣
١٩٩٢	٧٧١,٠	٢٥٧٨,٦	٥٩,٢	٩٨٠,٢	١٨١٩,٩	-٢٩٧٤ر٧	٣٢٣٤,٢	N.A	N.A	N.A	٤٧٤,٦
١٩٩٣	٨٥١,١	٢٨٣٨,٧	٠,٠	١٠٨٢,٢	١٩٦١,٥	-٣١٣٨,٨	٣٥٩٥,٧	N.A	N.A	N.A	٥١٨,٥

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٣) تشرين الأول ١٩٩٤، عدد خاص صدر بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس البنك المركزي الأردني، ص ٤٨.

Text Stamp

Text Stamp

جدول رقم (٥) يبين نسبة الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص الى الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٣) بالمليون دينار

السنه	مجموع الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والخاص	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق الاستهلاكي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٨	٢٢٧٥ر٤	٢٢١٨ر٤	١٠٢ر٥٪
١٩٨٩	٢١٧٢ر٦	٢٣٢٩ر٤	٩٣ر٢٪
١٩٩٠	٢٦٨٣ر٤	٢٦١٢ر٥	١٠٢ر٧٪
١٩٩١	٢٧٧٦ر٦	٢٧٧٩ر٤	١٠٠٪
١٩٩٢	٣٣٤٩ر٦	٣٢٣٤ر٢	١٠٣ر٥٪
١٩٩٣	٣٦٨٩ر٨	٣٥٩٥ر٧	١٠٢ر٦٪

* المصدر: تم استخراج البيانات بالأعتماد على الجدول رقم (٤)

Text Stamp

جدول رقم (٦) يبين مساهمة القطاعات السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (١٩٧٣ - ١٩٨٠)

القطاعات	١٩٧٣ *	١٩٨٠ *
مجموع القطاعات السلعية	٣٠ر٠٪	٣٩,٠٪
مجموع القطاعات الخدمية	٧٠ر٠٪	٦١ر٠٪

المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية .مجموعة نشرات مختلفة .

* استخرجت النسب المئوية من قبل الباحث.

جدول رقم (٧) يبين الناتج المحلي الحقيقي الأردني ومعدلات النمو فيه للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢)

مليون دينار

السنه	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل النمو فيه ٪
١٩٧٠	٩٣٣ر٥٦	-
١٩٧١	٩٤٨ر٧٢	١ر٦
١٩٧٢	١٠٢٩ر١٢	٨ر٥
١٩٧٣	٩٥١ر٧٣	-٧ر٥
١٩٧٤	٩٣٨ر٩٨	-١ر٣
١٩٧٥	٩٣٣ر٣٤	-٠ر٦
١٩٧٦	١١٦٠ر٢٤	٢٤ر٣
١٩٧٧	١٢٣٥ر٧٧	٦ر٥
١٩٧٨	١٤٩٥ر١٦	٢١ر٠
١٩٧٩	١٦٣١ر٦٧	٩ر١
١٩٨٠	١٩٤١ر٦٩	١٩ر٠
١٩٨١	٢٠٣٢ر٩٤	٤ر٧
١٩٨٢	٢٢١٣ر٨٨	٨ر٩
١٩٨٣	٢٢٥٧ر٧١	٢ر٠
١٩٨٤	٢٣١٠ر٠٢	٢ر٣
١٩٨٥	٢٤٥٠ر٠٤	٦ر٠
١٩٨٦	٢٦٣٩ر٦٤	٧ر٧
١٩٨٧	٢٧٠٧ر٢٩	٢ر٦
١٩٨٨	٢٦٩٤ر٥٨	-٠ر٥
١٩٨٩	٢٣٢٩ر٩٠	-١٣ر٥
١٩٩٠	٢٣٧٠ر٤٦	١ر٧
١٩٩١	٢٤١٢ر٤٣	١ر٧
١٩٩٢	٢٦٨٥ر٣١	١١ر٣

المصدر : The world Bank , Jordan consolidating Economic Adjustment And Establishing The Base For Sustainable Growth, Volum II, Augusr, 84.1994

Text Stamp

جدول رقم (٨) يبين عدد سكان الاردن ومعدلات النمو السكاني للفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٣.

السنة	عدد السكان (بالاف)	معدل نمو السكان ٪	السنة	عدد السكان بالالف	* معدل نمو السكان٪
١٩٧٥	١٨١٠	٤ر١٪	١٩٨٥	٢٦٦٤	٣ر٦٪
١٩٧٦	١٨٨٩	٤ر١٪	١٩٨٦	٢٧٩٦	٣ر٦٪
١٩٧٧	١٩٧١	٤ر١٪	١٩٨٧	٢٨٩٧	٣ر٤٪
١٩٧٨	٢٠٥٨	٤ر٢٪	١٩٨٨	٣٠٠١	٣ر٤٪
١٩٧٩	٢١٣٢	٣ر٤٪	١٩٨٩	٣١١١	٣ر٥٪
١٩٨٠	٢٢١٨	٣ر٨٪	١٩٩٠	٣٤٥٣	٩ر٩٪
١٩٨١	٢٣٠٧	٣ر٨٪	١٩٩١	٣٨٨٨	١١ر٠٪
١٩٨٢	٢٣٩٩	٣ر٨٪	١٩٩٢	٤٠١٢	٣ر٠٪
١٩٨٣	٢٤٩٥	٣ر٨٪	١٩٩٣	٤١٥٢	٣ر٣٪
١٩٨٤	٢٥٩٥	٣،٨٪			

* المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية . عمان -- الأردن .١٩٨٦-١٩٩٤

*استخرج من قبل الباحث

Text Stamp

جدول رقم (٩) ويبين حجم العاملين فعلا ومعدلات النمو فيه خلال الفترة (١٩٧٨ _ ١٩٩٢)

السنة	القوى العاملة الأردنية بالألف	معدل النمو فيها ٪	السنة	القوى العاملة بالألف	معدل النمو فيها ٪
١٩٧٨	٣٩٢ر٢	-	١٩٨٩	٥٨٣ر٥	١ر٩٪
١٩٧٩	٤٠٥ر٣	٣ر٢٪	١٩٩٠	٣٦٠ر١	٧ر٣٪
١٩٨٠	٤٢٠ر٠	٥ر٣٪	١٩٩١	٦٨٠ر٠	٧ر٣٪
١٩٨١	٤٣٥ر٤	٥ر٣٪	١٩٩٢	٧٠٦	٦ر٣٪
١٩٨٢	٤٥١ر٢	٥ر٣٪			
١٩٨٣	٤٦٧ر٧	٥ر٣٪			
١٩٨٤	٤٨٤ر٧	٥ر٣٪			
١٩٨٥	٥٠٢ر٤	٥ر٣٪			
١٩٨٦	٥٣٥ر٩	٠ر٦٪			
١٩٨٧	٥٥٥ر٧	٦ر٣٪			
١٩٨٨	٥٧٢ر٢	٨ر٢٪			

* المصدر: البنك المركزي الردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ،عمان - الأردن . مجموعة نشرات مختلفة.
- نسب أوجدها الباحث.

Text Stamp

جدول رقم ١٠ يبين توزيع القوى العاملة الاردنية بين القطاعات الاقتصادية للفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٨)

السنه / النشاط الأقتصادي	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٨
الزراعة	٢٢	١٦ر٣	١٢ر٢	٧ر٤	٧ر٦
التعدين والصناعات التحويلية	٩ر٥	٩ر٠	٨ر٧	١٠ر٠	١٠ر٣
الكهرباء والمياة	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٩	١ر٦
الإنشاءات	٩ر٣	٩ر٤	١٢ر٣	١١ر٨	١٠ر٠
التجارة	٨ر٨	٩ر٣	١٠ر١	١٠ر٢	١٠ر٠
النقل والمواصلات	٥ر٧	٧ر٧	٧ر٢	٨ر٣	٩ر٠
الخدمات المالية	١ر٧	١ر٩	٢ر١	٢ر٣	٣ر٤
الخدمات الاجتماعية والدفاع والإدارة العامة	٤٢ر٥	٤٥ر٨	٤٦ر٨	٤٨ر٨	٤٨ر١
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

• المصدر : الأدارة الأحصاءات العامة،النشرة الأحصائية السنوية ،مجموعة نشرات مختلفة.

- حسين رشيد ،دراسات في الاقتصاد والقضايا العمالية ،عمان - الاردن ١٩٩٢،ص٤٢.

- النسب مستخرجة من قبل الباحث.

Text Stamp

جدول رقم (١١) يبين التوزيع القطاعي للقوى العاملة الأردنية حسب النشاط الإقتصادي للفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٢ .

القطاع / السنة		الزراعة	التعدين والصناعة التحويلية	الكهرباء والمياه	الإنشاءات	التجارة	النقل والمواصلات	الخدمات المالية والتأمين	الخدمات الإجتماعية والدفاع والإدارة	المجموع العام
١٩٦٨	عدد	٦١٤٠٠	٢٦٦٠٠	١٥٠٠	٢٦١٠٠	٢٤٤٠٠	١٦٠٠٠	٤٨٠٠	١١٨٧٠٠	٢٧٩٤٠٠
	٪	٪٢٢	٪٩,٥	٪٠,٥	٪٩,٣	٪٨,٨	٪٥,٧	٪١,٧	٪٤٢,٥	٪١٠٠
١٩٧٣	عدد	٥٤٢٠٠	٣٠١٠٠	٢٠٠٠	٣١٣٠٠	٣٢١٠٠	٢٥٠٠٠	٥٢٠٠	١٥٢٩٠٠	٣٣٢٨٠٠
	٪	٪١٦,٣	٪٩,٠	٪٠,٦	٪٩,٤	٪٩,٦	٪٧,٥	٪١,٦	٪٤٦,٠	٪١٠٠
١٩٧٨	عدد	٤٧٩٠٠	٣٤١٠٠	٢٤٠٠	٤٨٣٠٠	٣٩٦٠٠	٢٨٢٠٠	٨٢٠٠	١٨٣٥٠٠	٣٩٢٢٠٠
	٪	٪١٢,٢	٪٨,٧	٪٠,٦	٪١٢,٣	٪١٠,١	٪٧,٢	٪٢,١	٪٤٦,٨	٪١٠٠
١٩٨٠	عدد	٤١٣٨٢	٣٥٩٢٣	٢٧٠٦	٥٠٩٤٢	٤١١٠٠	٣٠٠٧٢	٩٢٩٠	١٩٣٩٣٠	٤٠٥٣٤٥
	٪	٪١٠,٢١	٪٨,٨٦	٪٠,٦٧	٪١٢,٥٧	١٠,١٤	٪٧,٤٢	٪٢,٢٩	٪٤٧,٨٤	٪١٠٠
١٩٨١	عدد	٣٨٩٩٣	٣٩٢٨٦	٣١٣٨	٥٢٤٦٥	٤٣٢٦٠	٣٣٢١٩	١٠٥٨٥	١٩٧٤٣٤	٤١٨٣٨٠
	٪	٪٩,٣٢	٪٩,٣٩	٪,٧٥	٪١٢,٥٤	١٠,٣٤	٪٧,٩٤	٪٢,٥٣	٪٤٧,١٩	٪١٠٠
١٩٨٢	عدد	٣٥٧٩٨	٤١٨٨٧	٣٥٨٤	٥٢٥٩٦	٤٤٣٤٩	٣٥٧١٢	١١٧٤٦	٢٠٦١٥٣	٤٢١٨٢٥
	٪	٪٨,٣	٪٩,٧	٪٠,٨	٪١٢,٢	٪١٠,٢	٪٨,٣	٪٢,٧	٪٤٧,٨	٪١٠٠
١٩٨٣	عدد	٣٢٨١٣	٤٤٥٦٧	٤٠٥٢	٥٢٦٧٠	٤٥٤٥٨	٣٨٣٧٩	١٣٠٤٥	٢١٤٢٤٤	٤٤٥٢٢٨
	٪	٪٧,٤	٪١٠,٠	٪٠,٩	٪١١,٨	٪١٠,٢	٪٨,٦	٪٢,٩	٪٤٨,٢	٪١٠٠
١٩٨٤	عدد	٣٤٨٥٠	٤٧٤١٤	٤٥٨٥	٥٢٧٣٣	٤٦٤٨٧	٤٠٠٧٨	١٤٤٤٤	٢١٦٨٤٨	٤٥٨٥٣٩
	٪	٪٧,٦	٪١٠,٣	٪١,٠	٪١١,٥	٪١٠,١	٪٨,٧	٪٣,١	٪٤٧,٧	٪١٠٠
١٩٨٥	عدد	٣٦٨٣٣	٤٩٨٦٩	٥١٩٥	٥١٩٤٧	٤٧٢٢٥	٤٤٣٩١	١٦١٠٤	٢٢٠٦٣٥	٤٧٢١٩٩
	٪	٪٧,٨	٪١٠,٦	٪١,١	٪١١,٠	٪١٠,٠	٪٩,٤	٪٣,٤	٪٤٦,٦	٪١٠٠
١٩٨٦	عدد	٣٧٤٣٦	٥٢٧٠٦	٥٤١٨	٤٩١٨٣	٤٩٢٥٨	٤٤٦٣٢	١٦٧٤٨	٢٣٠٥٢٥	٤٩٢٥٧٦
	٪	٪٧,٦	٪١٠,٧	٪١,١	٪١١,٠	٪١٠,٠	٪٩,٤	٪٣,٤	٪٤٦,٨	٪١٠٠
١٩٨٧	عدد	٣٧٧٣٦	٥٣٥٥٦	٨٥٣٦	٥٣٣٦٠	٤٩٦٧٧	٤٧١٠٧	١٦٨٦١	٢٤٢٥١١	٥٠٩٣٤٤
	٪	٪٧,٤	٪١٠,٥	٪١,٧	٪١٠,٥	٪٩,٨	٪٩,٢	٪٣,٣	٪٤٧,٦	٪١٠٠
١٩٨٨	عدد	٣٩٦٥٨	٥٣٧٤٧	٨٣٤٩	٥٢١٨٢	٥٢١٨٢	٤٦٩٦٣	١٧٧٤١	٢٥٠٩٩٣	٥٢١٨١٥
	٪	٪٧,٦	٪١٠,٣	٪١,٦	٪١٠,٠	٪١٠,٠	٪٩,٠	٪٣,٤	٪٤٨,١	٪١٠٠
١٩٨٩	عدد	٣٧٦٩٢	٥٤٤٤٥	٧٣٢٩	٥٠٧٨٠	٥٣٣٩٨	٤٦٠٦٨	١٦٢٢٩	٢٥٧٥٦٩	٥٢٣٥٠٥
	٪	٪٧,٢	٪١٠,٤	٪١,٤	٪٩,٧	٪١٠,٢	٪٨,٨	٪٣,١	٪٤٩,٢	٪١٠٠
١٩٩٠	عدد	٣٨٢٦٦	٥٣٤٦٨	٦٨١٥	٥١٨٩٥	٥٢٩٤٤	٤٤٥٥٧	١٦٧٧٤	٢٥٩٤٧٨	٥٢٤١٩٧
	٪	٪٧,٣	٪١٠,٢	٪١,٣	٪٩,٩	٪١٠,١	٪٨,٥	٪٣,٢	٪٤٩,٥	٪١٠٠
١٩٩١	عدد	٤٠٨٩٨	٥٦٨٥٦	٧١٧٦	٥٤٠٩٦	٥٦٨٥٦	٤٨٥٧٦	١٧٦٦٩	٢٦٩٩٢٨	٥٥٢٠٠٠
	٪	٪٧,٤	٪١٠,٣	٪١,٣	٪٩,٨	٪١٠,٣	٪٨,٨	٪٣,٢	٪٤٨,٩	٪١٠٠
١٩٩٢	عدد	٤٤٤٠٠	٦١٨٠٠	٦٦٠٠	٦٠٠٠٠	٦٣٠٠٠	٥٢٢٠٠	١٩٨٠٠	٢٩٢٢٠٠	٦٠٠٠٠٠
	٪	٪٧,٤	٪١٠,٣	٪١,٠	٪١٠,٠	٪١٠,٥	٪٨,٧	٪٣,٣	٪٤٨,٧	٪١٠٠

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة النشرة الاحصائية السنوية، مجموعة نشرات مختلفة

• نسب أوجدها الباحث

Text Stamp

جدول رقم (١٢) ويبين حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت ومعدل النمو فيه للأعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٤م.

مليون دينار

السنة / المتغير	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت بأسعار ١٩٨٥	٥١٣ر٨	١ر٥٥٤	٦٩٤	٦٧٨	١٠٤٩ر٢	١٢٣٥ر٠	١ر١٢٢٠
معدل النمو فيه	--	٧ر٨	٢٥ر٢	٢ر٣	٥٤ر٧	١٧ر٧	١ر٢

المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ،كانون الأول ١٩٩٤.

جدول رقم (١٣) يبين انتاجية العامل الأردني حسب القطاعات الاقتصادية

للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨

السنه / القطاع الاقتصادي	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٨
الزراعة	٨٤٧	١١٣٨	١٢٣١
الصناعة	٣٥٧٤	٤٢٩٣	٣٤٨٦
الكهرباء والمياة	٥٨٤٦	٧٥٤٤	٩١١٤
الإنشاءات	١٣٥٥	١٦٦٢	١٨٨٠
التجارة	٣٣٩٨	٣٢٢٠	١٩٦٨
النقل والمواصلات	٢٨٩١	٢٥٨٨	٢٤٣٣
خدمات مالية	١١٦٥٩	٨٤٤٦	٨٥٢٣
خدمات حكومية	٨٩٧	٧٦٤	٦٢٢
الإنتاجية الكلية	١٨٥٠	١٨٣٩	١٦٢٩

المصدر : عيسى العتوم،البطالة في الاردن ،أسبابها خصائصها في عقد الثمانينات ، رسالة ماجستير ،الجامعة الاردنية ،١٩٩١ ،ص٥٦ -٥٨.

جدول رقم (١٤) يبين حجم القوى العاملة الأردنية وعدد المتعطلين
ومعدلات البطالة للفترة ١٩٧١ - ١٩٩٢

السنة	القوي العاملة بالألف	المتعطلون بالألف	معدل البطالة ٪
١٩٧١	٣١٠٫٨	٤٣٫٠	١٣٫٨
١٩٧٢	٣٢٢٫٠	٤٥٫١	١٤٫٠
١٩٧٣	٣٣٢٫٨	٣٦٫٨	١١٫١
١٩٧٤	٣٤٣٫٩	٢٧٫٥	٨٫٠
١٩٧٥	٣٥٥٫٤	١٧٫٣	٤٫٩
١٩٧٦	٣٦٧٫٢	٥٫٩	١٫٦
١٩٧٧	٣٧٩٫٥	٨٫٥	٢٫٢
١٩٧٨	٣٩٢٫٢	١١٫٣	٢٫٩
١٩٧٩	٤٠٥٫٣	١٤٫٢	٣٫٥
١٩٨٠	٤٢٠٫٠	١٤٫٧	٣٫٥
١٩٨١	٤٣٥٫٤	١٧٫٠	٣٫٩
١٩٨٢	٤٥١٫٢	١٩٫٤	٤٫٣
١٩٨٣	٤٦٧٫٧	٢٢٫٤	٤٫٨
١٩٨٤	٤٨٤٫٧	٢٦٫٢	٥٫٤
١٩٨٥	٥٠٢٫٤	٣٠٫١	٦٫٠
١٩٨٦	٥٣٥٫٤	٤٢٫٩	٨٫٠
١٩٨٧	٥٥٥٫٧	٤٦٫٤	٨٫٣
١٩٨٨	٥٧٢٫٢	٥٠٫٤	٨٫٩
١٩٨٩	٥٨٣٫٥	٦٠٫٠	١٠٫٣
١٩٩٠	٦٣٠٫١	١٠٥٫٩	١٦٫٨
١٩٩١	٦٨٠٫٠	١٢٨٫٠	١٨٫٨
١٩٩٢	٧٠٦٫٠	١٠٦٫٠	١٥٫٠

المصدر :- دائرة الإحصاءات العامة ،النشرة الإحصائية السنوية ،مجموعة نشرات مختلفة.

- البنك المركزي الاردني ،النشرة الاحصائية الشهرية ، مجموعة نشرات مختلفة.

- د. محمد سعيد عميرة ،البطالة في الاردن ،ابعاد وتوقعات ،الجمعية العلمية الملكية ،١٩٩٢، ص٢٣.

جدول رقم (١٥) يبين مقدار خسارة الاقتصاد الوطني (انخفاض GDP الحقيقي)
نتيجة وجود البطالة

السنة	(١) GDP الحقيقي	(٢) عدد العاملين بالألف	(٣) متوسط الانتاجية	(٤) عدد العاطلين عن العمل بالألف	(٥) مقدار الخسارة نتيجة وجود البطالة	(٦) GDB الحقيقي المحتمل مليون دينار	(٧) نسبة الخسارة الى GDP خـــلال سنوات الدراسـة
١٩٨٠	١٩٤١ر٦٩	٤٠٥ر٣	٤٧٩١	١٤ر٧	٧٠ر٤٢٨	٢٠١٢ر١١٨	٣,٦ %
١٩٨١	٢٠٣٢ر٩٤	٤١٨ر٤	٤٨٥٩	١٧ر٠	٨٢ر٦٠٣	٢١١٥ر٥٤٣	٤,٠
١٩٨٢	٢٢١٣ر٨٨	٤٣١ر٨	٥١٢٧	١٩ر٤	٩٩ر٤٦٤	٢٣١٣ر٣٤٤	٤,٥
١٩٨٣	٢٢٥٧ر٧١	٤٤٥ر٣	٥٠٧٠	٢٢ر٤	١١٣ر٥٦٨	٢٣٧١ر٢٧٨	٥,٠
١٩٨٤	٢٣١٠ر٠٢	٤٥٨ر٥	٥٠٣٨	٢٦ر٢	١٣١ر٩٩٦	٢٦٠٦ر٠١٦	٥,٧
١٩٨٥	٢٤٥٠ر٠٤	٤٧٢ر٣	٥١٨٧	٣٠ر١	١٥٦ر١٢٩	٢٤٤٢ر٠١٦	٦,٤
١٩٨٦	٢٦٣٩ر٦٤	٤٩٢ر٥	٥٣٦٠	٤٢ر٩	٢٢٩ر٩٤٤	٢٨٦٩ر٥٨٤	٨,٧
١٩٨٧	٢٧٠٧ر٢٩	٥٠٩ر٣	٥٣١٥	٤٦ر٤	٢٤٦ر٦١٦	٢٩٥٣ر٩٠٦	٩,١
١٩٨٨	٢٦٩٤ر٥٨	٥٢١ر٨	٥١٦٤	٥٠ر٤	٢٦٠ر٢٦٦	٢٩٥٤ر٨٤٦	٩,٦
١٩٨٩	٢٣٢٩ر٩٠	٥٢٣ر٥	٤٤٥١	٦٠ر٠	٢٦٧ر٠٦٠	٢٥٩٦ر٩٦٠	١١,٥
١٩٩٠	٢٣٧٠ر٤٦	٥٥٢ر٢	٤٥٢٢	١٠٥ر٩	٤٧٨ر٨٨٠	٢٨٤٩ر٣٤٠	٢٠
١٩٩١	٢٤١٢ر٤٣	٥٢٤ر٢	٤٣٧٠	١٢٨ر٠	٥٥٩ر٣٦٠	٢٩٧١ر٧٩٠	٢٣
١٩٩٢	٢٦٨٥ر٣١	٦٠٠ر٠	٤٤٧٥	١٠٦ر٠	٤٧٤ر٣٥٠	٣١٥٩ر٦٦٠	١٧,٦
					٣١٧٠ر٦٦٤		

المصدر : The World Bank , Jordan Consolidating Adjustment and Establishing The Base for Sustainable Growth , Report No. 12645.

جدول رقم (١٦) يبين الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني حسب القطاعات الاقتصادية وبالأسعار الجارية خلال السنوات (١٩٨٠-١٩٩٢)

	م.دينار	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩١			١٩٩٢		
المتغير / النشاط الاقتصادي	القيمة المضافة	عدد العمال	الإنتاجية المتوسطة	القيمة المضافة	عدد العمال	الإنتاجية المتوسطة	القيمة المضافة	عدد العمال	الإنتاجية المتوسطة	القيمة المضافة	عدد العمال	الإنتاجية المتوسطة	القيمة المضافة	عدد العمال	الإنتاجية المتوسطة
الزراعة والقنص والغابات	٨٣,٢	٤١٣٨٢	٢٠١٠	٩٤,٥	٣٦٨٣٣	٢٥٦٦	١٨٨,٣	٣٨٢٦٦	٤٩٢١	٢١٤,٢	٤٠٨٤٨	٥٢٤٤	٢٤٧,٩	٤٤٤٠٠	٥٥٨٣
التعدين والصناعة التحويلية	١٦٧,٠	٣٥٩٢٣	٤٦٤٨	٣١١,٣	٤٩٨٦٩	٦٢٤٢	٦١٦,٥	٥٣٤٦٨	١١٥٣٠	٥٩٠,٩	٥٦٨٥٦	١٠٣٩٢	٦٨٤,٧	٦١٨٠٠	١١٠٧٩
الكهرباء والمياه	١٨,٣	٢٧٠٦	٦٧٦٢	٣٧,٧	٥١٩٥	٧٢٥٧	٥٤,٢	٦٨١٥	٧٩٥٣	٦٢,٤	٧١٧٦	٨٦٩٦	٦٧,٠	٦٦٠٠	١٠١٥١
الإنشاءات	١٠٤,٢	٥٠٩٤٢	٢٠٤٥	١٤٩,٢	٥١٩٤٧	٢٨٧٢	١٠٧,١	٥١٨٩٥	٢٠٦٤	١٢٧,٠	٥٤٠٩٦	٢٣٤٨	٢١٧,١	٦٠٠٠٠	٣٦١٨
التجارة	١٥٥,١	٤١١٠٠	٣٧٧٤	٢٩٧,٤	٢٧٢٢٥	١٠٩٢٤	٢٢٥,٩	٥٢٩٤٤	٤٢٦٧	٢٥٥,٨	٥٦٨٥٦	٤٥٠٠	٢٨٧,٨	٦٣٠٠٠	٤٥٦٨
النقل والتخزين	١٣٢,٢	٣٠٠٧٢	٤٣٩٦	٢٧٤,٤	٤٤٣٩١	٦١٨١	٣٦٩,٦	٤٤٥٥٧	٨٢٩٥	٣٩٠,٧	٤٨٥٧٦	٨٠٤٣	٤٥٦,٨	٥٢٢٠٠	٨٧٥١
الخدمات المالية	١٩٢,٩	٩٢٩٠	٢٠٧٦٤	٣٢٥,٧	١٦١٠٤	٢٠٢٤٤	٤٢٠,٦	١٦٧٧٤	٢٥٠٧٤	٤٩١,٦	١٧٦٦٤	٢٧٨٣١	٥٣٨,٨	١٩٨٠٠	٢٧٢١٢
الخدمات الاجتماعية والدفاع والإدارة	٢٢٢,١	١٩٣٩٣٠	١١٤٥	٣٩٢,٣	٢٢٠٦٣٥	١٧٧٨	٥٣٨,٣	٢٥٩٤٣٨	٢٠٧٥	٥٨١,	٢٦٩٩٢٨	٢١٥٢	٦٨٩,٢	٢٩٢٢٠٠	٢٣٥٩
المجموع	١٠٧٥,٠	٤٠٥٣٤٥	٢٦٥٢	١٨٨٢,٥	٤٧٢١٩٩	٣٩٨٦	٢٥٢٠,٥	٥٢٤١٩٧	٤٨٠٨	٢٧١٣,٦	٥٥٢٠٠٠	٤٩١٦	٣١٨٩,٣	٦٠٠٠٠٠	٥٣١٦

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، مجموعة نشرات مختلفة

- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، مجموعة نشرات مختلفة.

*حسبت من قبل الباحث.

Text Stamp

Text Stamp

جدول رقم (١٧) يبين معدل نمو انتاجية العامل الأردني السنوية للأعوام (١٩٨٠ - ١٩٩٢) موزعة حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع الاقتصادي	معدل النمو السنوي (١٩٨٠-١٩٩٢)
الزراعة والقنص والغابات	٧ر١٣٪
التعدين والصناعة التحويلية	٦ر١٠٪
الكهرباء والمياة	٨ر٣٪
الإنشاءات	٩ر٥٪
التجارة	٦ر١٪
النقل والتخزين	٦ر٧٪
الخدمات المالية	٤ر٢٪
الخدمات الاجتماعية والادارة والدفاع	١ر٨٪

* احتسب من الجدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٨) يبين انتاجية الدينار من الأجور خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٢)

مليون دينار	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩١			١٩٩٢		
المتغير / النشاط الاقتصادي	القيمة المضافة	قيمة الأجور والرواتب	انتاجية الدينار من الأجور	القيمة المضافة	قيمة الأجور والرواتب	انتاجية الدينار من الأجور	القيمة المضافة	قيمة الأجور والرواتب	انتاجية الدينار من الأجور	القيمة المضافة	قيمة الأجور والرواتب	انتاجية الدينار من الأجور	القيمة المضافة	قيمة الاجور والرواتب	انتاجية الدينار من الأجور
الزراعة والقنص والغابات	٨٣,٢	١٣,٧	٦,٠٧	٩٤,٤	٢٠,٤	٤,٦٣	١٨٨,٣	٢٦,٥	٧,١	٢١٤ر٢	٣٢,٤	٦,٦١	٢٤٧ر٩	٣٥,٣	٧,٠٢
التعدين والصناعة التحويلية	١٦٧,٠	٤٤,٢	٣,٧٨	٣١١,٣	١٩٠,٩	٣,٤٤	٦١٦,٥	١٣١,٣	٤,٧	٥٩,٩	١٥٣,٥	٣,٨٥	٦٨٤,٧	١٨٧,٨	٣,٦٤
الكهرباء والمياه	١٨,٣	٧٠,٠	٢,٦١	٣٧,٧	٢٠,٤	١,٨٤	٥٤,٢	٢٧,٥٠٠	١,٩٧	٦٢,٤	٢٩,٢	٢,١٣	٦٧,٠	٣٢,٣	٢,٠٧
الإنشاءات	١٠٤,٢	٥١,٢	٢,٠٤	١٤٩,٢	٨٨,٢	١,٦٩	١٠٧,١	.٨٩	١,٢	١٢٧,٠	١١٠,٠	١,١٥	٢١٧,١	١٥٩,١	١,٣٦
التجارة	١٥٥,١	٤١,١	٣,٧٧	٢٩٧.٤	٧٣,٦	٤,٠٤	٢٢٥,٩	٧٣,٨	٣,٠٦	٢٥٥,٨	٧٨,٦	٣,٢٥	٢٨٧.٨	٨٣,٤	٣,٤٥
النقل والتخزين	١٣٢,٢	٣٠,٤	٣ر٢٧	٢٧٤,٤	٦٦,٤	٤,١٣	٣٦٩,٦	٩٨,٩	٣,٧٣	٣٩٠ر٧	٩٥,٢	٤,١٠	٤٥٦,٨	١٠٥,٤	٤,٣٣
الخدمات المالية	١٩٢,٩	١٦,٩	١١,٤١	٣٢٥,٧	٤٠,٢	٨,١٠	٤٢٠,٦	٦١,٤	٦,٨٥	٤٩١,٦	٦١,١	٨,٠٥	٥٣٨,٨	٧٥,١	٧,١٧
الخدمات الاجتماعية والدفاع والإدارة	٢٢٢,١	٢٠٣,٦	١,٠٩	٣٩,٢٣	٣٥١,٥	١,١٢	٥٣٨,٣	٤٨٦,٢	١,١٠	٥٨١,٠	٥١٤,٥	١,١٣	٦٨٩,٢	٦٠٩,٠	١,١٣
المجموع	١٠٧٥,٥	٤١٨,١	٢,٥٧	١٨٨٢,٥	٧٥١,٦	٢,٥٠	٢٥٢٠,٥	٩٩٤,٦	٢,٥٣	٣٧١٣,٦	١٠٧٤,٥	٣,٤٦	٣١٨٩ر٣	١٢٨٧,٦	٢,٤٨

المصدر: (١) البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، مجموعة نشرات مختلفة -

(٢) دائرة الاحصاءات العامة، نشرة الحسابات القومية (٥٢-١٩٩٢).

• تم طرح الخدمات المصرفية بين القيمة المضافة

Text Stamp

جدول رقم (١٩) ويبين تقدير رأس المال في الأردن وعلى المستوى القطاعي للفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)

المتغير	١٩٨٥					١٩٨٦					١٩٨٧				
	GDP (١)	تكوين رأسمالي ثابت إجمالي (١)	الإهتلاك (١)	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	رأس المال	GDP	GFCF	DEP	NI	CAPITAL	GDP	GFCF	DEP	NI	CAPITAL
القطاع															
الزراعة والقنص والغابات	٩٤,٥	٨,٦	٦,٩	١,٧	٢٠٢,٨٨	١١١,٧	١٠,٦	٨,١	٢,٥	٢٠٥,٣٨	١٣٤,٩	١١,٣	٨,٥	٢,٨	٢٠٨,١٨
التعدين والصناعة التحويلية	٣١١,٣	١٧,٣	٦٦,٩	-٤٩,٦	٦٦٨,٣٣	٤٠٧,٥	١٠,٤	٥٧,١	-٤٦,٧	٦٢١,٦٣	٤٢٢,٦	٤٧,٣	٥٨,٣	-١١	٦١٠,٦٣
الكهرباء والمياه	٣٧,٧	٥٧,٣	١٢,٣	٤٥	٨٠,٩٤	٤٤,٢	٩٠,١	١٥,١	٧٥	١٥٥,٩٤	٤٨,٦	٥٦,٢	١٧,٣	٣٨,٩	١٩٤,٨٤
الإنشاءات	١٤٩,٢	١١,٩	٢٤,٢	-٢٣,٣	٣٢٠,٣١	١٣٨,١	١١,٣	٢٢,٢	-١٠,٩	٣٠٩,٤١	١٢١,٠	١٠,٥	١٧,٤	-٦,٩	٣٠٢,٥١
التجارة	٢٩٧,٤	١٣,٣	١٤,٦	-١,٣	٦٣٨,٤٩	٢٨٣,٨	٨,٨	١٥,٢	-٦,٤	٦٣٢,٠٩	٢٧٧,٠	٦,٧	١٤,٦	-٧,٩	٦٢٤١٩
النقل و التخزين	٢٧٤,٤	٢٦,٦	٥٠,٤	-٢٣,٨	٥٨٩,١١	٢٨٤,١	٥٦,٥	٤٦,٧	٩,٨	٥٩٨,٩١	٢٨٧,٢	٥٢,٧	٥١,١	١,٦	٦٠٠,٥١
الخدمات المالية	٣٢٥,٧	١١٩,٣	٥,٤	١١٣,٩	٦٩٩,٢٤	٣٣٠,٤	١٠٣,٩	٥,١	٩٨,٨	٧٩٨,٠٤	٣٤٣,٣	١١٠,٢	٤,٦	١٠٥,٦	٩٠٣,٦٤
الخدمات الإجتماعية والدفاع والأدارة	٣٩٢,٣	١٣٠,٥	٢٥,٨	١٠٤,٧	٨٤٢,٢	٤٣٥,٤	١١٧,٦	٢٧,٧	٨٩,٩	٩٣٢,١	٤٥٥,٥	١٥٣,٦	٣١,٥	١٢٢,١	١٠٥٤,٢
المجموع	١٨٨٢.٥	٣٨٤,٨	٢٠٦,٥	١٧٨,٣	٤٠٤١,٥	٢٠٣٥.٢	٤٠٩,٣	١٩٧,٢	٢١٢,١	٤٢٥٣,٩	٢٠٩٠,١	٤٤٨,٥	٢٠٣,٣	٢٤٥,٢	٤٤٩٨.٨

Text Stamp

المتغير / القطاع	١٩٨٨					١٩٨٩					١٩٩٠				
	GDP	تكوين رأسمالي ثابت إجمالي	الإهتلاك	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	رأس المال	GDP	GFCF	DEP	NI	CAPITAL	GDP	GFCF	DEP	NI	CAPITAL
الزراعة والقنص والغابات	١٣١,٠	٨,٢	٨,٨	٠,٦-	٢٠٧,٥٨	١٤٠,٢	٢,٢	١١,٤	٩,٢-	١٩٨,٣٨	١٨٨,٣	١١,٧	١١,٧	—	١٩٨,٣٨
التعدين والصناعة التحويلية	٤٠١,٣	٢٩,٥	٦٦,١	٣٦,٦-	٥٧٤,٠٣	٤٨٩,٥	٤٣,١	٧٤,٨	٣١,٧-	٥٤٢,٣٣	٦١٦,٥	٢٣,١	٧٥,٨	٥٢,٧-	٤٨٩,٦٣
الكهرباء والمياه	٥٠,٧	٣٩,٧	١٥,٤	٢٤,٣	٢١٩,١٤	٥٢,٩	٤١,٢	١٦,٠	٢٥,٢	٢٤٤,٣٤	٥٤,٢	٢٤,٢	١٦	٨,٢	٢٥٢,٥٤
الإنشاءات	١١٤,٣	٧,٠	٢٠,٤	١٣,٤-	٢٨٩,١١	١٠٢,٩	٧,٨	١٩,٢	١١,٤-	٢٧٧,٧١	١٠٧,١	٣,٣	٢٠	١٦,٧-	٢٦١,٠١
التجارة	٢٥٥,٣	٣,٤	١٥,٧	١٢,٣-	٦١١,٨٩	١٧٨,٦	٢,٠	١٩,٢	١٧,٢-	٥٩٤,٦٩	٢٥٥,٩	٤,٦	١٩,٨	١٥,٢-	٥٧٩,٤٩
النقل و التخزين	٣٠٥,٥	٤٢,٧	٥١,٧	٩-	٥٩١,١٥	٣٦٩,٨	٩٢,٩	٥١,٩	٤١	٦٣٢,٥١	٣٦٩,٦	١٨٧,٨	٤٣,٢	١٤٤,٦	٧٧٧,١١
الخدمات المالية	٣٨٩,٥	٢٣٧,٥	٦,٩	٢٣٠,٦	١١٣٤,٢ ٤	٤٢٧,٣	٢١٩,٧	٧,٢	٢١٢,٥	١٣٤٦,٧٤	٤٢٠,٦	٣٠٩,٦	٦,٨	٣٠٢,٨	١٦٤٩,٤٥
الخدمات الإجتماعية والدفاع والأدوات	٢٩٣,٢	١٤٦,٣	٣٥,٦	١١٠,٧	١١٦٤,٩	٥٠٩,٤	١٤٥,٢	٣٨,٥	١٠٦,٧	١٢٧١,٦	٥٣٨,٣	١٢٩,٧	٤٠,١	٨٩,٦	١٣٦١,٢
المجموع	٦١٤٠,٨	٥١٣,٤	٢٢٠,٦	٢٩٣,٧	٤٧٩٢,٦	٢٢٧,٦	٥٥٤,١	٢٣٨,٢	٣١٥,٩	٥١٠٨,٧	٢٥٢٠,٥	٦٩٤,٠	٢٣٣,٤	٤٦٠,٦	٥٥٦٩,٢

Text Stamp

القطاع / المتغير	١٩٩١ GDP	تكوين رأسمالي ثابت إجمالي	الإهتلاك	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	رأس المال	١٩٩٢ GDP	GFCF	DEP	NI	CAPITAL
الزراعة والقنص والغابات	٢١٤,٢	١٧,٤	٢٢,٤	٥-	١٩٣,٣٨	٢٤٧,٩	٢٠,٢	٢٤,١	٣,٩-	١٨٩,٤٨
التعدين والصناعة التحويلية	٥٩٠,٩	٧٦,٦	٨٤,٢	٧,٦-	٤٨٢,٠٣	٦٨٤,٧	٥٦,٣	٩٧,١	٤٠,٨-	٤٤١,٢٣
الكهرباء والمياه	٦٢,٤	٢٨,٧	٢٢	٦,٧	٢٥٩,٢٤	٦٧,٠	٣٨,٨	٢٠,٦	١٨,٢	٢٧٧,٤٤
الأنشاءات	١٢٧,٠	٣	١٤,٦	١١,٦-	٢٤٩,٤١	٢١٧,١	١٥,٢	١٥,٥	٠,٣-	٢٤٩,١١
التجارة	٢٥٥,٨	١٠,٣	٢٢,٣	١٢-	٥٦٧,٤٩	٢٨٧,٨	١٦,٧	٢٢,١	٥,٤-	٥٦٢,٠٩
النقل والتخزين	٣٩٠,٧	٦٢,٥	٨٥,٤	٢٢,٩-	٧٥٤,٢١	٤٥٦,٨	٧٤,٣	٨٨,٥	١٤,٢-	٧٤٠,٠١
الخدمات المالية	٤٩١,٦	٣٣٣,٧	٧,٨	٣٢٥,٩	١٩٧٥,٤ ٤	٥٣٨,٨	٦٢٥,٧	٩,٢	٦١٦,٥	٢٥٩١,٩٤
الخدمات الإجتماعية والدفاع والإدارة	٥٨١,٠	١٤١,٨	٤٤,٠	٩٧,٨	١٤٥٩,٠	٦٨٩,٢	٢٠٢	٤٦,٧	١٥٥,٣	١٦١٤,٣
المجموع	٣٧١٣,٦	٦٧٨	٣٠٢,٧	٣٧٥,٣	٥٩٤٣,٧	٣١٨٩,٣	١٠٤٩,٢	٣٢٣,٨	٧٢٥,٤	٦٦٦٩,٨

(١) دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢) عمان - الأردن، ١٩٩٢.

* Gross fixed capital formation: GFCF

Text Stamp

جدول رقم (٢٠) يبين انتاجية رأس المال في الأردن للفترة (١٩٨٥-١٩٩٢) وبالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية

	(١)	١٩٨٥	(٢)	(١)	١٩٨٦	(٢)	(١)	١٩٨٧	(٢)	(١)	١٩٨٨	(٢)
المتغير / القطاع	القيمة المضافة	حجم رأس المال	انتاجية رأس المال	القيمة المضافة	حجم رأس المال	انتاجية رأس المال	القيمة المضافة	حجم رأس المال	انتاجية رأس المال	القيمة المضافة	حجم رأس المال	انتاجية رأس المال
الزراعة والقنص والغابات	٩٤,٥	٢٠٢,٨٨	٠,٤٦٦	١١١,٧	٢٠٥,٣٨	٠,٥٤٣	١٣٤,٩	٢٠٨,١٨	٠,٦٤٨	١٣١,٠	٢٠٧,٥٨	٠,٦٣١
التعدين والصناعات التحويلية	٣١١,٣	٦٦٨,٣٣	٠,٤٦٦	٤٠٧,٥	٦٢١,٦٣	٠,٦٥٥	٤٢٢,٦	٦١٠,٦٣	٠,٦٩٢	٤٠١,٣	٥٧٤,٠٣	٠,٧٠٠
الكهرباء والمياه	٣٧,٧	٨٠,٩٤	٠,٤٦٦	٤٤,٢	١٥٥,٩٤	٠,٢٨٣	٤٨,٦	١٩٤,٨٤	٠,٢٤٩	٥٠,٧	٢١٩,١٤	٠,٢٣١
الإنشاءات	١٤٩,٢	٣٢٠,٣١	٠,٤٦٦	١٣٨,١	٣٠٩,٤١	٠,٤٤٦	١٢١,٠	٣٠٢,٥١	٠,٤٠٠	١١٤,٣	٢٨٩,١١	٠,٣٩٥
التجارة	٢٩٧,٤	٦٣٨,٤٩	٠,٤٦٦	٢٨٣,٨	٦٣٢,٠٩	٠,٤٤٩	٢٧٧,٠	٦٢٤,١٩	٠,٤٤٣	٢٥٥,٣	٦١١,٨٩	٠,٤١٧
النقل والتخزين	٢٧٤,٤	٥٨٩,١١	٠,٤٦٦	٢٨٤,١	٥٩٨,٩١	٠,٤٧٤	٢٨٧,٢	٦٠٠,٥١	٠,٤٧٨	٣٠٥,٥	٥٩١,٥١	٠,٥١٦
الخدمات المالية	٣٢٥,٧	٦٩٩,٢٤	٠,٤٦٦	٣٣٠,٤	٧٩٨,٠٤	٠,٤١٤	٣٤٣,٣	٩٠٣,٦٤	٠,٣٨٠	٣٨٩,٥	١١٣٤,٢٤	٠,٣٤٣
الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة	٣٩٢,٣	٨٤٢,٢	٠,٤٦٦	٤٣٥,٤	٩٣٢ر	٠,٤٦٧	٤٥٥,٥	١٠٥٤,٢	٠,٤٣٢	٢٩٣,٢	١١٦٤,٩	٠,٢٥٢
المجموع	١٨٨٢,٥	٤٠٤١,٥	٠,٤٦٦	٢٠٣٥,٢	٤٢٥٣,٩	٠,٤٧٨	٢٠٩٠,١	٤٤٩٨,٧	٠,٤٦٥	٢١٤٠,٨	٤٧٩٢,٦	٠,٤٤٧
المتغير / القطاع	١٩٨٩			١٩٩٠			١٩٩١			١٩٩٢		
الزراعة والقنص والغابات	١٤٠,٢	١٩٨,٢٨	,٧٠٧	١٨٨,٣	١٩٨,٣٨	٠,٩٤٩	٢١٤,٢	١٩٣,٣٨	١,١٠	٢٤٧,٩	١٨٩,٤٨	١,٣١
التعدين والصناعة التحويلية	٤٨٩,٥	٥٤٢,٣٣	٠,٩٠٣	٦١٦,٥	٤٨٩,٦٣	١,٢٦	٥٩٠,٩	٤٨٢,٠٣	١,٢٢	٦٨٤,٧	٤٤١,٢٣	١,٥٥
الكهرباء والمياه	٥٢,٩	٢٤٤,٣٤	٠,٢١٦	٥٤,٢	٢٥٢ر٥٤	٠,٢١٥	٦٢ر٤	٢٥٩ر٤٢	٠,٢٤١	٦٧,٠	٢٧٧ر٤٤	٠,٢٤١
الانشاءات	١٠٢,٩	٢٧٧,٧١	٠,٣٧٠	١٠٧,١	٢٦١,٠١	٠,٤١٠	١٢٧,٠	٢٤٩,٤١	٠,٥٠٩	٢١٧ر١	٢٤٩ر١١	,٨٧٢
التجارة	١٧٨,٦	٥٩٤,٦٩	٠,٣٠٠	٢٢٥,٩	٥٧٩,٤٩	٠,٣٩٠	٢٥٥,٨	٥٦٧,٤٩	٠,٤٥١	٢٨٧,٨	٥٦٢,٠٩	٠,٥١٢
النقل والتخزين	٣٦٩,٨	٦٣٢,٥١	٠,٥٨٥	٣٦٩,٦	٧٧٧,١١	٠,٤٧٦	٣٩٠,٧	٧٥٤,٢١	٠,٥١٨	٤٥٦,٨	٧٤٠,٠١	٠,٦١٧
الخدمات المالية	٤٢٧,٣	١٣٤٦,٧٤	٠,٣١٧	٤٢٠,٦	١٦٤٩,٥٤	٠,٢٥٤	٤٩١,٦	١٩٧٥,٤٤	٠,٢٤٩	٥٣٨,٨	٢٥٩١,٩٤	٠,٢٠٨
الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة	٥٠٩,٤	١٢٧١,٦	٠,٤٠٠	٥٣٨,٣	١٣٦١,٢	٠,٣٩٥	٥٨١,٠	١٤٥٩,٠	٠,٣٩٨	٦٨٩,٢	١٦١٤,٣	٠,٤٢٧
المجموع	٢٢٧٠,٦	٥١٠٨,٧	٠,٤٤٤	٢٥٢٠,٥	٥٥٦٩ر٢	٤٥٢ر	٣٧١٣,٦	٥٩٤٣,٧	٠,٦٢٥	٣١٨٩,٣	٦٦٦٩,٨	٠,٤٧٨

المصدر: ١- دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الحسابات القومية ١٩٥٢-١٩٩٢، عمان.

٢- حسبت من قبل الباحث.

Text Stamp

Text Stamp

جدول رقم (٢١) ويبين الدخل الاسمي والحقيقي للفرد خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٢)

مليون دينار الف عامل دينار ١٩٨٦ ١٠٠٪

السنة	عوائد العاملين	عدد العاملين	الدخل الفردي الاسمي	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	الدخل الفردي الحقيقي
١٩٨٦	٨٠٢ر٣	٤٩٢ر٥	١٦٢٩	١٠٠	١٦٢٩
١٩٨٧	٨٣٧ر٩	٥٠٩ر٣	١٦٤٥	٩٩ر٨	١٦٤٨
١٩٨٨	٨٨٨ر٠	٥٢١ر٨	١٧٠١	١٠٦ر٤	١٥٩٨
١٩٨٩	٩٣٣ر٥	٥٢٣ر٥	١٧٨٣	١٣٣ر٨	١٣٣٣
١٩٩٠	٩٩٤ر٦	٥٢٤ر٢	١٨٩٧	١٥٥ر٤	١٢٢٠
١٩٩١	١٠٧٤ر٥	٥٥٢ر٠	١٩٤٧	١٦٨ر١	١١٥٨
١٩٩٢	١٢٨٧ر٦	٦٠٠ر٠	٢١٤٦	١٧٤ر٨	٣٢٢٨

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة،نشرة الحاسبات القومية(١٩٥٢-١٩٩٢) عمان - الاردن ١٩٩٢ ،

- دائرة الأحصاءات العامة ،النشرة الأحصائية السنوية ،مجموعة النشرات المختلفة.

- البنك المركزي الاردني ،النشرة الاحصائية الشهرية ،عمان -الاردن ،١٩٩٣.

Text Stamp

جدول رقم (٢٢) ويبين تقديرات العمالة الوافدة في الاردن ومعدل النمو فيها وعدد الحاصلين على تصاريح عمل ونسبتهم للعمالة الوافدة خلال السنوات (١٩٧٣-١٩٩٢)

السنة	تقديرات حجم العمالة الوافدة	معدل النمو فيها ٪	عدد الحاصلين على تصاريح عمل	نسبة جملة التصاريح الى مجمل العمالة الوافدة
١٩٧٣	٣٧٦	-	٣٧٦	٪١٠٠
١٩٧٤	٥١٩	٣٨	٥١٩	٪١٠٠
١٩٧٥	٢٢٢٨	٥٥	٢٢٢٨	٪١٠٠
١٩٧٦	٤٧٩٠	١١٥	٤٧٩٠	٪١٠٠
١٩٧٧	٧٧٧٨	٦٢	٧٧٧٨	٪١٠٠
١٩٧٨	١٨٧٨٥	١٤٢	١٨٧٨٥	٪١٠٠
١٩٧٩	٢٦٤١٥	٤١	٢٦٤١٥	٪١٠٠
١٩٨٠	٧٩٥٦٦	٢٠١	٧٩٥٦٦	٪١٠٠
١٩٨١	٩٣٤٠٢	١٧	٩٣٤٠٢	٪١٠٠
١٩٨٢	١٢٠٠٠٠	٢٨	٦١٢٨٠	٪٥١
١٩٨٣	١٣٠٠٠٠	٨	٥٨٤٤١	٪٤٥
١٩٨٤	١٥٣١٥٩	١٨	١٥٣١٥٩	٪١٠٠
١٩٨٥	١٤٣٠٠٠	٦-	١٠١٤٨٤	٪٧٠ر٩
١٩٨٦	١٣٠٠٠٠	٩-	٩٧٨٨٥	٪٧٥
١٩٨٧	١٢٠٠٠٠	٧ر٧-	٧٩٧٦١	٪٦٦
١٩٨٨	١٤٨٠٠٠	٢٣ر٣	٦٣٠٥٠	٪٤٢ر٦
١٩٨٩	٢٠٠٠٠٠	٣٥	٤٧٦٣٣	٪٢٣ر٨
١٩٩٠	١٦٥٠٠٠	١٧ر٥-	٣٧٦٢٦	٪٢٢ر٨
١٩٩١	٢٣٩٠٠٠	٤٤ر٨	٣٠٠٦٩	٪١٢ر٦
١٩٩٢	١٤٥٠٠٠	٣٩ر٣	٨٨٧٠٧	٪٦١

المصدر :(١)د. حسين طلافحة دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني ، مجلة أبحاث اليرموك.المجلدة، العدد ١،١٩٨٩، ص.٨ -

(٢) وزارة العمل ،التقرير السنوي،مجموعة تقارير مختلفة.

(٣) د.عيسى ابراهيم ،دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني ،الجزء الثالث، الجمعية العلمية الملكية، الاردن ، عمان ١٩٨٩. ص٥٦.

(٤) The World Bank , Jordan consolidting Economic Adjstment The Base for sustainable Growth ., Volume II ,Augst,24,1994.

Text Stamp

جدول رقم (٢٣) يبين حولات العاملين الوافدين ونسبتها إلى ميزان الخدمات وميزان البضائع مليون دينار والميزان التجاري للفترة ١٩٧٦-١٩٩٣

السنة	حولات الوافدين (١)	ميزان الخدمات فائض(٢)	ميزان البضائع عجز(٣)	ميزان البضائع والخدمات(٤)	* نسبة(١) الى (٢)	*نسبة (١) الى (٣)	*نسبة (١) الى (٤)
١٩٧٦	٦ر٨	١٦٠ر٢	(٢٧٠ر٠٣)	(١٠٩ر٩١)	٤ر٢	٢ر٥٢	٦ر٩١
١٩٧٧	١٥ر٠	٢٠٢ر٨	(٣٧١)	(١٦٨ر٣)	٧ر٣	٤ر٠	٨ر٩
١٩٧٨	٢٠ر٠	١٧٥ر٧	(٣٦٨)	(١٩٢ر٣)	١١ر٤	٥ر٤	١٠ر٤
١٩٧٩	٢٤ر٠	١٥٠	(٤٦٧ر٤)	(٣١٦ر٥)	١٦	٥ر١	٧ر٦
١٩٨٠	٤٦ر٠	٢٥٦ر٢	(٥٤٣ر٣)	(٢٨٧ر١)	١٧ر٩	٨ر٥	١٦
١٩٨١	٥٢ر٠	٣٥٩ر٣	(٨٠٣ر٨)	(٤٤٤ر٥)	١٤ر٥	٦ر٥	١١ر٧
١٩٨٢	٦٢ر٤	٣٨٥ر٠	(٨٧٦ر٦)	(٤٩١ر٦)	١٦ر٢	٧ر١	١٢ر٧
١٩٨٣	٧٢ر٨	٤٥٥ر١	(٨٩١ر٤)	(٤٣٦ر٣)	١٦ر٠	٨ر٢	١٦ر٧
١٩٨٤	٩٧ر٥	٣٩٥ر٦	(٧٧٨ر٥)	(٣٨٢ر٩)	٢٤ر٦	١٢ر٥	٢٥ر٥
١٩٨٥	٩٢ر٩٥	٣٤٦ر٧	(٧٦١ر٦)	(٤١٤ر٩)	٢٦ر٨	١٤ر٦	٢٤ر٤
١٩٨٦	٨٦ر٤٥	٣٣٧ر٨	(٥٩١ر٨)	(٢٥٤ر٠)	٢٥ر٦	١٤ر٦	٣٤ر٠
١٩٨٧	٦٢ر٤٠	٢٧٩ر٣	(٥٩٦ر٩)	(٣١٧ر٦)	٢٢ر٣	١٠ر٤	١٩ر٦
١٩٨٨	٥٧ر٢	٣٠٠ر٧	(٦٣٨ر٥)	(٣٣٧ر٨)	١٩ر٠	٩ر٠	١٦ر٩
١٩٨٩	٥٢	٣١٩ر١	(٥٨٥ر٣)	(٢٦٦ر٢)	١٦ر٢	٨ر٩	١٩ر٥
١٩٩٠	٤٦ر٨	٣٢٦ر٤	(١٠٠٨ر٦)	(٦٨٢ر٢)	١٤ر٣	٤ر٦	٦ر٩
١٩٩١	٤١ر٦	٣٦٨ر٩	(٩٩٤ر١)	(٦٢٥ر٢)	١١ر٣	٤ر٢	٦ر٧
١٩٩٢*	٥٨ر٥	٦١٤ر٠	(١٤٦١ر٠)	(٨٤٧ر٧)	٩ر٥	٤	٦ر٩
١٩٩٣	٥٤ر١	٨٧٨ر٧	١٥٨٥ر٢	٧٠٦ر٥	٦ر١	٣ر٤	٧ر٧

* أوليه.

المصدر : البنك المركزي الأردني النشرة الإحصائية الشهرية عمان الاردن ،مجموعة نشرات مختلفة.

* احتسب النسب من قبل الباحث.

جدول رقم (٢٤) يبين مكونات دخل العامل الوافد

لعام ١٩٨٤. بالألف دينار

مكونات الدخل	١٩٨٤
الاستهلاك	٦٥٣٥٩ر٤٨٩
التحويلات	٦١٢٩١ر٠٠٥
الاستثمار	٤٩٧١ر٧٧٢
الاكتناز	٢٨٧٣٤ر٩٨٩
مجموع الدخل	١٦٠٣٥٦ر٧٥٥

المصدر : Dr. M.A Smadi , and others The socio Economic Impact at Guest workers in Jordan , Royal Scientific Society , Amman - Jordan ,(1986)- pp.135

Text Stamp

جدول رقم (٢٥) يبين استهلاك العمالة الوافدة ونسبتها للاستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي للأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٦.

السنه	(١) استهلاك العمالة الوافدة	(٢) الاستهلاك الخاص	(٣) GDP بسعر السوق	(٤) نسبة(١) الى (٢)	(٥) نسبة (١) الى (٣)
١٩٨١	٣٣ر٤	١٠٥٣ر٢	١٤٢٦ر٧	٣ر١	٢ر٣
١٩٨٢	٤٦ر٠	١٢١٩ر٥	١٦٣٨ر١	٣ر٧	٢ر٨
١٩٨٣	٥٢ر٤	١٣٤٧ر١	١٧٦٥ر٨	٣ر٩	٢ر٩٦
١٩٨٤	٦٥ر٤	١٣٧٤ر٩٠	١٨٩١ر٤	٤ر٧	٣ر٤
١٩٨٥	٦١ر٦	١٤١٢ر٧	١٩٦٩ر٨	٤ر٣	٣ر١
١٩٨٦	٥٥ر٤	١٣٢٧ر٤	٢١١٤ر٦	٤ر١	٢ر٦

المصدر : د. عيسى ابراهيم وآخرون .مرجع سابق.... ص١٨٥

العمود (١)،(٢) د. عيسى ابراهيم وآخرون ، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان - الأردن ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٥ .

العمود (٣) : البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، عمان - الأردن ١٩٨٩ .

Text Stamp

جدول رقم (٢٦) يبين الانتاجية الحدية للدينار المنفق على العمالة المحلية والعمالة الوافدة، وحجم الانفاق على العمالة المحلية والعمالة الوافدة للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٦.

السنه	الانتاجية الحدية للدينار المنفق على العمالة المحلية	إنتاجية الدينار المنفق على العمالة الوافدة	الإنفاق على العمالة المحلية	الإنفاق على العمالة الوافدة
١٩٨٠	١ر٤٠	٠ر٧٥	٢٨٥ر٧	١٢٤ر٢
١٩٨١	١ر٣٨	٠ر٧٥	٣٣٣ر٧	١٤٠ر٤
١٩٨٢	١ر٣٩	٠ر٧٣	٢٨١ر٨٢	١٦٨ر٤٨
١٩٨٣	١ر٤٩	٠ر٦٩	٤٠٧ر٨٤	١٩٦ر٥٦
١٩٨٤	١ر٥٧	٠ر٥٤	٣٨٦ر٥٥	٢٦٣ر٢٥
١٩٨٥	١ر٥٠	٠ر٦١	٤٣٧ر٨	٢٥١ر١٠
١٩٨٦	١ر٣٩	٠ر٧١	٥٠٧ر١٨	٢٣١ر١٢

المصدر : د.حسين طلافحة ، مرجع سابق ،ص ٨٩ ، ٩٠ .

Text Stamp

جدول رقم (٢٧) يبين مقدار الأرباح نتيجة إحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٦

مليون دينار

السنة	القيمة المضافة للإنفاق على العمالة المحلية (١)	القيمة المضافة للإنفاق على العمالة الوافدة (٢)	• القيمة المضافة للإنفاق على العمالة المحلية والوافدة (١)+(٢) (٣)	القيمة المضافة الناتجة عن تحويل الإنفاق على العمالة الوافدة إلى الإنفاق على العمالة المحلية (٤)	• القيمة المضافة للإنفاق الكلي على العمالة المحلية (٤+١) (٥)	• مقدار الربحية الناتج عن عملية الإحلال (٦)
١٩٨٠	٣٩٩ر٩٨	٩٣ر١٥	٤٩٣ر١٣	١٧٣ر٨٨	٥٧٣ر٨٦	٨٠ر٧٣
١٩٨١	٤٦٠ر٥٠	١٠٥ر٣	٥٦٥ر٨	١٩٣ر٧٥	٦٥٤ر٢٥	٨٨ر٤٥
١٩٨٢	٣٩٠ر٧٦	١٢٣ر٠	٥١٣ر٧٦	٢٣٤ر١٩	٦٢٤ر٩٥	١١١ر١٩
١٩٨٣	٦٠٧ر٦٨	١٣٥ر٦٢	٧٤٣ر٣	٢٩٢ر٨٧	٩٠٠ر٥٥	١٥٧ر٢٥
١٩٨٤	٦٠٦ر٨٨	١٤٢ر١٥	٧٤٩ر٠٣	٤١٣ر٣	١٠٢٠ر١٨	٢٧١ر١٥
١٩٨٥	٦٥٦ر٧	١٥٣ر١٧	٨٠٩ر٨٧	٣٧٦ر٦٥	١٠٣٣ر٢٦	٢٢٣ر٣٩
١٩٨٦	٧٠٤ر٩٨	١٦٤ر٠٩	٨٦٩ر٠٧	٣٢١ر٢٦	١٠٢٦ر٢٤	١٥٧ر١٧
المجموع						١٠٨٩ر٢٣

المصدر : العمود ٢١١ د. حسين طلافحة ،مرجع سابق ،ص٩١.

• ٦١٥١٤١٣ اتخرج من قبل الباحث.

Text Stamp

جدول رقم (٢٨)

يبين العمالة الوافدة ونسبتها للقوى العاملة الأردنية للأعوام (١٩٨٥ - ١٩٩٢).

السنة	حجم القوى العاملة الأردنية بالألف	حجم العمالة الوافدة بالألف	نسبة العمالة الوافدة إلى العمالة الأردنية *
١٩٨٥	٥٠٢,٤	١٤٣,٠٠٠	٢٨,٤
١٩٨٦	٥٣٥,٤٠	١٣٠,٠٠٠	٢٤,٣
١٩٨٧	٥٥٥,٧	١٢٠,٠٠٠	٢١,٦
١٩٨٨	٥٧٢,٢	١٤٨,٠٠٠	٢٥,٩
١٩٨٩	٥٨٣,٥	٢٠٠,٠٠٠	٣٤,٣
١٩٩٠	٦٣٠,١	١٦٥,٠٠٠	٢٦,٢
١٩٩١	٦٨٠,٠	٢٣٩,٠٠٠	٣٥,٠
١٩٩٢	٧٠٦,٠	١٤٥,٠٠٠	٢٠,٥

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي، عمان - الأردن، مجموعة تقارير مختلفة.

* استخرجت النسبة من قبل الباحث

Text Stamp

جدول رقم (٢٩)

يبين ضريبة الدخل التي يدفعها العامل الوافد حسب بيانات تصاريح العمل، وزارة العمل، الأمن العام للسنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٧ بالمليون دينار.

السنة	المفروض تحصيله حسب تصاريح العمل	حسب تقديرات وزارة العمل	حسب تقديرات الأمن العام
١٩٨٢	١,٠٨٨,٦٣٩	٢,١٣١,٨٠٠	غ.م
١٩٨٣	١,٠٣٨,٢٠٤	٢,٣٠٩,٤٠٥	غ.م
١٩٨٤	٢,٧٢٨,٥٤٤	٢,٨٧٢,١٣٩	٣,٧٢٨,٥١٨
١٩٨٥	١,٨٠٢,٨٦٣	٢,٥٤٠,٣٩٥	٣,٨٧٢,٣٧٩
١٩٨٦	١,٧٣٨,٩٢٧	٢,٣٠٩,٤٥٠	٤,٠٤٠,٠٨٠
١٩٨٧	١,٤١٦,٩٥٤	١,٨٢٩,٧٩٥	٣,٩٩٢,٥٩٥

المصدر: د. عيسى ابراهيم، مرجع سابق، ١٨٩.

Text Stamp

جدول رقم (٣٠)

يبين تعويضات العمالة الوافدة الخارجة من الضمان الاجتماعي للسنوات ١٩٨٦-١٩٩٣.

السنة	مقدار التعويضات (ألف دينار)
١٩٨٦	٢٩٧٤,٢٥١
١٩٨٧	٢٨٣١,٩٢٣
١٩٩٠	٢٧٨٢,٧
١٩٩١	١٧٤٣,٧
١٩٩٢	١٢٧٦,٩
١٩٩٣	١٢٠٦,٣٦٣

المصدر : المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي، عمان - الأردن، مجموعة تقارير مختلفة.

Text Stamp

جدول رقم (٣١) ويبين الناتج المحلي الحقيقي وعدد العمال وحجم رأس المال ومعدلات النمو فيها للسنوات (١٩٧٢-١٩٩٢).

السنة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي y مليون دينار	معدل النمو فيه(٪)	عدد العمال L الف عامل	معدل النمو فيه(٪)	رأس المال k مليون	معدل النمو فيه (٪)
١٩٧٢	١٠٢٩ر١٢	٨ر٥	٢٧٦ر٩٠	٣ر٤	١٨٥٢ر٩٩	٤ ار
١٩٧٣	٩٥١ر٧٣	(٧ر٥)	٢٩٦ر٠	٦ر٨٩	١٦٦٣ر٨٩	(١٠ر٢)
١٩٧٤	٩٣٨ر٩٨	(١ر٣)	٣١٦ر٤٠	٦ر٨٩	١٦٠٠ر٢٨	(٣ر٨)
١٩٧٥	٩٣٣ر٣٤	(٠ر٦)	٣٣٨ر١٠	٦ر٨٥	١٥٧٢ر٦٢	(١ر٧)
١٩٧٦	١١٦٠ر٢٤	٢٤ر٣	٣٦١ر٣	٦ر٨٦	٢٠٠١ر٥٨	٢٧ر٢
١٩٧٧	١٢٣٥ر٧٧	٦ر٥	٣٧١ر٠	٢ر٦٨	٢٢٣١ر٧٠	١١ر٥
١٩٧٨	١٤٩٥ر١٦	٢١ر٠	٣٨٠ر٩	٢ر٦٧	٢٧٩٧ر٩٩	٢٥ر٣
١٩٧٩	١٦٣١ر٦٧	٩ ار	٣٩١ر١	٢ر٦٧	٣١٧٠ر١٩	١٣ر٣
١٩٨٠	١٩٤١ر٦٩	١٩ر٠	٤٠٥ر٣	٣ر٦٣	٣٩٦٩ر٤٧	٢٥ر٢
١٩٨١	٢٠٣٢ر٩٤	٤ر٧	٤١٨ر٣٨	٣ر٩٦	٤٥٤٣ر٧٤	١٤ر٤٦
١٩٨٢	٢٢١٣ر٨٨	٨ر٩	٤٣١ر٨٣	٣ر٢	٥٢٩٢ر٤١	١٦ر٤٨
١٩٨٣	٢٢٥٧ر٧١	٢ر٠	٤٤٥ر٢٣	٣ر١	٥٦٤١ر٠٦	٦ر٦
١٩٨٤	٢٣١٠ر٠٢	٢ر٣	٤٥٨ر٥٥	٣ر٠	٥٩٢١ر٥٣	٥ر٠
١٩٨٥	٢٤٥٠ر٠٤	٦ر٠	٤٧٢ر٢٥	٣ر٠	٦٢٣٤ر٥٤	٥ر٣
١٩٨٦	٢٦٣٩ر٦٤	٧ر٧	٤٩٢ر٥٨	٤ر٣	٦٦٨٣ر١٠	٧ر٢
١٩٨٧	٢٧٠٧ر٢٩	٢ر٦	٥٠٩ر٣٤	٣ر٤	٧٠٠٢ر١٢	٤ر٧٧
١٩٨٨	٢٦٩٤ر٥٨	(٠ر٥)	٥٢١ر٨٢	٢ر٤٥	٧٣٣٩ر٣٢	٤ر٨
١٩٨٩	٢٣٢٩ر٩٠	(١٣ر٥)	٥٢٣ر٥١	٠ر٣٢	٦٥٧٢ر٠٨	(١٠ر٥)
١٩٩٠	٢٣٧٠ر٤٦	١ر٧	٥٢٤ر٢٠	٠ر١٣	٦٩٧٧ر١٥	٦ر١٦
١٩٩١	٢٤١٢ر٤٣	١ر٧	٥٥٢ر٠	٠ر٥٣	٧٢٩٦ر٢٥	٤ر٥٧
١٩٩٢	٢٦٨٥ر٣١	١١ر٣	٦٠٠ر٠	٨ر٧	٨٦٠٣ر٥٢	١٧ر٩

المصدر : The World Bank , Jordan Consolidating Economic Adjustment And Establishing The Base For Sustainuble Growth Volume Π ,Augst, 24,1994, Appendix 11.6

جدول رقم (٣٢) يبين البيانات المعدلة لعملية الانتاج والتى تستخدم في تقدير مساهمة العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي في الاردن

السنه	Y_1 مليون دينار	L_1 ألف عامل	K_1 مليون دينار
١٩٧٢	٢٢٢ر٧١	٤٩ر٢٧	٣٤٠ر١٣
١٩٧٣	٧٦ر٩٨	٦٠ر٦٣	٨٨ر٨٥
١٩٧٤	١٣ر٠١	٦٤ر٨	١٨٥ر٩٧
١٩٧٥	١٣٥ر٢١	٦٩ر١٦	٢١٢ر٣٨
١٩٧٦	٣٦٦ر٩	٧٣ر٩١	٦٦٤ر٨٥
١٩٧٧	٢٤٩ر٥٧	٦٣ر٨٩	٥٣٠ر٣٦
١٩٧٨	٤٤٤ر٧٦	٦٥ر٥٥	٩٠١ر٠٥
١٩٨٠	٥٥٤ر٧٧	٧٢ر٨٧	١٢٧٤ر٨١
١٩٨١	٣٨٢ر٥٠	٧٣ر٨٨	١١٦٩ر٦٩
١٩٨٢	٤٨٥ر٨٨	٧٦ر٢١	١٤٣٠ر٢٣
١٩٨٣	٣٧٥ر٩١	٧٨ر١٧	١١٤٢ر٥١
١٩٨٤	٣٩٠ر٩٧	٨٠ر١٠	١١٢٦ر٦٣
١٩٨٥	٤٨٦ر٥٢	٨٢ر٤٨	١٢٠١ر١٤
١٩٨٦	٥٥٧ر١١	٩١ر١٧	١٣٨٣ر٧٤
١٩٨٧	٤٦٣ر٦	٩٠ر٦٥	١٣٢١ر٤٩
١٩٨٨	٣٩٣ر٣٨	٨٨ر٨٨	١٣٨٧ر٥٢
١٩٨٩	٣٩ر٥١	٧٩ر٩٦	٣٣٣ر٦٦
١٩٩٠	٣٩٠ر٠٥	٧٩ر٢١	١٣٩٠ر٨٨
١٩٩١	٣٩٧ر٥٤	١٠٦ر٤٣	١٣٦٥ر٦٧
١٩٩٢	٦٣٤ر٧٤	١٣٠ر٨	٢٤٠١ر٧٠

جدول رقم (٣٣) يبين التغير في معلمة الكفاءة الفنية (A) أو الفن الإنتاجي
خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٩٢

بالألف.

السنة	$\frac{\Delta y}{y}$	$\frac{\Delta L}{L}$	$\frac{\Delta K}{K}$	$b1\frac{\Delta L}{L}$	$b2\frac{\Delta K}{K}$	$\frac{\Delta A}{A}$
١٩٧٢	٨ر٥	٣ر٤	١ر٤	(٨١٦ر)	٣ر٠١٧	٦ر٢٩٩
١٩٧٣	(٧ر٥)	٦ر٨٩	(١٠ر٢)	(٦٥ر)	(٧ر٥)	١ر٦٥
١٩٧٤	(١ر٣)	٦ر٨٩	(٣ر٨)	(١ر٦٥)	(٢ر٧٩)	٣ر١٤
١٩٧٥	(٠ر٦)	٦ر٨٥	(١ر٧)	(١ر٦٤)	(١ر٢٥)	٢ر٢٩
١٩٧٦	٢٤ر٣	٦ر٨٦	٢٧ر٢	(١ر٦٤)	٢٠ر٠١	٥ر٨٤
١٩٧٧	٦ر٥	٢ر٦٨	١١ر٥	(٦٤ر)	٨ر٤٦	(١ر٣٢)
١٩٧٨	٢١ر٠	٢ر٦٧	٢٥ر٣	(٠ر٦٤)	٩ر٧٨	(٣ر٠٤)
١٩٧٩	٩ر١	٢ر٦٧	١٣ر٣	(٠ر٦٤)	٩ر٧٨	(٠ر٠٠٤)
١٩٨٠	١٩ر٠	٣ر٦٣	٢٥ر٢	(٠ر٨٧)	١٨ر٥٤	١ر٣٣
١٩٨١	٤ر٧	٣ر٩٦	١٤ر٤٦	(٠ر٩٥)	١٠ر٦٤	(٤ر٩٩)
١٩٨٢	٨ر٩	٣ر٢	١٦ر٤٨	(٠ر٧٦٨)	١٢ر١٣	(٢ر٤٦)
١٩٨٣	٢ر٠	٣ر١	٦ر٦	(٧٤٤ر)	٤ر٨٥	(٢ر١٠)
١٩٨٤	٢ر٣	٣ر٠	٥ر٠	(٠ر٠٧٢)	٣ر٦٨	(٠ر٦٦)
١٩٨٥	٦ر٠	٣ر٠	٥ر٣	(٠ر٧٢)	٣ر٩	٢ر٨٢
١٩٨٦	٧ر٧	٤ر٣	٧ر٢	(١ر٠٣)	٥ر٣٠	٣ر٤٣
١٩٨٧	٢ر٦	٣ر٤	٤ر٧٧	(٠ر٨١٦)	٣ر٥١	(٠ر٠٩)
١٩٨٨	(٠ر٥)	٢ر٤٥	٤ر٨	(٥٨٨ر)	٣ر٥٣	(٣ر٤٤)
١٩٨٩	(١٣ر٥)	٠ر٣٢	(١٠ر٥)	(٠ر٠٧٦)	(٧ر٧٣)	(٥ر٦٩)
١٩٩٠	١ر٧	٠ر١٣	٦ر١٦	(٠ر٠٣)	٤ر٥٣	(٢ر٨)
١٩٩١	١ر٧	٥ر٣	٤ر٥٧	(١ر٢٧)	٣ر٣٦	(٠ر٣٩)
١٩٩٢	١١ر٣	٨ر٧	١٧ر٩	٢ر٠٨٨	١٣ر١٧	٠ر٢١

• الأرقام داخل الاقواس سالبة.

• احتسبت من الجدول رقم (٣١)

Text Stamp

جدول رقم (٣٤)

ويبين القيمة المضافة وعدد العمال وحجم رأس المال في قطاع الزراعة والصيد والغابات للسنوات ١٩٨٥- ١٩٩٢

بالألف

السنه	القيمة المضافة الحقيقية	عدد العمال	رأس المال
١٩٨٥	٩٨٤٠٠	٣٦ر٨٣٣	٢٠٢٨٨٠
١٩٨٦	٩٦٢٠٠	٣٧ر٤٣٦	٢٠٥٣٨٠
١٩٨٧	١٢٦٦٠٠	٣٧ر٧٣٦	٢٠٨١٨٠
١٩٨٨	١٦٤٧٠٠	٣٩ر٦٥٨	٢٠٧٥٨٠
١٩٨٩	١٢٤٤٠٠	٣٧ر٦٩٢	١٩٨٣٨٠
١٩٩٠	١٦٣١٠٠	٣٨ر٢٦٦	١٩٨٣٨٠
١٩٩١	١٧٨٧٠٠	٤٠ر٨٤٨	١٩٣٣٨٠
١٩٩٢	٢٠٩٦٠٠	٤٤ر٤٠٠	١٨٩٤٨٠

المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ،عمان -الأردن ١٩٨٩-١٩٩٤

وزارة العمل ، التقرير السنوى ،عمان -الاردن . مجموعة تقارير مختلفة .

*تم تقدير رأس المال بطريقة ICOR

Text Stamp

جدول رقم (٣٥)

ويبين القيمة المضافة وعدد العمال ورأس المال في قطاع التعدين والصناعة التحويلية للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٢

بالألف

السنه	القيمة المضافة الحقيقية	عدد العمال	رأس المال
١٩٨٥	٢٧١١٠٠	٤٩ر٨٦٩	٦٦٨٣٣٠
١٩٨٦	٢٦٩٥٠٠	٥٢ر٧٠٦	٦٢١٦٣٠
١٩٨٧	٢٧٩١٠٠	٥٣ر٥٥٦	٦١٠٦٣٠
١٩٨٨	٢٣٤٨٠٠	٥٣ر٧٤٧	٥٧٤٠٣٠
١٩٨٩	٢٨١٨٠٠	٥٤ر٥٤٥	٥٤٢٣٣٠
١٩٩٠	٢٨٧٦٠٠	٥٣ر٤٦٨	٤٨٩٦٣٠
١٩٩١	٢٧٤٨٠٠	٥٦ر٨٥٦	٤٨٢٠٣٠
١٩٩٢	٣٠٧٢٠٠	٦١ر٨٠٠	٤٤١٢٣٠

المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ،عمان -الأردن ١٩٨٩-١٩٩٥

وزارة العمل ، التقرير السنوى ،عمان -الاردن . مجموعة تقارير مختلفة .

*تم تقدير رأس المال بطريقة ICOR

جدول رقم (٣٦)

ويبين القيمة المضافة وعدد العمال ورأس المال لقطاع الكهرباء والمياة

للسنوات ١٩٨٥- ١٩٩٢

بالألف

السنه	القيمة المضافة الحقيقية	عدد العمال	رأس المال
١٩٨٥	٤٠١٠٠	٥ر١٩٥	٨٠٩٤٠
١٩٨٦	٦٠٨٠٠	٥ر٤١٨	١٥٥٩٤٠
١٩٨٧	٦٤٧٠٠	٨ر٥٣٦	١٩٤٨٤٠
١٩٨٨	٦٣١٠٠	٨ر٣٤٩	٢١٩١٤٠
١٩٨٩	٦٩٤٠٠	٧ر٣٢٩	٢٤٤٣٤٠
١٩٩٠	٥٣٣٠٠	٦ر٨١٥	٢٥٢٢٤٠
١٩٩١	٥٦٢٠٠	٧ر١٧٦	٢٥٩٢٤٠
١٩٩٢	٥٨٧٠٠	٦ر٦٠٠	٢٧٧٤٤٠

المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ،عمان -الأردن ١٩٨٩-١٩٩٤

وزارة العمل ، التقرير السنوى ،عمان -الاردن . مجموعة تقارير مختلفة .

*تم تقدير رأس المال بطريقة ICOR

جدول رقم (٣٧)

يبين القيمة المضافة وعدد العمال ورأس المال في قطاع الإنشاءات للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٢

بالألف

السنه	القيمة المضافة الحقيقية	عدد العمال	رأس المال
١٩٨٥	١٤٨٧٠٠	٥١ر٩٤٧	٣٢٠٣١٠
١٩٨٦	١٤١٣٠٠	٥٤ر١٨٣	٣٠٩٤١٠
١٩٨٧	١٣٢٧٠٠	٥٣ر٣٦٠	٣٠٢٥١٠
١٩٨٨	١٠٨٣٠٠	٥٢ر١٨٢	٢٨٩١١٠
١٩٨٩	٨٦١٠٠	٥٠ر٧٨٠	٢٧٧٧١٠
١٩٩٠	٨٠٧٠٠	٥١ر٨٩٠	٢٦١٠١٠
١٩٩١	٨٩٢٠٠	٥٤ر٠٩٦	٢٤٩٤١٠
١٩٩٢	١٣٨٦٠٠	٦٠ر٠٠٠	٢٤٩١١٠

المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ،عمان --الأردن ١٩٨٩-١٩٩٤

وزارة العمل ، التقرير السنوى ،عمان -الاردن . مجموعة تقارير مختلفة .

*تم تقدير رأس المال بطريقة ICOR

Text Stamp

جدول رقم (٣٨)

ويبين القيمة المضافة وعدد العمال ورأس المال في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٢

بالألف

السنه	القيمة المضافة الحقيقية	عدد العمال	رأس المال
١٩٨٥	٢٨٩٤٠٠	٢٧ر٢٢٥	٦٣٨٤٩٠
١٩٨٦	٢٧١٢٠٠	٤٩ر٢٥٨	٦٣٢٠٩٠
١٩٨٧	٢٦٣٥٠٠	٤٩ر٦٧٧	٦٢٤١٩٠
١٩٨٨	٢٢٦٢٠٠	٥٢ر١٨٢	٦١١٨٩٠
١٩٨٩	٧٧١٠٠	٥٣ر٣٩٨	٥٩٤٦٩٠
١٩٩٠	٥٧٧٠٠	٥٢ر٩٤٤	٥٧٩٤٩٠
١٩٩١	٥٩٠٠٠	٥٦ر٨٥٦	٥٦٧٤٩٠
١٩٩٢	٦٤٤٠٠	٦٣ر٠٠٠	٥٦٢٠٩٠

المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ،عمان -الأردن ١٩٨٩-١٩٩٤

وزارة العمل ، التقرير السنوى ،عمان -الاردن . مجموعة تقارير مختلفة .

*تم تقدير رأس المال بطريقة ICOR

جدول رقم (٣٩)

يبين القيمة المضافة وعدد العمال ورأس المال في قطاع النقل والتخزين والاتصالات للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٢

بالألف

السنه	القيمة المضافة الحقيقية	عدد العمال	رأس المال
١٩٨٥	٢٦٥٤٠٠	٤٤ر٣٩١	٥٨٩١١٠
١٩٨٦	٢٧٥١٠٠	٤٦ر٣٠٢	٥٩٨٩١٠
١٩٨٧	٢٩٠٤٠٠	٤٧ر١٠٧	٦٠٠٥١٠
١٩٨٨	٢٨٨٨٠٠	٤٦ر٩٦٣	٥٩١٥١٠
١٩٨٩	٢٧٩٩٠٠	٤٦ر٠٦٨	٦٣٢٥١٠
١٩٩٠	٢٧٠٢٠٠	٤٤ر٥٥٧	٧٧٧١١٠
١٩٩١	٢٥٥١٠٠	٤٨ر٥٧٦	٧٥٤٢١٠
١٩٩٢	٢٧٨٥٠٠	٥٢ر٢٠٠	٧٤٠٠١٠

المصدر : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ،عمان --الأردن ١٩٨٩-١٩٩٤

وزارة العمل ، التقرير السنوى ،عمان -الاردن . مجموعة تقارير مختلفة .

*تم تقدير رأس المال بطريقة ICOR

جدول رقم (٤٠)

ويبين القيمة المضافة وعدد العمال ورأس المال لقطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٢

بالألف

السنة	القيمة المضافة الحقيقية	عدد العمال	رأس المال
١٩٨٥	٣٤٤٠٠	١٦ر١٠٤	٦٩٩٢٤٠
١٩٨٦	٣١٨٦٠٠	١٦ر٧٤٨	٧٩٨٠٤٠
١٩٨٧	٣٣١١٠٠	١٦ر٨٦١	٩٠٣٦٤٠
١٩٨٨	٣٦٧٥٠٠	١٧ر٧٤١	١١٣٤٢٤٠
١٩٨٩	٣٦٣٨٠٠	١٦ر٢٢٩	١٣٤٦٧٤٠
١٩٩٠	٣٣٥٥٠٠	١٦ر٧٧٤	١٦٤٩٥٤٠
١٩٩١	٣٦٩٦٠٠	١٧ر٦٦٤	١٩٧٥٤٤٠
١٩٩٢	٣٨٦٢٠٠	١٩ر٨٠٠	٢٥٩١٩٤٠

المصدر: ١- البنك المركزى الاردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ،عمان -الأردن ،١٩٨٩، ١٩٩٤

٢- وزارة العمل ،التقرير السنوي،عمان - الأردن ،مجموعة تقارير مختلفة.

*تم تقدير رأس المال بطريقة ICOR

جدول رقم (٤١) ويبين القيمة المضافة وعدد العمال ورأس المال فى قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والإدارة العامة للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٢

بالألف

السنه	القيمة المضافة الحقيقية	عدد العمال	رأس المال
١٩٨٥	٣٩١٤٠٠	٢٢٠ر٦٣٥	٨٤٢٢٠٠
١٩٨٦	٤١٦٨٠٠	٢٣٠ر٢٥	٩٣٢١٠٠
١٩٨٧	٤٤٥٤٠٠	٢٤٢ر٠١١	١٠٥٤٢٠٠
١٩٨٨	٤٧١١٠٠	٢٥٠ر٩٩٣	١١٦٤٩٠٠
١٩٨٩	٤٤٢١٠٠	٢٥٧ر٦٤	١٢٧ر٦٠٠
١٩٩٠	٤٤٢٦٠٠	٢٥٩ر٤٧٨	١٣٦١٢٠٠
١٩٩١	٤٥٩٢٠٠	٢٦٩ر٩٢٨	١٤٥٩٠٠٠
١٩٩٢	٤٩٤٤٠٠	٢٩٢ر٢٠٠	١٦١٤٣٠٠

المصدر : البنك المركزي الاردني ،النشرة الأحصائية الشهرية،عمان - الاردن،١٩٨٩،١٩٩٤

جدول رقم (٤٢)

يبين توزيع الدخل القومي المتاح بين الاستهلاك والادخار والميل المتوسط للاستهلاك والادخار خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢.

مليون دينار	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٢+٣)	(٥)	(٦)	(٧)
السنة	الدخل القومي المتاح	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	الانفاق الاستهلاكي الكلي	الادخار	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل المتوسط للادخار
١٩٧٦	٧١٥,٨	١٩٠,١	٤٣٢,٨	٦٢٢,٩	٩٢,٩	٨٧٪	١٣٪
١٩٧٧	٩٠٩,١	١٨٧,٢	٥٥٥,٠	٧٤٢,٢	١٦٦,٩	٨١,٦٪	١٨,٤٪
١٩٧٨	٩٩٣,٥	٢٣٤,٤	٦٥٠,٦	٨٨٥	١٠٨,٦	٨٩٪	١١٪
١٩٧٩	١٢٧٣,٥	٣٣٧,١	٨٤٥,٠	١١٨٢,١	١٩١,٤	٨٦٪	١٤٪
١٩٨٠	١٥٧٠,٩	٣٤٠,٢	٩٣٠,٣	١٢٧٠,٢	٣٠٠,٤	٨١٪	١٩٪
١٩٨١	٢٠١٩,٢	٤٥٦,٤	١١٤١,٤	١٥٩٧,٨	٤٢١,٤	٧٩٪	٢١٪
١٩٨٢	٢٢١٩,٨	٤٧٧,٩	١٤٥٧,٩	١٩٣٥,٨	٢٨٤,٠	٨٧٪	١٣٪
١٩٨٣	٢٢٨٢,٣	٤٧٣,٤	١٥٧٩,٠	٢٠٥٢,٤	٢٢٩,٨	٩٠٪	١٠٪
١٩٨٤	٢٢٧٠,٠	٥٣٤,٦	١٦٤٨,٣	٢١٨٢,٩	١٨٧,١	٩٢٪	٨٪
١٩٨٥	٢٢٧٤,٠	٥٣١,٧	١٧٩٤,٨	٢٣٢٦,٥	٤٧,٥	٩٨٪	٢٪
١٩٨٦	٢٤٦٧,٥	٥٦٦,٥	١٧١٨,٢	٢٢٨٤,٧	١٨٢,٨	٩٢,٥٪	٧,٥٪
١٩٨٧	٢٢٧١,٧	٥٨٦,٧	١٦٦٩,٧	٢٢٥٦,٤	١١٥,٢	٩٥٪	٥٪
١٩٨٨	٢٤٢٩,٢	٦٠٤,٣	١٦٢٦,٥	٢٢٣٠,٨	١٩٨,٤	٩٢٪	٨٪
١٩٨٩	٢٥٤٦,٨	٦١٨,٨	١٦٣٥,١	٢٢٥٣,٥	٢٩٢,٩	٨٨,٥٪	١١,٥٪
١٩٩٠	٢٧٢٥,١	٦٦٣,٩	١٩٧٦,٤	٢٦٤٠,٣	٨٤,٨	٩٧٪	٣٪
١٩٩١	٢٩٠٣,٨	٧٤٢,٠	٢٠٣٩,٦	٢٧٨١,٦	١٢٢,٢	٩٦٪	٤٪
١٩٩٢	٢٧٢٦,٢	٧٩٠,٦	٢٦٤٨,٤	٣٤٣٨,٨	٢٨٧,٢	٩٢,٣٪	٧,٧٪

المصدر: العمود (١+٢+٣+٥) دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الحسابات القومية، ١٩٥٢ - ١٩٩٢.

(٤) (٦) (٧) حسبت من قبل الباحث.

الجدول رقم (٤٣)

يبين تحويلات العاملين والإستهلاك الكلي والإدخار الكلي ومعدلات النمو فيها للأعوام (١٩٧٦ - ١٩٩٢)

مليون دينار	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
السنة	تحويلات العاملين	معدل النمو	الإستهلاك الكلي	معدل النمو في الإستهلاك ٪	الإدخار الكلي	معدل النمو في الإدخار ٪
١٩٧٦	١٢٩,٦	-	٦٢٢,٩	-	٩٢,٩	-
١٩٧٧	١٥٤,٨	١٩,٤	٧٤٢,٢	١٩,٢	١٦٦,٩	٧٩,٧
١٩٧٨	١٥٩,٤	٣,٠	٨٨٥,٢	١٩,٣	١٠٨,٦	٣٥-
١٩٧٩	١٨٠,٤	١٣,٢	١١٨٢,١	٣٣,٥	١٩١,٤	٧٦
١٩٨٠	٢٣٦,٧	٣١	١٢٧٠,٢	٧,٤	٣٠٠,٤	٥٧
١٩٨١	٣٤٠,٩	٤٤	١٥٩٧,٨	٢٥,٨	٤٢١,٤	٤٠,٣
١٩٨٢	٣٨١,٩	١٢	١٩٣٥,٨	٢١	٢٨٤,٠	٣٢,٦-
١٩٨٣	٤٠٢,٩	٥,٥	٢٠٥٢,٤	٦,٠	٢٢٩,٨	١٩,١-
١٩٨٤	٤٧٥,٠	١٧,٩	٢١٨٢,٩	٦,٤	١٨٧,١	١٨,٦-
١٩٨٥	٤٠٢,٩	١٥,٢-	٢٣٢٦,٥	٦,٦	٤٧,٥	٧٤,٦-
١٩٨٦	٤١٤,٥	٢,٩	٢٢٨٤,٧	١,٢-	١٨٢,٨	٢٨٤
١٩٨٧	٣١٧,٧	٢٣,٤-	٢٢٥٦,٤	١,٢-	١١٥,٢	٣٧-
١٩٨٨	٣٣٥,٧	٥,٦	٢٢٣٠,٨	١,١-	١٩٨,٤	٧٢
١٩٨٩	٣٥٨,٣	١٤,٨	٢٢٥٣,٥	١,٠	٢٩٢,٩	٤٧,٦
١٩٩٠	٣٣١,٨	٧,٤-	٢٦٤٠,٣	١٧,٢	٨٤,٨	٧١-
١٩٩١	٣٠٦,٣	٧,٧-	٢٧٨١,٦	٥,٤	١٢٢,٢	٤٤,٨
١٩٩٢	٥٧٣,١	٨٧,١	٣٤٣٨,٨	٢٣,٦	٢٨٧,٢	١٣٥,٠

المصدر: العمود (١+٣+٥) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، مجموعة نشرات مختلفة .

العمود (٢،٤،٦) حسبت من قبل الباحث .

Text Stamp

جدول رقم (٤٤)

يبين ودائع غير المقيمين ونسبتها إلى إجمالي الودائع

للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣

السنة	اجمالي الودائع	ودائع القطاع غير المقيم	نسبة ٢:١ (٪)
١٩٧٠	٥٧,٧	٢,٥	٤,٣
١٩٧٥	١٦٨,٧	٨,٦	٥,١
١٩٨٠	٨٠٨,٥	١٣٣,٢	١٦,٥
١٩٨١	٩٧٧,٧	١٤٣,٦	١٤,٧
١٩٨٢	١١٦٩,٥	١٧١,٦	١٤,٧
١٩٨٣	١٣٩٧,٨	٢١٦,٧	١٥,٥
١٩٨٤	١٦٠٣,١	٢٧٦,٩	١٧,٣
١٩٨٥	١٧٤٧,٢	٢٩٤,٣	١٦,٨
١٩٨٦	١٩٤٦,٣	٣٠٥,٥	١٥,٧
١٩٨٧	٢١٤٢,٤	٣٠٠,٨	١٤,٠
١٩٨٨	٢٣٤٦,١	٤٢٢,٥	١٨,٠
١٩٨٩	٢٦٢٥,٤	٤٠٠,٤	١٥,٣
١٩٩٠	٢٦٤٢,٦	٣٨٦,٩	١٤,٦
١٩٩١	٤٠٢٢,١	١١٤٥,٨	٢٨,٥
١٩٩٢	٤٧٤٩,٠	١٥٢٢,٩	٣٢,١
١٩٩٣	٤٩٦٥,٦	١٣٣٤,٧	٢٦,٩

المصدر: عمود رقم ١+٢، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، ١٩٦٤ - ١٩٩٣، ص ١٦ - ١٧

Text Stamp

ABSTRACT

"The Role Of Labor Force In Economic Growth In Jordan (1972-1992)"

Amin Khliefat

Supervised By :

Prof. Wadi' Sharaih

Dr. Bashir Al-Zu'bi (CO - Supervisor)

Labor force is playing a major role in achieving the desired levels of economic growth in Jordan. However because of the scarcity of financial and Natural resourses, it was very hard to a chieve such levels.

Therefore, Jordan puts a large effort in imporving its human resourses, first to contribute effectivily in economic and social development, second to reduce the dependence on the Arab and International Aids and Loans which have been recieved during the last three decades to finance the proccess of economic development. However, the achievement of such goals was limited. As a result, Jordan find itself in the face of these obsticals trying to change its policies to cope with the new emergent conditions.

Because of the importance of increasing the productivity of labor in acheiving a high growth rate in Gross Domestic product, this analytical study on the Jordanian Labor force aims to analyse its effects on economic growth morever, we are trying to find the optimal distribution of the labor force and other factors between the economic sectors.

Our study cosists of six chapters. The first chapter has dealt with the importance, goals, proplems, assumptions and the theoretical framework of the study.

Text Stamp

The second chapter has dealt with the major economic indicators and the development process in Jordan. In the third chapter wehas made an analytical study about the structure of the population and labor force and its role in the economy. At the end of this chapter we measured the effect of unemployment on the GDP.

Chapter four has dealt with the role of labor and capital in economic growth, and on a sectoral level. In the first we study the productivity in Jordan. After that we analyzed the effects of Guest workers in economic growth (The effect on: production, consumption, saving, Investment, labor market and other economic effects). Finally the study measures the role of factor productivity in economic growth on the aggregate and sectoral ;evels.

Chapter Five has dealt with the relation between the labor market and the aggregate economic variables in Jordan (production, consumption, Investemtn). Finally chapter six has contained the most important results and recommendations, which can be summarized as follows:

1- Jordan Economy lost 3170.664 million J.D through (1980-1992) because of unemplyment.

2- The financial services sector has becomes the highest labor productivity. Its average productivity is 27212 JD in 1992.

3- The competition between Guest and local employees Leads to acomplex proplems in the labor market, and this increase the average turnover labor to 39% in 1984 and this decrease the profit of producers because they bear ahigh costs in training and educating their employees.

4- The substitution of Jordanian employees for the guest ones leads to an increase in GDP by 1089.33. and to reduction in the unemployment rate.

Text Stamp

5- The elasticity of output with regard to capital in the Jordanian economy is .736. ٤٥٨٥٦٧

6- The elasticity of output with regard to labor in agricultur sector is 3.898 and this indicates to ahigh level of productivity in this seetor.

7- The productivity of labor and capital in the mining and manufactaring sector is too low.

8- the total elasticity of output with regard to labor and capital in the construction sector is about 6.53, and this indicates to an increasing returns to scale.

9- The elasticity of output with regard to capital in the whole sale and retail Trade, Restauronts and hotels sector is about 14.9.

10- The elasticity of output with regard to labor in the community, social and personal service and public administration is 1.528 and this indicates to a high level at productivity in this seetor.

11- The marginal propensity to consume in Jordan is about 92.3%, and this leads to a decrease in national saving to 7.7% from the disposable income

12- the imporvement of industrial conditions and the stability of industrial relation system leads to an increase in the productivity in the fincnce, Insurance, reai estate and business services sector. the productivity in this sector is about five times the overall average productivity.

13- Jordanian workers remittances played a major role in developing the production, increasing the consumption, and financing the Investments.